

كتاب الودیعة

والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ ^(١) . وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ ﴾ ^(٢) . وأما السنة فقول رسول الله ﷺ : « أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ اتَّيَمَّنَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » ^(٣) . ورؤي عنه عليه السلام ، أنه كانت عنده ودائع ، فلما أراد الهجرة أودعها عند أم أيمن ، وأمر علياً أن يردها على أهلها ^(٤) . وأما الإجماع ، فأجمع علماء كل عصر على جواز الإيداع والاستيداع ، والعبرة بتقتضيتها ، فإن بالناس إليها حاجة ، فإنه يتعذر على جميعهم حفظ أموالهم بأنفسهم ، ويحتاجون إلى من يحفظه ^(٥) لهم . والوديعة فعيلة ، من ودع الشيء : إذا تركه ، أى هي متروكة عند المودع . واشتقاقها من السكون . يقال ^(٦) : ودع ، يدع . فكأنها ساكنة عند المودع مستقرة . وقيل : هي مشتقة من الحفظ والدعة ، فكأنها في دعة عند المودع . وقبولها مستحب لمن يعلم من نفسه الأمانة ؛ لأن فيه قضاء حاجة أخيه المؤمن ومعاونته . وهى عقد جائز من الطرفين ، متى أراد المودع أخذ وديعته لزم المستودع ردها ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾ . فإن أراد

(١) سورة النساء ٥٨ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٣ .

(٣) أخرجه أبو داود ، فى : باب فى الرجل يأخذ حقه من تحت يده ، من كتاب البيوع . سنن أبى داود ٢ / ٢٦٠ . والترمذى ، فى : باب حدثنا ... ، من كتاب البيوع . عارضة الأحوذى ٥ / ٢٦٨ . والدارمى ، فى : باب فى أداء الأمانة ... ، من كتاب البيوع . سنن الدارمى ٢ / ٢٦٤ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٤١٤ .

(٤) أخرجه البيهقى ، فى : باب ما جاء فى الترغيب فى أداء الأمانات ، من كتاب الوديعة . السنن الكبرى ٦ / ٢٨٩ .

(٥) أى المال . وفى م : « يحفظ » .

(٦) فى ١ ، م : « يقول » .

المُسْتَوْدَعُ رَدُّهَا عَلَى صَاحِبِهَا، لَزِمَهُ قَبُولُهَا^(٧)؛ لِأَنَّ الْمُسْتَوْدَعَ / مُتَبَرِّعٌ بِإِمْسَاكِهَا^(٨)؛
فَلَا يَلْزِمُهُ التَّبَرُّعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

١٠٦٦ - مسألة ؛ قال : (وَلَيْسَ عَلَى مُودِعِ ضَمَانٍ ، إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ)

وجملته أن الوديعة أمانة ، فإذا تَلَفَتْ بغير تَفْرِيطٍ من المودِع ، فليس عليه ضَمَانٌ ،
سواء ذَهَبَ معها شيء من مال المودِع أو لم يَذْهَبْ . هذا قول أكثر أهل العلم . روى
ذلك عن أبي بكر ، وعلي ، وابن مسعود ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . وبه قال شريح ، والنخعي ،
ومالك ، وأبو الزناد ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وعن
أحمد رواية أخرى ، إن ذَهَبَتِ الْوَدِيعَةُ من بين ماله غَرَمَهَا ؛ لما روى عن عمر بن
الخطاب ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ ضَمَّنَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ وَدِيعَةً ذَهَبَتْ من بين ماله^(١) . قال
القاضي : والأولى^(٢) أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّاها أمانة ، والضَّمانُ يُنَافِي الأمانة .
ويروى عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى
الْمُسْتَوْدَعِ ضَمَانٌ »^(٣) . ويروى عن الصحابة الذين ذكروناهم . ولأنَّ الْمُسْتَوْدَعَ
مُؤْتَمَنٌ ، فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ من غير تَعَدِّيهِ وَتَفْرِيطِهِ ، كَالَّذِي ذَهَبَ مع ماله ، وَلَئِنْ
الْمُسْتَوْدَعُ إِنَّمَا يَحْفَظُهَا لِصَاحِبِهَا مُتَبَرِّعًا ، من غير نَفْعٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ^(٤) فَلَوْ لَزِمَهُ الضَّمانُ
لَا مَتَنَعَ النَّاسُ من قَبُولِ الْوَدَائِعِ ، وَذَلِكَ مُضِرٌّ ؛ لما بيناه من الحاجة إليها ، وما روى عن
عمرَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّفْرِيطِ من أَنَسٍ فِي حِفْظِهَا ، فَلَا يُنَافِي ما ذكروناه . فأما إن تَعَدَّى

(٧) في الأصل ، ا ، ب : « قبوله » .

(٨) في ب : « بإمساكه » .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب لا ضمان على مؤتمن ، من كتاب الوديعة . السنن الكبرى ٦ / ٢٨٩ .

(٢) في ا ، م : « الأول » .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في الترغيب في أداء الأمانات ، من كتاب الوديعة . السنن الكبرى
٦ / ٢٨٩ .

وأخرجه بنحوه ابن ماجه ، في : باب الوديعة ، من كتاب الصدقات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٠٢ . والدارقطني ،
في : كتاب البيوع . سنن الدارقطني ٣ / ٤١ . وأورده الحافظ في تلخيص الحبير ٣ / ٩٧ .

(٤) في م : « عليه » .

المُسْتَوْدَعُ فِيهَا ، أَوْ فَرَطَ فِي حِفْظِهَا ، فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا^(٥) ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَلَفٌ لِمَالٍ غَيْرِهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَمَا لَوْ أَتَلَفَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِيدَاعٍ .

فصل : إِذَا شَرَطَ رَبُّ الْوَدِيعَةِ عَلَى الْمُسْتَوْدَعِ ضَمَانَ الْوَدِيعَةِ ، فَقَبِلَهُ أَوْ قَالَ : أَنَا ضَامِنٌ لَهَا . لَمْ يَضْمَنْ . قَالَ أَحْمَدُ فِي الْمَوْدَعِ : إِذَا قَالَ : أَنَا ضَامِنٌ لَهَا^(٦) . فَسُرِقَتْ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَصْلُهُ الْأَمَانَةُ ، كَالْمُضَارَبَةِ / ، وَمَالِ الشَّرِكَةِ ، وَالرَّهْنِ ، وَالْوَكَالَةِ . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شَرَطَ ضَمَانَ مَا لَمْ يُوجَدْ سَبَبُ ضَمَانِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ ضَمَانَ مَا يَتَلَفُ فِي يَدِ مَالِكِهِ .

١٠٦٧ - مسألة ؛ قال : (فَإِنْ خَلَطَهَا بِمَالِهِ ، وَهِيَ لَا تَتَمَيَّزُ ، أَوْ لَمْ يَحْفَظْهَا كَمَا يَحْفَظُ مَالَهُ ، أَوْ أَوْدَعَهَا غَيْرَهُ ، فَهُوَ ضَامِنٌ)

فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، أَنَّ الْمُسْتَوْدَعَ إِذَا خَلَطَ الْوَدِيعَةَ بِمَا لَا^(١) تَتَمَيَّزُ مِنْهُ مِنْ مَالِهِ أَوْ مَالٍ غَيْرِهِ ، ضَمِنَهَا ، سَوَاءً خَلَطَهَا بِمِثْلِهَا ، أَوْ دُونَهَا ، أَوْ أَجُودَ مِنْ جِنْسِهَا أَوْ مِنْ^(٢) غَيْرِ جِنْسِهَا ، مِثْلُ أَنْ يَخْلُطَ دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ ، أَوْ دُهْنًا بِدُهْنٍ ، كَالزَّيْتِ بِالزَّيْتِ ، أَوِ السَّمْنِ ، أَوْ بغيرِهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : إِنْ خَلَطَ دَرَاهِمَ بِدَرَاهِمَ عَلَى وَجْهِ الْجُرْزِ ، لَمْ يَضْمَنْ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ ، لَا يَضْمَنْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دُونَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ رَدُّهَا إِلَّا نَاقِصَةً . وَلَنَا ، أَنَّهُ خَلَطَهَا بِمَالِهِ خَلَطًا لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ^(٣) ، فَوَجَبَ أَنْ يَضْمَنْهَا ، كَمَا لَوْ خَلَطَهَا بِدُونِهَا ، وَلَئِنْ إِذَا خَلَطَهَا بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ ، فَقَدْ فَوَّتَ عَلَى نَفْسِهِ إِمْكَانَ رَدِّهَا ، فَلَزِمَهُ ضَمَانُهَا ، كَمَا لَوْ أَلْقَاهَا فِي لُجَّةِ بَحْرِ .

(٥) فِي م : « ضَمِنَ » .

(٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب .

(١) فِي أ ، م : « لَمْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م .

وإن أمره صاحبها بخلطها بماله أو غيره ، ففعل ذلك ، فلا ضمان عليه ؛ لأنه فعل ما أمر به ، فكان نائباً عن المالك فيه . وقد نقل مهنّا عن أحمد ، في رجل استودع عشرة دراهم ، واستودعه آخر عشرة ، وأمره أن يخلطها ، فخلطها ، فضاعت الدراهم ، فلا شيء عليه . فإن أمره أحدهما بخلط دراهمه ، ولم يأمره الآخر ، فعليه ضمان دراهم من لم يأمره دون الأخرى . وإن اختلطت هي بغير تقريظ منه ، فلا ضمان عليه ؛ لأنها لو تلفت بذلك لم يضمن^(٤) ، فخلطها أولى . وإن خلطها غيره ، فالضمان على من خلطها ؛ لأنّ العدوان منه ، فالضمان / عليه ، كما لو أثلفها . المسألة الثانية ، إذا لم يحفظها كما يحفظ ماله ، وهو أن يحرزها بحرز مثلها ، فإنه يضمنها . وحرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة . وهذا إذا لم يعين له المودع ما يحفظها فيه ، فإن عين له لزمه^(٥) حفظها فيما أمره به ، سواء كان حرز مثلها أو لم يكن . وإن أحرزها بمثله أو أعلى منه ، لم يضمنها . ويتخرج أن يضمنها إذا فعل ذلك من غير حاجة . المسألة الثالثة ، إذا أودعها غيره . ولها صورتان ؛ إحداهما ، أن يودعها غيره لغير عذر ، فعليه الضمان . بغير خلاف في المذهب . وهو قول شريح ، ومالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة وأصحابه ، وإسحاق . وقال ابن أبي ليلى : لا ضمان عليه ؛ لأنّ عليه حفظها وإحرازها ، وقد أحرزها عند غيره وحفظها به ، ولأنّ يحفظ ماله بإيداعه ، فإذا أودعها فقد حفظها بما يحفظ به ماله ، فلم يضمنها ، كما لو^(٦) حفظها في حرزه . ولنا ، أنه خالف المودع فضمنها . كما لو نهاه عن إيداعها . وهذا صحيح ؛ فإنه أمره بحفظها بنفسه^(٧) ، ولم يرخص لها غيره . فإذا ثبت هذا ، فإن له تضمين الأول ، وليس للأول الرجوع على الثاني ؛ لأنه دخل معه في العقد على أنه أمين له لا ضمان عليه . وإن أحب المالك تضمين الثاني ، فذكر القاضي أنه ليس له تضمينه ، في ظاهر كلام أحمد ؛ لأنه ذكر

(٤) في ب : « يضمنها » .

(٥) في الأصل ، ب : « لزم » .

(٦-٦) سقط من : ب .

الضَّمانَ على الأول فقط . وهذا مذهب أبي حنيفة ؛ لأنه قبض قبضاً موجباً للضمان على الأول ، فلم يُوجب ضماناً آخر ، وفارق القبض من الغاصب ؛ فإنه لم يُوجب الضمان على الغاصب ، إنما لزمه الضمان بالغصب . ويَحْتَمِلُ أن له تَضَمِينَ الثاني أيضاً ؛ لأنه قبض مال غيره على وجه لم يكن له قبضه ، ولم يأذن له ماله ، فيضمُّه ^(٧) ، كالقايض من الغاصب ، وهذا مذهب الشافعي . وذكر أحمد ^(٨) الضمان على الأول لا ينفي الضمان عن الثاني ، كما أن الضمان يلزم الغاصب / ، ولا ينفي وجوبه على القايض منه . فعلى هذا يستقرُّ الضمان على الأول ، فإن ضمُّه لم يرجع على أحد ، وإن ضمَّ الثاني رجع ^(٩) على الأول . وهذا القول أشبه بالصواب ، وما ذكرنا للقول الأول لا أصل له ، ثم هو مُتَقَضٌّ بما إذا دفع الوديعة إلى إنسان عاريةً ، أو هبةً ، أو وديعةً لنفسه ، فأما إن دفع الوديعة إلى مَنْ جَرَتْ عَادَتُهُ ^(١٠) بِحِفْظِ مَالِهِ ^(١١) مِنْ أَهْلِهِ ، كأمْرأته وغلَّامه ، لم يضمَّن . نصَّ عليه أحمد . وهو قول أبي حنيفة . وقال الشافعي : يضمَّن ؛ لأنه سلَّم الوديعة إلى مَنْ لم يَرْضَ به صاحبها ، فضمَّنها . كما لو سلَّمها إلى أجنبي . ولنا ، أنه حفظها بما يحفظ به ماله ، فأشبه ما لو حفظها بنفسه ، كما لو دفع الماشية إلى الراعي ، أو دفع البهيمة إلى غلامه لِيَسْقِيَهَا ، ويُفَارِقَ الأجنبي ، فإن دفعها إليه لا يُعَدُّ حِفْظاً منه . الصورة الثانية ، إذا كان له عُذْرٌ ، مثل إن أراد سفراً ، أو خاف عليها عند نفسه من حرق أو غرق أو غيره ، فهذا إن قَدَرَ على رَدِّها على صاحبها أو وكيِّله في قبضها ، لم يَجْزُ له دفعها إلى غيره ، فإن فعل ضمَّنها ؛ لأنه دفعها إلى غير مالِكها بغير إذنه ^(١٢) من غير عُذْرٍ ، فضمَّنها ، كما لو أودعها في الصورة الأولى . وإن لم يَقْدِرْ على صاحبها ولا وكيِّله ، فله دفعها إلى الحاكم ، سواء كان به ضرورة إلى السفر أو لم يكن ؛ لأنه مُتَبَرِّعٌ بِإمساكها ، فلا يلزمه

(٧) في م : « فضمنه » .

(٨) في زيادة : « أن » .

(٩) في ١ ، م : « يرجع » .

(١٠ - ١١) في م : « بحفظها له » .

(١١) في م : « إذن منه » .

استدأته ، والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته . وإن أودعها مع قدرته على الحاكم ، ضمنها ؛ لأن غير الحاكم لا ولاية له . ويحتمل أن يجوز له إيداعها ؛ لأنه قد يكون أحفظ لها وأحب إلى صاحبها . وإن لم يقدر على الحاكم ، فأودعها ثقة ، لم يضمنها ؛ لأنه موضع حاجة . وذكر القاضي أن ظاهر كلام أحمد أنه يضمنها ، ثم تأول كلامه / على أنه أودعها من غير حاجة ، أو مع قدرته على الحاكم . وإن دفنها في موضع ، وأعلم بها ثقة يده على الموضع ، وكانت مما لا يضرها الدفن ، فهو كإيداعها عنده ، وإن لم يعلم بها أحدا ، ضمنها ؛ لأنه فرط في حفظها ، فإنه ^(١٢) لا يأمن أن يموت في سفره ، فلا تصل إلى صاحبها ، وربما نسي مكانها ، أو أصابه آفة من هدم أو حرق أو غرق ، فتضيع . وإن أعلم بها غير ثقة ، ضمنها ؛ لأنه ربما أخذها . وإن أعلم بها ثقة لا يد له على المكان ، فقد فرط ، لأنه لم يودعها إياه ^(١٣) ، ولا يقدر على الاحتفاظ بها .

فصل : وإن أراد السفر بها وقد نهاه المالك عن ذلك ، ضمنها ؛ لأنه مخالف لصاحبها ، وإن لم يكن نهاه ، لكن الطريق مخوف ، أو البلد الذي يسافر إليه مخوف ، ضمنها ؛ لأنه فرط في حفظها . وإن لم يكن كذلك ، فله السفر بها . نص عليه أحمد ، سواء كان به ضرورة إلى السفر أو لم يكن . وهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : إن سافر بها مع القدرة على صاحبها ، أو وكيله ، أو الحاكم ، أو أمين ، ضمنها ؛ لأنه سافر ^(١٤) بها من غير ضرورة ، أشبه ما لو كان السفر مخوفا . ولنا ، أنه نقلها إلى موضع مأمون ، فلم يضمنها ، كما لو نقلها في البلد ، ولأنه سافر بها سفرا غير مخوف ، أشبه ما لو لم يجد أحدا يتركها عنده . ويقوى عندي أنه متى سافر بها مع القدرة على مالِكها ، أو نائبه بغير إذنه ، فهو مفرط عليه الضمان ؛ لأنه يفوت على صاحبها إمكان استرجاعها ، ويخاطر بها ، فإن النبي ﷺ قال : « إن المسافر وماله لعلَى قلت ، إلا ما

(١٢) في ١ : « لأنه » .

(١٣) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٤) في ١ ، م : « يسافر » .

وَقَى اللَّهُ^(١٥) . أَى عَلَى هَلَاكِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِذْنِ فِي إِمْسَاكِهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَضْمَنُ هَذَا
الْحَظَرَ ، وَلَا يُفَوِّتُ إِمْكَانَ رَدِّهَا عَلَى صَاحِبِهَا ، الْإِذْنَ فِيمَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ ، فَأَمَّا مَعَ غَيْبَةِ
ظ ٢٠٣/٦ الْمَالِكِ^(١٦) وَوَكِيلِهِ ، / فَلَهُ السَّفَرُ بِهَا إِذَا كَانَ أَحْفَظَ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ^(١٧) مَوْضِعُ حَاجَةٍ^(١٧) فَيُخْتَارُ
فِعْلُ مَا فِيهِ الْحَظُّ .

فصل : وَإِنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ السَّفَرِ ، عَلَى مَا مَضَى مِنْ أَحْكَامِهِ ، إِلَّا
فِي أَخْذِهَا مَعَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَبَبٌ لَخُرُوجِ الْوَدِيعَةِ عَنْ يَدِهِ .

١٠٦٨ - مسألة : قَالَ : (وَإِنْ كَانَتْ غَلَّةٌ فَخَلَطَهَا فِي صِحَاحٍ ، أَوْ صِحَاحًا
فَخَلَطَهَا فِي غَلَّةٍ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ)

يَعْنَى بِالْغَلَّةِ الْمُكَسَّرَةَ إِذَا خَلَطَهَا بِصِحَاحٍ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ خَلَطَ الصِّحَاحَ بِالْمُكَسَّرَةِ ،
لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَتَمَيَّزُ مِنْهَا فَلَا يَعْجُزُ بِذَلِكَ عَنْ رَدِّهَا عَلَى صَاحِبِهَا ، فَلَمْ يَضْمَنْهَا ، كَمَا
لَوْ تَرَكَهَا فِي صَنْدُوقٍ فِيهِ^(١) أَكْيَاسٌ لَهُ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ
اِخْتِلَافًا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا خَلَطَ دَرَاهِمَ بَدَنَانِيرَ ، أَوْ بَيْضًا^(٢) بَسُودٍ . وَقَدْ حُكِيَ عَنْ
أَحْمَدَ ، فِي مَنْ خَلَطَ دَرَاهِمَ بَيْضًا بَسُودٍ : يَضْمَنْهَا . وَلَعَلَّهُ قَالَ ذَلِكَ لَكَوْنِهَا تَكْتَسِبُ مِنْهَا
سَوَادًا ، أَوْ يَتَغَيَّرُ لَوْنُهَا ، فَتَنْقُصُ قِيَمَتُهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ضَرَرٌ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ .

(١٥) ذَكَرَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ ، فِي : غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢ / ٥٦٤ . وَانْظُرْ : تَلْخِصَ الْحَبِيرِ ٣ / ٩٨ ، وَإِرْوَاءَ الْغَلِيلِ
٣٨٣ / ٥ ، ٣٨٤ .

(١٦) فِي ب : « مَالِكُهَا » .

(١٧-١٧) فِي م : « وَضَعَ حَاجَتَهُ » .

(١) فِي م : « وَفِيهِ » .

(٢) فِي م : « وَبَيْضًا » .

١٠٦٩ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا فِي مَنْزِلٍ ، فَأَخْرَجَهَا عَنْ الْمَنْزِلِ ، لِعَشْيَانِ نَارٍ ، أَوْ سَيْلٍ ، أَوْ شَيْءٍ الْغَالِبُ مِنْهُ التَّوَى ^(١)) ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ)

وجملة ذلك أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ إِذَا أَمَرَ الْمُسْتَوْدَعَ بِحِفْظِهَا فِي مَكَانٍ عَيْنِهِ ، فَحِفْظُهَا ^(٢) فِيهِ ، وَلَمْ يَخْشَ عَلَيْهَا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . بغير خلاف ؛ لَأَنَّهُ مُمْتَثِلٌ لِأَمْرِهِ ، غَيْرُ مُفَرِّطٍ فِي مَالِهِ . وَإِنْ خَافَ عَلَيْهَا سَيْلًا أَوْ تَوَى ^(٣) ، يَعْنِي هَلَاكًا ، فَأَخْرَجَهَا مِنْهُ إِلَى جِرْزِهَا ، فَتَلَفَتْ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . بغير خلاف أيضا ؛ لِأَنَّ نَقْلَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ تَعَيَّنَ حِفْظُهَا ، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِحِفْظِهَا . وَإِنْ تَرَكَهَا مَعَ الْخَوْفِ فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا سَوَاءٌ تَلَفَتْ بِالْأَمْرِ الْمَخُوفِ أَوْ بغيرِهِ ؛ لِأَنَّهُ فَرَّطَ فِي حِفْظِهَا ، لِأَنَّ حِفْظَهَا نَقْلُهَا ، وَتَرْكُهَا تَضْيِيعُهَا . وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهَا / فَتَقْلَعَهَا عَنِ الْجِرْزِ إِلَى دُونِهِ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ خَالَفَهُ فِي الْحِفْظِ الْمَأْمُورِ بِهِ . وَإِنْ نَقَلَهَا إِلَى دُونِهِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَيْهَا ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ أَمَكَّنَهُ إِخْرَاجُهَا بِمِثْلِهِ ، أَوْ أَعْلَى مِنْهُ ، ضَمِنَهَا أَيْضًا ؛ لِتَفْرِيطِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِمَا دُونَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا بِذَلِكَ أَحْفَظُ لَهَا مِنْ تَرْكِهَا ^(٤) ، وَلَيْسَ فِي وَسْعِهِ سِوَاهُ . وَإِنْ نَقَلَهَا إِلَى مِثْلِ ذَلِكَ الْجِرْزِ لغيرِ عُذْرٍ ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَضْمَنْهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ تَقْيِيدَهُ ^(٥) بِهَذَا الْجِرْزِ يَقْتَضِي مَا هُوَ مِثْلُهُ ، كَمَنْ اكْتَرَى أَرْضًا لَزَرَ حِنْطَةً ، فَلَمْ يَزَرْعْهَا وَزَرَ مِثْلَهَا فِي الضَّرَرِ . وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخَرَقِيِّ لُزُومَ الضَّمَانِ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِشَيْءٍ يَقْتَضِي تَعْيِينَهُ ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ . وَإِنْ نَقَلَهَا إِلَى أَحْرَزَ مِنْهُ كَانَ حُكْمُهُ ^(٦) حُكْمَ مَالٍ أَخْرَجَهَا إِلَى مِثْلِهِ . فَإِنْ نَهَاها عَنِ إِخْرَاجِهَا مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا لَوْ أَمَرَهُ بِتَرْكِهَا فِيهِ وَلَمْ يَنْهَاهُ

٢٠٤/٦ و

(١) فِي م : « الْبَوَار » .

(٢) فِي م : « فَحِفْظُ » .

(٣) فِي م : « وَتَوَى » .

(٤) فِي ١ ، م : « تَرَكَ » .

(٥) فِي ١ ، م : « تَقْيِيدَهُ » .

(٦) فِي ب : « حُكْمُهَا » .

عن إخراجها منه ، إلّا في ^(٧) أنّه إذا خاف عليها فلم يُخرجها حتى تَلَفَتْ ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يَضْمَنُ ؛ لما ذكرنا في التي قبلها . والثاني ، لا يَضْمَنُ ؛ لأنّه مُمْتَلِكٌ لقول صاحِبِها . وفي أنّه إذا أخرجها لغير عُذْرٍ ضَمِنَها ، سواء أخرجها إلى مثله أو دونه أو فوقه ؛ لأنّه خالف صاحِبِها لغير فائدة . وهذا ظاهرُ كلامِ الشافعي . وقال أبو حنيفة : إن نَهاه عن نُقلِها من بيت ، فنقلها إلى بيت آخر من الدار ، لم يَضْمَنُ ؛ لأنّ البيتين من دارٍ واحدةٍ حرزٌ واحدٌ ، وطريقُ أحدهما طريقُ الآخر ، فأشبهه ما لو نُقلها من زاوية إلى زاوية . وإن نُقلها من دارٍ إلى دارٍ أخرى ، ضَمِنَ . ولنا ، أنّه خالف أمرَ صاحِبِها بما لا مصلحةَ فيه ، فيَضْمَنُ ، كما لو نُقلها من دارٍ إلى دارٍ . وليس ما فَرَّقَ به صحيحًا ؛ لأنّ بُيُوتَ الدارِ تَخْتَلِفُ ، فمنها ما هو أقربُ إلى الطريق ، أو / إلى موضعِ الوقود ، أو إلى الانهدام ، أو أسهلُ فتْحًا ، أو بابُه أسهلُ كَسْرًا ، أو أضعفُ حائطًا ، وأسهلُ ^(٨) ثَقْبًا ، أو لكونِ المالكِ يَسْكُنُ به ، أو يَسْكُنُ في غيره ، وأشبه هذا ممّا يُؤثّرُ في الحِفْظِ أو في عَدَمِهِ ، فلا يجوزُ تَقْوِيتُ غَرَضِ رَبِّ الوَدِيعَةِ من تَعْيِينِهِ من غير ضرورة . وإن خاف عليها في موضعِها ، فعليه نُقلُها ، فإن تَرَكَها قَتَلَتْ ضَمِنَها ؛ لأنّ نَهْيَ صاحِبِها عن إخراجها إنّما كان لحِفْظِها ، وحِفْظُها ههنا في إخراجِها ، فأشبهه ما لو لم ^(٩) يَنْهَها عن إخراجِها . فإن قال : لا تُخْرِجُها وإن خِفْتَ عليها . فأخرجها من غير خَوْفٍ ضَمِنَها ، وإن أخرجها عند خَوْفِهِ عليها ، أو تَرَكَها قَتَلَتْ ^(١٠) ، لم يَضْمَنَها ؛ لأنّ نَهْيَهُ مع خَوْفِ الهلاكِ نصٌّ فيه ، وتَصْرِيحٌ به ، فيكونُ ما ذُونا في تَرَكِها في تلك الحال ، فلم يَضْمَنَها ؛ لِامْتِثالِهِ أمرَ صاحِبِها ، كما لو قال له : أثْلَفْها . فأثْلَفَها . ولا يَضْمَنُ إذا أخرجها ؛ لأنّه زيادةٌ خيرٍ وحِفْظٌ ، فلم يَضْمَنُ به ، كما لو قال له : أثْلَفْها . فلم يَثْلَفْها حتى تَلَفَتْ .

(٧) سقط من : ١ .

(٨) في م : « أو أسهل » .

(٩) سقط من : م .

(١٠) في م : « لتلفت » .

فصل : وإن أودعه ودِيعَةً ، ولم يُعَيِّنْ له موضعَ إخراجِها ، فإنَّ المُودِعَ يحفظُها في حِرْزٍ مثْلِها أيَّ موضعٍ شاءَ . فإنَّ وَضَعَهَا في حِرْزٍ ، ثمَّ نَقَلَهَا عنه إلى حِرْزٍ مثْلِها ، لم يَضْمَنْها ، سِوَاءَ نَقَلَهَا إلى مثلِ الأوَّلِ أو دُونَهُ ؛ لأنَّ رَبَّهَا رَدَّ حِفْظَهَا إلى رَأْيِهِ واجْتِهَادِهِ ، وأذِنَ له في إخراجِها بما شاءَ من إخراجٍ مثْلِها ، ولهذا لو تَرَكَها في هذا الثاني أوَّلًا لم يَضْمَنْها ، فكذلك إذا نَقَلَهَا إليه . ولو كانت العَيْنُ في بَيْتٍ صَاحِبِها فقال ^(١١) لرجلٍ : احفظْها في موضعِها . فنَقَلَهَا عنه من غيرِ خَوْفٍ ، ضَمِنَهَا ؛ لأنَّه ليس بمُودِعٍ ، إنَّما هو وكيلٌ في حِفْظِها ، وليس له إخراجُها من مِلْكٍ صَاحِبِها ، ولا من موضعٍ استأجرَه لها ، إلا أن يخَافَ عليها ، فعليه إخراجُها ، لأنَّه مأمورٌ بحِفْظِها ، وقد تَعَيَّنَ حِفْظُها في إخراجِها ، وَيَعْلَمُ أنَّ صَاحِبَهَا لو حَضَرَ في هذه الأحوالِ لأَخْرَجَهَا ، ولأنَّه مأمورٌ بحِفْظِها على صِفَةٍ ، فإذا تَعَذَّرَتْ / الصِّفَةُ ، لَزِمَهُ حِفْظُها بدُونِها ، كالمُستودِعِ إذا خافَ عليها .

٢٠٥/٦ و

فصل : إذا أَخْرَجَ الودِيعَةَ المَنْهِيَّ عن إخراجِها ، فَتَلَفَتْ ، وادَّعَى أَنَّهُ أَخْرَجَهَا لَعَشْيَانٍ نَارٍ ، أو سَيْلٍ ، أو شَيْءٍ ظَاهِرٍ ، فَأَنْكَرَ صَاحِبُهَا وَجُودَهُ ، فعلى المُستودِعِ البَيِّنَةُ أَنَّهُ كانَ في ذلكَ المَوْضِعِ ما ادَّعَاهُ ؛ لأنَّ هذا ممَّا لا تَتَعَذَّرُ إقامَةُ البَيِّنَةِ عليه ، لأنَّه أمرٌ ظَاهِرٌ . فإذا ثَبَتَ ذلكَ ، كانَ القَوْلُ قولَه في التَّلَفِ مع يَمِينِهِ ، ولا يَحْتَاجُ إلى بَيِّنَةٍ ، لأنَّه تَتَعَذَّرُ إقامَةُ البَيِّنَةِ ، فلم يُطالَبْ بها ، كما لو ادَّعَى التَّلَفَ بِأَمْرِ خَفِيِّ ، وهذا قولُ الشَّافِعِيِّ . والحَكْمُ في إخراجِها من الخَرِيطَةِ والصَّنْدُوقِ ، حَكْمُ إخراجِها من البَيْتِ ، على ما مَضَى من التَّفْصِيلِ فيه .

فصل : ولو أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا في مَنْزِلِهِ ، فَتَرَكَها في ثِيَابِهِ ، وَأَخْرَجَ بها ، ضَمِنَهَا ؛ لأنَّ البَيْتَ أَخْرَزُها . وإنَّ جِاءَ بها في السُّوقِ ، فقال : احفظْها في بَيْتِكَ . فقامَ بها في الحَالِ ، فَتَلَفَتْ ، فلا ضَمَانَ عليه . وإنَّ تَرَكَها في دُكَّانِهِ أو ثِيَابِهِ ، ولم يَحْمِلْها إلى بَيْتِهِ مع إمكانِهِ ، فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لأنَّ بَيْتَهُ أَخْرَزُها . هَكَذَا قالَ أَصْحَابُنَا . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَتَى

(١١) سقط من : م .

تَرَكَهَا عِنْدَهُ إِلَى وَقْتِ مُضِيِّهِ إِلَى مَنْزِلِهِ فِي الْعَادَةِ فَتَلَفَتْ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ
الْإِنْسَانَ إِذَا أُودِعَ شَيْئًا وَهُوَ فِي دُكَّانِهِ ، أَمْسَكَهُ فِي دُكَّانِهِ ^(١٢) أَوْ فِي ثِيَابِهِ ^(١٣) إِلَى وَقْتِ مُضِيِّهِ
إِلَى مَنْزِلِهِ ، فَيَسْتَصْحِبُهُ مَعَهُ ، وَالْمُودِعُ عَالِمٌ بِهَذِهِ الْعَادَةِ ^(١٤) رَاضٍ بِهَا ، وَلَوْ لَمْ يَرْضَ بِهَا
لَشَرَطَ عَلَيْهِ خِلَافَهَا ، وَأَمْرُهُ بِتَعْجِيلِ حَمْلِهَا ، فَإِمَّا أَنْ يَقْبَلَهَا بِهَذَا الشَّرْطِ أَوْ يَرُدَّهَا . وَإِنْ
قَالَ : اجْعَلْهَا فِي كُمِّكَ . فَجَعَلَهَا فِي جَيْبِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِأَنَّ الْجَيْبَ أَخْرَزُ لَهَا ،
لأنَّه ^(١٥) رِيْمَانَسِي ، فَيَسْقُطُ ^(١٦) الشَّيْءُ مِنْ كُمِّهِ ، بِخِلَافِ الْجَيْبِ . وَإِنْ قَالَ : اجْعَلْهَا
فِي جَيْبِكَ . فَتَرَكَهَا فِي كُمِّهِ ، ضَمِنَهَا لِذَلِكَ . وَإِنْ جَعَلَهَا فِي يَدِهِ ، ضَمِنَ أَيْضًا ،
كَذَلِكَ . وَإِنْ قَالَ : اجْعَلْهَا فِي كُمِّكَ . فَتَرَكَهَا فِي يَدِهِ فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،
ظ ٢٠٥/٦ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ سُقُوطَ الشَّيْءِ مِنَ الْيَدِ مَعَ النَّسْيَانِ / أَكْثَرُ مِنْ سُقُوطِهِ مِنَ الْكُمِّ . وَالثَّانِي ، لَا
يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَا يَتَسَلَّطُ عَلَيْهَا الطَّرَارُ بِالْبَطِّ ^(١٧) ، وَالْكُمُّ ^(١٨) بِخِلَافِهِ ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا أَخْرَزُ مِنْ وَجْهِهِ ، ^(١٩) فَيَتَسَاوَيَانِ . وَلِمَنْ نَصَرَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَنْ يَقُولَ : مَتَى كَانَ كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَخْرَزَ مِنْ وَجْهِهِ ^(٢٠) ، وَجَبَ أَنْ يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ قَوَّتَ الْوَجْهَ الْمَأْمُورَ بِالْحِفْظِ
بِهِ ، وَأَتَى بِمَا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ ، فَضَمِنَ لِمُخَالَفَتِهِ . وَعَلَى هَذَا لَوْ أَمَرَهُ ^(٢١) بِتَرْكِهَا فِي يَدِهِ ، فَجَعَلَهَا
فِي كُمِّهِ ، ضَمِنَ لِذَلِكَ . وَقَالَ الْقَاضِي : الْيَدُ أَخْرَزُ عِنْدَ الْمُغَالِبَةِ ، ^(٢٢) وَالْكُمُّ أَخْرَزُ مِنْهُ
عِنْدَ عَدَمِ الْمُغَالِبَةِ ^(٢٣) . فَعَلَى هَذَا ، إِنْ أَمَرَ بِتَرْكِهَا فِي يَدِهِ ، فَشَدَّهَا فِي كُمِّهِ عِنْدَ غَيْرِ
الْمُغَالِبَةِ ، ^(٢٤) فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ^(٢٥) ، وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمُغَالِبَةِ ضَمِنَ . وَإِنْ أَمَرَهُ بِشَدِّهَا

(١٢-١٣) سقط من : ب .

(١٣) في م : « الحالة » .

(١٤) في م زيادة : « إنما » .

(١٥) في الأصل ، ب : « فسقط » .

(١٦) بط الطرار الكم : شقه .

(١٧) في م : « والحكم » .

(١٨-١٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٩) في الأصل ، ا ، م : « أمر » .

(٢٠-٢١) سقط من : ا ، م .

(٢١-٢٢) في ب : « لم يضمن » .

في كُمه ، فأَمْسَكها في يده عند المِغَالِبَةِ ، لم يَضْمَنْ ، وإن فَعَلَ ذلك عند غيرِ المِغَالِبَةِ ضَمِنَ . وإن أَمَرَهُ بِحِفْظِهَا مُطْلَقًا ، فتركها في جَيْبِهِ ، أو شَدَّها في كُمه ، لم يَضْمَنْهَا . وإن تَرَكَها في كُمه غيرَ مَشْدُودَةٍ ، وكانت خَفِيفَةً لا يَشْعُرُ بها إذا سَقَطَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لأنه مُفَرِّطٌ ، وإن كانت ثَقِيلَةً يَشْعُرُ بها ، لم يَضْمَنْهَا ؛ ^(٢٢) لَأَنَّ هَذَا ^(٢٢) عادةُ الناسِ في حِفْظِ أموالِهِمْ . وإن شَدَّها على عَضُدِهِ ، لم يَضْمَنْهَا ؛ لَأَنَّ ذلكَ أَحْفَظُ لها . وقال القاضي : إن شَدَّها من جانبِ الجَيْبِ ، لم يَضْمَنْ ، وإن شَدَّها من الجانبِ الآخرِ ، ضَمِنَهَا ؛ لَأَنَّ الطَّرَارَ يَقْدِرُ على بَطُّها ، بخلافِ ما إذا شَدَّها ممَّا يَلِي الجَيْبَ . وهذا يَبْطُلُ بما إذا تَرَكَها في جَيْبِهِ ، أو شَدَّها في كُمه ، فإن الطَّرَارَ يَقْدِرُ على بَطُّها ولا يَضْمَنْ ، وليس إمكانُ إِحْرَازِها بِأَحْفَظِ الحِرْزَيْنِ مانِعًا من إِحْرَازِها بما دونَهُ ، إذا كان حِرْزًا لِمِثْلِهَا ^(٢٣) . وشَدَّها على العَضُدِ حِرْزًا لها كيفما كان ؛ لَأَنَّ الناسَ يُحَرِّزُونَ به أموالَهُمْ ، فَأَشْبَهَ شَدَّها في الكُمِ وتركها في الجَيْبِ ، ولكن لو أَمَرَهُ بِشَدِّها ممَّا يَلِي الجَيْبَ ^(٢٤) ، فشَدَّها ^(٢٥) من الجانبِ الآخرِ ، ضَمِنَ . وإن أَمَرَهُ بِشَدِّها ممَّا يَلِي الجانبِ الآخرِ ، فشَدَّها ممَّا يَلِي الجَيْبَ ، لم يَضْمَنْ ؛ لأنه أُحَرِّزُ . وإن أَمَرَهُ بِشَدِّها على عَضُدِهِ مُطْلَقًا ، أو أَمَرَهُ بِحِفْظِها معه ، فشَدَّها من أَىِّ الجانبَيْنِ / كان ، لم يَضْمَنْ ؛ لأنه مُمْتَثِلٌ لأَمْرِ ^(٢٦) مالِكِها ، مُحَرِّزٌ لها بِحِرْزِ مِثْلِها . وإن شَدَّها على وَسَطِهِ ، فهو أُحَرِّزُ لها ، وكذلك إن تَرَكَها في بيته في حِرْزِها .

و ٢٠٦/٦

فصل : وإن أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا في صُنْدُوقٍ ، وقال : لا تَقِفْ عليها ، ولا تَنَمْ فوقَها . فخالَفَهُ في ذلك ، أو قال : لا تَقِفْ عليها إِلَّا قُفْلًا واحدًا ، فجعل عليها قُفْلَيْنِ ، فلا ضَمَانَ عليه . ذكره القاضي . وهو ظاهرُ مذهبِ الشَّافِعِيِّ . وحُكِيَ عن مالِكٍ أَنَّهُ يَضْمَنْ ؛ لأنه خالَفَ رَبَّها في شَيْءٍ له فيه غَرَضٌ يَتَعَلَّقُ بِحِفْظِها ، فَأَشْبَهَ مالو نَهَاةً عن

(٢٢-٢٢) في ب : « لأنها » .

(٢٣) في م : « بمثلها » .

(٢٤) سقط من : أ ، م .

(٢٥) في أ ، م : « فشدّها » .

(٢٦) في أ ، م : « أمر » .

إخراجها عن مَنزِلِه فأخرجها لغير حاجة ، وذلك لأنَّ التَّوَمَّ عليها ، وَتَرَكَ قُفْلَيْنِ عليها ،
وزيادة الاحتفاظ بها ، يُنبِئُ اللَّصَّ عليها ، وَيَحْتِثُّه على الجِدِّ في سَرِقَتِها ، والاحتِيالِ
لأخذها . ولنا ، أن ذلك أحرز لها ، فلا يَضْمَنُ بفعله ، كما لو أمره بتركها في صَحْنِ
الدار ، فتركها في البيت ، وهذا يَنْتَقِضُ ما ذكروه .

فصل : إذا قال : اجعلها في هذا البيت ، ولا تُدْخِلْهُ أَحَدًا . فأَدْخَلَ إليه قَوْمًا ،
فسَرَقَها أَحَدُهُمْ ، ضَمِنَها ؛ لأنها ذَهَبَتْ بِتَعَدِّيهِ وَمُخَالَفَتِهِ ، وسواء سَرَقَها حال
إدخالهم ، أو بعده ؛ لأنه رُبَّمَا شاهدَ الْوَدِيعَةَ في دُخُولِهِ البيت ، وَعَلِمَ مَوْضِعَها ، وطَرِيقَ
الْوُصُولِ إليها . وإن سَرَقَها مَنْ لم يَدْخُلِ البيت ، فقال القاضي : لا يَضْمَنُ ؛ لأنَّ فِعْلَهُ لم
يَكُنْ سَبَبًا لِإِثْلَافِها . وَيَحْتَمِلُ أن يَلْزَمَهُ الضَّمَانُ ؛ لأنَّ الداخلَ رُبَّمَا دَلَّ عليها مَنْ لم
يَدْخُلْ ، ولأنَّها مُخَالَفَةٌ تُوجِبُ^(٢٧) الضَّمَانَ ، إذا كانت سَبَبًا لِإِثْلَافِها فَأَوْجَبَتْه ، وإن لم
تَكُنْ سَبَبًا كما لو نَهَاهُ عن إخراجها فأخرجها لغير حاجة .

فصل : إذا قال : ضَعْ هذا الخاتمَ في الخَنْصِيرِ . فَوَضَعَهُ في الْبَنْصِيرِ ، لم يَضْمَنْه ؛
لأنَّها أَغْلَظُ وَأَحْفَظُ له ، إِلَّا أن لا يَدْخُلَ فيها ، فيَضَعَهُ في أُنْمُلَتِها الْعُلْيَا فيَضْمَنْه ، أو
يَنْكَسِرَ بها^(٢٨) لِعِلَظِها عليه ، فيَضْمَنْه أيضا ؛ لأنَّ مُخَالَفَتَهُ سَبَبٌ لِتَلَفِهِ .

٢٠٦/٦ ظ ١٠٧٠ - / مسألة ؛ قال : (وَإِذَا أَوْدَعَهُ شَيْئًا ، ثُمَّ سَأَلَهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِ امْتِكَنَهُ
ذَلِكَ ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى تَلَفَ ، فَهُوَ ضَامِنٌ)

لا خلاف في وجوب ردِّ الْوَدِيعَةِ على مالِكِها ، إذا طَلَبَها ، فَأَمَّا كَنَ أدائها إليه بغير
ضُرورة ، وقد أمر الله تعالى بذلك ، فقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ

(٢٧) في ا ، م : و فوجب .

(٢٨) سقط من : ب .

إِلَى أَهْلِهَا» (١) . وَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ » (٢) . يَعْنِي عِنْدَ طَلَبِهَا . وَلَئِنْهَا حَقٌّ لِمَالِكِهَا لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ غَيْرُهُ ، فَلَزِمَ أَدَاؤُهَا إِلَيْهِ ، كَالْمَعْصُوبِ وَالذَّيْنِ الْحَالِّ . فَإِنْ ائْتَمَعَ مِنْ دَفْعِهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ ، فَتَلَفَتْ ، ضَمِنَهَا ؛ لِأَنَّهُ صَارَ غَاصِبًا ، لِكَوْنِهِ أَمْسَكَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِفِعْلِ مُحَرَّمٍ ، فَأَشْبَهَ الْغَاصِبَ . فَأَمَّا إِنْ طَلَبَهَا فِي وَقْتٍ لَمْ (٣) يُمَكِّنْ (٤) دَفْعُهَا إِلَيْهِ ، لِبُعْدِهَا ، أَوْ لِمَخَافَةٍ فِي طَرِيقِهَا ، أَوْ لِلْعَجْزِ عَنْ حَمْلِهَا ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا بِتَرْكِ تَسْلِيمِهَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَكْلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا . وَإِنْ تَلَفَتْ (٥) لَمْ يَضْمَنْهَا ؛ لِعَدَمِ عُذْوَانِهِ . وَإِنْ قَالَ : أَتَمْلُونِي حَتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي ، أَوْ أَكُلَ ، فَإِنِّي جَائِعٌ ، أَوْ أَنَامَ فَإِنِّي نَاعِسٌ ، أَوْ يَنْهَضِمَ عَنِ الطَّعَامِ فَإِنِّي مُمْتَلِئٌ . أَتَمْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ .

فصل : وليس على المُسْتَوْدَعِ مُؤْنَةُ الرَّدِّ (٦) وَحَمْلُهَا إِلَى رَبِّهَا إِذَا كَانَتْ مِمَّا لِحَمْلِهِ (٧) مُؤْنَةٌ ، قَلَّتِ الْمُؤْنَةُ أَوْ كَثُرَتْ ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَ الْعَيْنَ لِمَنْفَعَةِ مَالِكِهَا عَلَى الْخُصُوصِ ، فَلَمْ تَلْزِمْهُ الْعَرَامَةُ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ وَكَّلَهُ فِي حِفْظِهَا فِي مِلْكٍ صَاحِبِهَا ، وَإِنَّمَا عَلَيْهِ التَّمَكُّينُ مِنْ أَخْذِهَا . وَإِنْ سَافَرَ بِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا ، فَعَلَيْهِ رَدُّهَا إِلَى بَلَدِهَا ، لِأَنَّهُ أَبْعَدَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ رَبِّهَا ، فَلَزِمَهُ رَدُّهَا ، كَالْغَاصِبِ .

١٠٧١ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا مَاتَ وَعِنْدَهُ وَدِيعَةٌ لَا تَتَمَيَّزُ مِنْ مَالِهِ ، فَصَاحِبُهَا غَرِيمٌ بِهَا)

وجملته أن الرجل إذا مات ، (وَثَبَتْ أَنْ عِنْدَهُ) وَدِيعَةٌ لَمْ تُوجَدْ بَعَيْنِهَا ، فَهِيَ دَيْنٌ

(١) سورة النساء ٥٨ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٦ .

(٣) في ب : « لا » .

(٤) في ا ، ب ، م : « يكن » .

(٥) في م : « تلف » .

(٦) في م : « الردود » .

(٧) في الأصل ، ا ، ب : « لحملها » .

(١-١) في ب : « وعنده » .

عليه ، يُعْرَمُ من تَرْكِته ، فإن كان عليه ذَيْن سِوَاهَا ، فهى والذَيْنُ سِوَاءٌ ، فإن وَفَتْ تَرْكِته ٢٠٧/٦ و بهما ، وإِلَّا اقْتَسَمَاهَا بِالْحِصَصِ^(٢) . / وبهذا قال الشَّعْبِيُّ ، والنَّخَعِيُّ ، وداودُ بن أبي هِنْدٍ ، ومالكٌ ، والشَّافِعِيُّ ، وأبو حنيفةٌ وأصحابه ، وإسحاقُ . ورُوِيَ ذلك عن شُرَيْحٍ ، ومُسْرُوقٍ ، وعطاءٍ ، وطاوسٍ ، والزُّهْرِيُّ ، وأبى جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ بنِ عَلِيٍّ . ورُوِيَ عن النَّخَعِيِّ : الأمانةُ قَبْلَ الذَّيْنِ . وقال الحارِثُ العُكْلِيُّ : الذَّيْنُ قَبْلَ الأمانةِ . ولنا ، أَنَّهُما حَقَّانِ وَجَبَا فى ذِمَّتِهِ ، فَتَسَاوَيَا كَالذَّيْنَيْنِ ، وَسِوَاءٌ وَجَدَ فى تَرْكِته من جِنْسِ الوَدِيعَةِ أو لم يُوجَد . وهذا إِذَا أَقَرَّ الْمُودَعُ أَنَّ عِنْدِي وَدِيعَةً أو عَلَى وَدِيعَةً لِفُلَانٍ ، أو ثَبَتَ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ مات وَعِنْدَهُ وَدِيعَةٌ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ فى حَيَاتِهِ ، ولم تُوجَدْ بَعَيْنِهَا ، ولم يُعْلَمْ هل هِىَ باقيةٌ عِنْدَهُ أو تَلَفَتْ . ففيه وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُما ، وَجُوبُ^(٣) ضَمَانِهَا ؛ لِأَنَّ الوَدِيعَةَ يَجِبُ رَدُّهَا ، إِلاَّ أَنْ يَثْبُتَ سُقُوطُ الرَّدِّ بِالتَّلَفِ من غيرِ تَعَدٍّ ، ولم يَثْبُتْ ذلك ، وَلِأَنَّ الْجَهْلَ بَعَيْنِهَا كَالْجَهْلِ بِهَا ، وذلك لا يُسْقِطُ الرَّدَّ . والثانى ، لا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الوَدِيعَةَ أمانةٌ ، والأَصْلُ عَدَمُ إِثْلَافِهَا والتَّعَدُّى فيها ، فلم يَجِبْ ضَمَانُهَا . وهذا قولُ ابْنِ أبى لَيْلَى ، وأحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وظاهرُ المَذْهَبِ الأوَّلِ ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ وَجُوبُ الرَّدِّ ، فَيَقْبَى عَلَيْهِ ، ما لم يُوجَدْ ما يُزِيلُهُ .

فصل : وإن مات وعنده ودِيعَةٌ مَعْلُومَةٌ بَعَيْنِهَا ، فعلى وَرَثَتِهِ تَمْكِينُ صَاحِبِهَا من أَخْذِهَا ، فإن لم يُعْلَمْ بِمَوْتِهِ^(٤) ، وَجَبَ عَلَيْهِمُ إِعْلَامُهُ بِهِ^(٥) ، وليس لهمُ إمساكُهَا قَبْلَ أَنْ يُعْلَمْ بِهَارِئِهَا ؛ لِأَنَّهُ لم يَأْتِ مِنْهُمْ عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا حَصَلَ مالٌ غَيْرُهُمْ فى أَيْدِيهِمْ ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَطَارَتْ الرِّيحُ إلى دارِهِ نَوْبًا وَعِلِمَ بِهِ ، فعليه إِعْلَامُ صَاحِبِهِ بِهِ ، فإن أَخَّرَ ذلك مع الإمكانِ ضَمِنَ . كذا هُنَا . ولا تُثْبِتُ الوَدِيعَةُ إِلاَّ بِإِقْرَارٍ من المَيِّتِ أو وَرَثَتِهِ ، أو بَيِّنَةٍ تُشْهَدُ بِهَا . وإن

(٢) فى الأصل ، ب : « اقتسماه » .

(٣) فى ب : « يجب » .

(٤) فى م : « بموت صاحبها من أخذها » .

(٥) فى الأصل ، ا ، م : « بها » .

وَجَدَ عَلَيْهَا مَكْتُوبًا وَدِيعَةً ، لَمْ يَكُنْ حُجَّةً عَلَيْهِمْ ، لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ ^(٦) كَانَتْ فِيهِ وَدِيعَةٌ قَبْلَ هَذَا ، أَوْ كَانَ وَدِيعَةً لِمَوْرُوثِهِمْ / عِنْدَ غَيْرِهِ ، أَوْ كَانَتْ وَدِيعَةً فَابْتِاعَهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَدَ فِي زُرْمَانَجٍ ^(٧) أَبِيهِ ، أَنَّ لِفَلَانٍ عِنْدِي وَدِيعَةً . لَمْ يَلْزِمُهُ بِذَلِكَ ؛ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَدَّهَا وَنَسِيَ الضَّرْبَ عَلَى مَا كَتَبَ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

١٠٧٢ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا طَالَبَهُ بِالْوَدِيعَةِ ، فَقَالَ : مَا أَوْدَعْتَنِي . ثُمَّ قَالَ : ضَاعَتْ مِنْ حِرْزِي ، كَانَ ضَامِنًا ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ حَالِ الْأَمَانَةِ . وَلَوْ قَالَ : مَالِكٌ عِنْدِي شَيْءٌ . ثُمَّ قَالَ : ضَاعَتْ مِنْ حِرْزِي . كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ)

وجملة ذلك أنه إذا ادَّعى على رجلٍ ودِيعَةً ، فقال : ما أودعْتَنِي . ثم ثَبَتَ أَنَّهُ أودعه ، فقال : أودعْتَنِي ، وهلكَتْ مِنْ حِرْزِي . لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ ، وَلَزِمَهُ ضَمَانُهَا . وبهذا قال مالكٌ ، والأوزاعيُّ ، والشافعيُّ ، وإسحاقُ وأصحابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لِإِنْكَارِهِ الْأَوَّلِ ، وَمُعْتَرِفٌ عَلَى نَفْسِهِ بِالْكَذِبِ الْمُنَافِي لِلْأَمَانَةِ . وَإِنْ أَقْرَبَهَا ^(١) لَهُ بَتَلَفِهَا مِنْ حِرْزِهِ قَبْلَ جَحْدِهِ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَقْرَأَ أَنَّهَا تَلَفَتْ بَعْدَ جُحُودِهِ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالْجُحُودِ عَنِ الْأَمَانَةِ ، فَصَارَ ضَامِنًا ، كَمَنْ طُوْلِبَ بِالْوَدِيعَةِ فَامْتَنَعَ مِنْ رَدِّهَا . وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً ^(٢) بَتَلَفِهَا بَعْدَ الْجُحُودِ ، لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الضَّمَانُ لِذَلِكَ . وَإِنْ شَهِدَتْ بَتَلَفِهَا قَبْلَ الْجُحُودِ مِنَ الْحِرْزِ ، فَهَلْ تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ ؟ ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا تُسْمَعُ ؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لَهَا بِإِنْكَارِهِ الْإِدَاعَ . وَالثَّانِي ، تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ ^(٣) ؛ لِأَنَّ الْمُودَعَ لَوْ اعْتَرَفَ بِذَلِكَ سَقَطَ حَقُّهُ ، فَتُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ بِهِ ، فَإِنْ شَهِدَتْ بِالتَّلَفِ مِنَ الْحِرْزِ ، وَلَمْ تُعَيَّنْ قَبْلَ الْجُحُودِ وَلَا بَعْدَهُ ، وَاحْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، لَمْ يَسْقُطْ الضَّمَانُ ؛ لِأَنَّ

(٦) في م : « الظروف » .

(٧) أصله الروزنامة ، وهي مركبة من روز ، أي يوم ، ونامة ، أي كتاب . الألفاظ الفارسية المعربة ٧٥ . والمقصود الدفتر الذي يسجل فيه .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « البينة » .

(٣) في ١ ، م : « ببيئته » .

الأصل وجوبه ، فلا ينتفى بأمرٍ مُتَرَدِّدٍ . وأما إذا ادَّعى الودِيعَةَ ، فقال : مالك عندي شيء ، أو لا تستحق علي شيء . فقامت^(٤) البيّنة بالإيداع ، أو أقر به المودع ، ثم قال : ضاعث من حرز . كان القول قوله مع يمينه ، / ولا ضمان عليه ؛ لأنَّ قوله لا يُنافي ما شهدت به البيّنة ، ولا يكذبها ، فإنَّ من تَلَفَت الودِيعَةَ من حرزه بغير تفریطه فلا شيء للمالكها عنده ، ولا يستحق عليه شيء ، لكن إن ادَّعى تَلَفَها بعد جُحوده ، أو قامت بيّنة بتَلَفِها بعد الجُحود^(٥) ، أو أنَّها^(٦) كانت عنده حال^(٧) جُحوده ، فعليه ضمانها ؛ لأنَّ جُحوده أوجب الضمان عليه ، فصار كالغاصب^(٨) .

فصل : إذا نوى الخيانة في الودِيعَةِ ، بالجُحود أو الاستعمال ، ولم يفعل ذلك^(٩) ، لم يصير ضامناً ؛ لأنَّه لم يحدث في الودِيعَةِ قولاً ولا فعلاً ، فلا يضمن ، كما لو لم ينو . وقال^(١٠) ابن سريج^(١١) : يضمنها ؛ لأنَّه أمسكها بينة الخيانة ، فيضمنها ، كالمُلتَقِطِ بقصد التملك^(١٢) . ولنا : قول النبي ﷺ : « عَفَى^(١٣) لِأُمْتِي^(١٤) عَنِ الْخَطَا ، وَالتَّسْيَانِ ، وَمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ ، أَوْ تَعْمَلْ بِهِ »^(١٥) . ولأنَّه لم يخُنْ فيها بقول ولا

(٤) في م : « فقالت » .

(٥) سقط من : الأصل ، ب .

(٦) في ١ ، م : « وأنها » .

(٧) في الأصل ، ب : « حالة » .

(٨) في م : « كالغصب » .

(٩) سقط من : م .

(١٠-١١) في م : « شرع » .

(١١) في م : « التملك » .

(١٢-١٣) في م : « عن أمتي » .

(١٣) الطرف الأول للحديث تقدم تخريجه في : ١٤٦ / ١ . وقوله ﷺ : « وما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل به » . أخرجه البخاري ، في : باب الطلاق في الإغلاق ... ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب إذا حث ناسيا في الأيمان ... ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ٧ / ٥٩ ، ٨ / ١٦٨ . وأبو داود ، في : باب في الوسوسة بالطلاق ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥١٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يحدث ... ، من أبواب الطلاق . ٥ / ١٥٥ ، ١٥٦ . والنسائي ، في : باب من طلق في نفسه ، من كتاب الطلاق . المجتبى =

فِعْلٍ ، فلم يَضْمَنْهَا ، كالذي لم يَنْوِ ، وفَارَقَ الْمُلتَقِطَ بِقَصْدِ التَّمَلُّكِ^(١٤) ، فَإِنَّهُ عَمِلَ فِيهَا بِأَخْذِهَا نَاقِيًا لِلْخِيَانَةِ فِيهَا ، فَوَجَبَ الضَّمَانُ بِفِعْلِهِ الْمَنَوِيُّ ، لَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ . ولو التَّقَطُّهَا قَاصِدًا لِتَعْرِيفِهَا ، ثُمَّ نَوَى بَعْدَ ذَلِكَ إِمْسَاكَهَا لِنَفْسِهِ ، كَانَتْ كَمَسَائِلِنَا . ولو أَخْرَجَهَا بِنِيَّةِ الِاسْتِعْمَالِ ، فلم يَسْتَعْمِلْهَا ، ضَمِنَهَا . وبهذا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَضْمَنْهَا إِلَّا بِالِاسْتِعْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَهَا لِنَقْلِهَا^(١٥) لَمْ يَضْمَنْهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَعَدَّى بِإِخْرَاجِهَا ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ اسْتَعْمَلَهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا نَقَلَهَا^(١٦) .

فصل : وَالْمُودَعُ أَمِينٌ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِيمَا يَدْعِيهِ مِنْ تَلْفِ الْوَدِيعَةِ . بِغَيْرِ خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُودَعَ إِذَا أُخْرَزَ الْوَدِيعَةَ ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهَا ضَاعَتْ ، أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ . وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ : مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى صَاحِبِهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَيْضًا . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ / ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .^(١٧) وَبِهِ قَالَ^(١٨) مَالِكٌ إِنْ كَانَ دَفَعَهَا إِلَيْهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ . وَإِنْ كَانَ أَوْدَعَهُ بَيِّنَةً لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ إِلَّا بَيِّنَةً . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَمِينٌ لَا مَنْفَعَةٌ لَهُ فِي قَبْضِهَا ، فَقَبِلَ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ ، كَمَا لَوْ أَوْدَعَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ . وَإِنْ قَالَ : دَفَعْتُهَا إِلَى فُلَانٍ بِأَمْرِكَ . فَأَنْكَرَ مَالِكُهَا الْإِذْنَ فِي دَفْعِهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُودَعِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْعَنْبَرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ ، وَلَهُ تَضْمِينُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ادَّعَى دَفْعًا يَبْرَأُ بِهِ مِنَ الْوَدِيعَةِ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ ، كَمَا لَوْ ادَّعَى رَدَّهَا عَلَى مَالِكِهَا . وَلَوْ اعْتَرَفَ الْمَالِكُ بِالْإِذْنِ ، وَلَكِنْ قَالَ : لَمْ يَدْفَعْهَا . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَوْدَعِ أَيْضًا ، ثُمَّ تَنْظُرُ فِي الْمَدْفُوعِ

= ٦ / ١٢٧ ، ١٢٨ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ مَنْ طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنَ ابْنُ

مَاجَهَ ١ / ٦٥٨ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٥٥ ، ٤٢٥ ، ٤٨١ .

(١٤) فِي ب : « التَّمَلُّكِ » .

(١٥) فِي ب : « لَتَلْفِهَا » .

(١٦) فِي ب : « أَخْرَجَهَا لِتَلْفِهَا » .

(١٧-١٨) فِي م : « وَقَالَ » .

إليه ؛ فإن أقرَّ أنه قبضه ، وكان الدفع في دين ، فقد برئ الكل ، وإن أنكر ، فالقول قوله مع يمينه . وقد ذكر أصحابنا أن الدافع يضمن ؛ لكونه قضى الدين بغير بينة ، ولا يجب اليمين على صاحب الوديعة ؛ لأن المودع مفطر ، لكونه أذن في قضاء يبرئه من الحق ولم يبرأ بدفعه ، فكان ضامنا ، سواء صدقه أو كذبه . وإن أمره بدفعه وديعة ، لم يحتج إلى بينة ؛ لأن المودع يقبل قوله في التلief والرد ، فلا فائدة في الإشهاد عليه . فعلى هذا يخلف المودع ، ويبرأ ، ويخلف الآخر ويبرأ أيضا ، ويكون ذهابها من مالها .

فصل : وإذا أودع بهيمة ، فأمره صاحبها بعلفها وسقيها ، لزمه ذلك لوجهين ؛ أحدهما ، لحرمة صاحبها ؛ لأنه أخذها منه على ذلك . والثاني ، لحرمة البهيمة ، فإن الحيوان يجب إحياءه بالعلف والسقي . ويحتمل أن لا يلزمه علفها ، إلا أن يقبل ذلك ؛ لأن هذا تبرع منه ، فلا يلزمه بمجرد أمر صاحبها ، كغير الوديعة . وإن أطلق / ولم يأمره بعلفها ، لزمه ذلك أيضا . وهذا قال الشافعي . ويحتمل أن لا يلزمه ذلك . وبه قال أبو حنيفة ؛ لأنه استخفظه إياها ، ولم يأمر بعلفها ، والعلف على مالها ، فإذا لم يعلفها كان هو المفطر في ماله . ولنا ، أنه لا يجوز إثلافها ، ولا التفريط فيها ، فإذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها ، ثم ننظر ؛ فإن قدر المستودع على صاحبها أو وكيله ، طالبه بالإتفاق عليها ، أو بردها عليه ، أو يأذن له في الإنفاق عليها ليرجع به . فإن^(١٨) عجز عن صاحبها أو وكيله ، رفع^(١٩) الأمر إلى الحاكم ، فإن وجد لصاحبها مالا أنفق عليها منه ، وإن لم يجد مالا فعل ما يرى لصاحبها الحظ فيه ، من بيعها ، أو بيع بعضها وإنفاقه عليها ، أو إيجاريتها ، أو الاستدانة على صاحبها من بيت المال ، أو من غيره ، ويدفع ذلك إلى المودع إن رأى^(٢٠) ذلك لينفق عليها ، وإن رأى دفعه إلى غيره ليتولى الإنفاق عليها ، جاز . وإن استدان من المودع ، جاز أن يدفعه إليه ليتولى الإنفاق عليها ؛ لأنه أمين عليها . ويجوز أن يأذن له الحاكم في أن ينفق عليها من ماله ،

و ٢٠٩/٦

(١٨) في م : « فإذا » .

(١٩) في م : « دفع » .

(٢٠) في م : « أراد » .

ويكون قابضاً لنفسه من نفسه ، ويكِلُ ذلك إلى اجتهاده في قَدْرِ ما يَنْفَقُ ، ويرْجِعُ به على صاحبها ، فإن اختلفا في قَدْرِ النِّفْقَةِ ، فالقول قول المودع إذا ادَّعى النِّفْقَةَ بالمعروف ، وإن ادَّعى أكثر من ذلك ، لم يثبت له . وإن اختلفا في قَدْرِ المُدَّةِ التي أنفق عليها^(٢١) ، فالقول قول صاحبها ؛ لأنَّ الأصل عدم ذلك . فإن لم يقدِّر على الحاكم ، فأنفق عليها محتسباً بالرجوع على صاحبها ، وأشهد على الرجوع ، رجَعَ بما أنفق ، رواية واحدة ؛ لأنه مأذون فيه عرفاً ، ولا تفريط منه إذا لم يجد حاكماً . وإن فعل ذلك مع إمكان استئذان الحاكم من غير إذنه ، فهل له الرجوع ؟ يُخرَّج على روايتين . نصَّ عليهما فيما إذا أنفق على البهيمة المَرهُونَة من / غير إذن الراهن ، وفي الضامن إذا ضَمِنَ وأدَّى^(٢٢) بغير إذن المضمون عنه ، هل يرجع به ؟ على روايتين ؛ إحداهما ، يرجع به^(٢٣) ؛ لأنه مأذون فيه عرفاً . والثانية ، لا يرجع ؛ لأنه مُفَرِّطٌ بترك استئذان الحاكم . وإن أنفق من غير إشهاد ، مع العجز عن استئذان الحاكم ، أو مع إمكانه ، ففي الرجوع وجهان أيضاً كذلك . ومتى علف البهيمة أو سقاها في داره ، أو غيرها ، بنفسه ، أو أمر غلامه أو صاحبه ، ففعل ذلك ، كما يفعل في بهائمهم ، على ما جرت به العادة ، فلا ضمان عليه ؛ لأنَّ هذا مأذون فيه عرفاً ، لجريان العادة به ، فأشبه المَصْرَحَ به .

و ٢٠٩/٦

فصل : وإن أودعه البهيمة ، وقال : لا تعلقها ، ولا تسقيها . لم يجز له ترك علفها ؛ لأنَّ للحَيَوان حُرْمَةً في نفسه يجب إحياءه لحقِّ الله تعالى . فإن علفها وسقاها ، كان كالقسم الذي قبله ، وإن تركها حتى تَلِفَتْ ، لم يضمنها . وهذا قول عامة أصحاب الشافعي . وقال بعضهم : يضمن ؛ لأنه تعدَّى بترك علفها ، أشبه ما^(٢٤) إذا لم ينهه . وهذا قول ابن المنذر ؛ لنهي رسول الله ﷺ عن إضاعة المال^(٢٥) . فيصير أمر مالِكها وسكوته سواء . ولنا ، أنه مُمْتَلِئٌ لأمر^(٢٦) صاحبها ، فلم يضمنها ، كما لو قال : اقتلها

(٢١) في م : فيها .

(٢٢) في م : وأذن .

(٢٣) سقط من : ب .

(٢٤) سقط من : الأصل ، ا ، م .

(٢٥) تقدم تخريجه في ٦ / ٥١٦ .

(٢٦) في حاشية الأصل ، ا ، ب : لقول .

فَقَتَلَهَا ، وَكَأَلُو قَالَ : لَا تُخْرِجِ الْوَدِيعَةَ ، وَإِنْ خِفْتَ عَلَيْهَا . فَخَافَ عَلَيْهَا وَلَمْ يُخْرِجْهَا ،
أَوْ أَمَرَهُ صَاحِبُهَا بِالْقَائِنِ فِي نَارٍ أَوْ بَحْرِ . وَهَذَا يَنْتَقِضُ مَا ذَكَرُوهُ . وَمَنْعَ ابْنِ الْمُزْدِرِ
الْحُكْمَ فِيمَا إِذَا أَمَرَهُ بِإِثْلَافِهَا فَأَتْلَفَهَا^(٢٧) ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ لَصَاحِبِهَا ،
فَلَمْ يَغْرَمْ لَهُ شَيْئًا ، كَمَا لَوْ اسْتَنْابَهُ فِي مُبَاجِحٍ ، وَالتَّحْرِيمُ أَثَرُهُ فِي بَقَاءِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ
التَّائِيْمُ ، أَمَّا حَقُّ الْآدَمِيِّ فَلَا يَبْقَى مَعَ إِذْنِهِ فِي تَقْوِيَّتِهِ ، وَلَئِنْهَا لَمْ تَتْلَفْ بِفَعْلِهِ ، وَإِنَّمَا تِلْفَتْ
بِتَرْكِ الْعَلْفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ لَهُ : لَا تُخْرِجْهَا إِذَا^(٢٨) خِفْتَ عَلَيْهَا . / فَلَمْ
يُخْرِجْهَا .

١٠٧٣ - مسألة ؛ قال : (وَلَوْ كَانَ فِي يَدِهِ وَدِيعَةٌ ، فَأَدَّعَاهَا نَفْسَانِ ، فَقَالَ :
أَوْدَعْنِي أَحَدَهُمَا ، وَلَا أَعْرِفُهُ عَيْنًا . أَقْرَعْ بَيْنَهُمَا ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ حَلَفَ
أَنَّهُا لَهُ ، وَسَلَّمَتْ إِلَيْهِ)

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدِيعَةٌ ، فَأَدَّعَاهَا نَفْسَانِ ، فَأَقْرَعَ بِهَا لِأَحَدِهِمَا ، سَلَّمَتْ
إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ دَلِيلٌ^(١) مِلْكِهِ ، وَلَوْ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ ، كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ . فَإِذَا أَقْرَعَ بِهَا لِغَيْرِهِ ،
وَجَبَّ أَنْ يُقْبَلَ ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يَحْلِفَ لِلْآخِرِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِحَقِّهِ ، فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ ، وَإِنْ
تَكَلَّلَ لَزِمَهُ أَنْ يَغْرَمْ لَهُ قِيمَتَهَا ؛ لِأَنَّهُ فَوَّتَهَا عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَعَ لِلثَّانِي بِهَا بَعْدَ أَنْ أَقْرَعَ بِهَا
لِلأَوَّلِ ، سَلَّمَتْ إِلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهَا بِإِقْرَارِهِ ، وَغَرِمَ قِيمَتَهَا لِلثَّانِي . نَصٌّ عَلَى هَذَا
أَحْمَدُ . وَإِنْ أَقْرَعَ بِهَا لهُمَا جَمِيعًا ، فَهِيَ بَيْنَهُمَا ، وَيَلْزَمُهُ الْيَمِينُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي
نِصْفِهَا . وَإِنْ قَالَ : هِيَ لِأَحَدِهِمَا لَا أَعْرِفُهُ عَيْنًا . فَاغْتَرَفَالَهُ بِجَهْلِهِ ، تَعَيَّنَ الْمُسْتَحَقُّ
لَهَا ، فَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ . وَإِنْ ادَّعَا مَعْرِفَتَهُ ، فَعَلَيْهِ يَمِينٌ وَاحِدَةٌ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ . وَقَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ : يَحْلِفُ يَمِينَيْنِ ، كَمَا لَوْ أَنْكَرَ أَنَّهَا لهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّ الَّذِي يُدَّعَى عَلَيْهِ أَمْرٌ وَاحِدٌ ،

(٢٧) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَأَتْلَفَهَا » .

(٢٨) فِي ب : « وَإِنْ » .

(١) فِي ب زِيَادَةٌ : « عَلَى » .

وهو العلم بعين المالك ، فكفاه يمين واحدة ، كما لو ادّعيها فأقرّ بها لأحدهما ، ويُفارق ما إذا أنكرها^(٢) ؛ لأن كل واحد منهما يدعى عليه أنها له ، فهما دعويان ، فإن حلف أقرّ ع بينهما ، فمن قرّع صاحبه حلف ، وسُلِّمَتْ إليه . وقال الشافعي : يتحالفان ، ويُوقَف الشيء بينهما حتى يضطلحا . وهو قول ابن أبي ليلى ؛ لأنه لا يعلم المالك منهما . وللشافعي قول آخر ، أنها تُقسَمُ بينهما ، كما لو أقرّ بها لهما . وهذا^(٣) الذي حكاه ابن المنذر عن ابن أبي ليلى ، وهو قول أبي حنيفة وصاحبه فيما حكي عنهما ، قالوا : ويضمن المستودع نصفها / لكل واحد منهما ؛ لأنه فوت ما استودع بجهله . ولنا ، أنهما تساويا في الحق فيما^(٤) ليس بأيديهما^(٥) ، فوجب أن يُقرّع بينهما ، كالعبدَيْن إذا اعتقهما في مرضيه فلم يخرج من الثلث إلا أحدهما ، أو كما لو أراد السفر بإحدى نسائه . وقول أبي حنيفة ليس بصحيح ؛ فإن العين لم تُلَف ، ولو تُلِفَتْ بغير تفريط منه فلا ضمان عليه ، وليس في جهله تفريط ، إذ ليس في وسعه أن لا ينسى ولا يجهل .

٢١٠/٦ ظ

١٠٧٤ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ أودِعَ شَيْئًا ، فَأَخَذَ بَعْضَهُ ، ثُمَّ رَدَّهُ أَوْ مِثْلَهُ ، فَضَاعَ الْكُلُّ ، لَزِمَهُ مِقْدَارُ مَا أَخَذَ)

وجملته أن من أودع شيئاً ، فأخذ بعضه ، لزمه ضمان ما أخذ ، فإن رده أو مثله ، لم يزُل الضمان عنه . وهذا قال الشافعي . وقال مالك : لا ضمان عليه إذا رده أو مثله . وقال أصحاب الرأي : إن لم يُنفق ما أخذه ، ورده^(١) ، لم يضمن ، وإن أنفق ثم رده أو مثله ضمن . ولنا ، أن الضمان تعلق بذمته بالأخذ ، بدليل أنه لو تُلِفَ في يده قبل رده ضمنه ، فلا يزول إلا برده إلى صاحبه كالمعصوب . فأما سائر الوديعة ، فيُنظر فيه ؛ فإن كان في كيسٍ مَخْتومٍ أو مَشْدودٍ ، فكسَرَ الختم أو حلَّ الشد ، ضمن ، سواء

(٢) في ١ ، م : « أنكرها » .

(٣) في ب : « وهو » .

(٤-٥) في ب : « بينهما » .

(١) في ١ ، ب : « ورد » .

أُخْرِجَ مِنْهُ أَوْ لَمْ يُخْرِجْ ؛ لِأَنَّهُ هَتَكَ الْجِرْزَ بِفِعْلِ تَعَدَّى بِهِ . وَإِنْ خَرَقَ الْكِيسَ فَوْقَ الشَّدِّ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُ مَا خَرَقَ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ مَا هَتَكَ الْجِرْزَ . وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الدَّرَاهِمُ فِي كَيْسٍ ، أَوْ كَانَتْ فِي كَيْسٍ غَيْرِ مَشْدُودٍ ، أَوْ كَانَتْ ثِيَابًا فَأَخَذَ مِنْهَا وَاحِدًا ثُمَّ رَدَّهُ بِعَيْنِهِ ، لَمْ يَضْمَنْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِي غَيْرِهِ . وَإِنْ رَدَّ بَدَلَهُ وَكَانَ مُتَمَيِّزًا ، لَمْ يَضْمَنْ غَيْرَهُ لِذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ هَهُنَا أَنَّهُ لَا يَضْمَنْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّ التَّعَدَّى اخْتَصَّ بِهِ ، فَيَخْتَصُّ / الضَّمَانُ بِهِ ، وَخَلَطُ الْمَرْدُودِ بِغَيْرِهِ لَا يَقْتَضِي الضَّمَانَ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ رَدُّهُ مَعَهَا ، فَلَمْ يُفَوِّتْ عَلَى نَفْسِهِ إِمَّاكَانَ رَدِّهَا^(٢) ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَلَطَهُ بِغَيْرِهِ . وَلَوْ أُذِنَ لَهُ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ فِي الْأَخْذِ مِنْهَا ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِرَدِّ بَدَلِهِ ، فَأَخَذَ ثُمَّ رَدَّ بَدَلًا مَا أَخَذَ ، فَهُوَ كَرَدِّ بَدَلٍ مَا لَمْ يُؤْذَنْ فِي أَخْذِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَضْمَنْ الْكُلُّ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَلَطَ الْوَدِيعَةَ بِمَا لَا يَتَمَيِّزُ مِنْهَا ، فَضَمِنَ الْكُلُّ ، كَمَا لَوْ خَلَطَهَا بِغَيْرِ الْبَدَلِ . وَقَدْ ذَكَرْنَا فَرَقًا بَيْنَ الْبَدَلِ وَغَيْرِهِ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا كَسَرَ تَحْتَمَ الْكِيسَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ضَمَانُ الْوَدِيعَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِي غَيْرِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ هَتَكَ جِرْزَهَا ، فَضَمِنَهَا إِذَا تَلَفَتْ ، كَمَا لَوْ أَوْدَعَهُ إِثَابَهَا فِي صُنْدُوقٍ مُقْفَلٍ^(٣) ، فَفَتَحَهُ وَتَرَكَهُ مَفْتُوحًا . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ فِي غَيْرِ الْخَتْمِ .

فصل : وَإِذَا ضَمِنَ الْوَدِيعَةَ بِالِاسْتِعْمَالِ أَوْ بِالْجَحْدِ ، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، زَالِ عَنْهُ الضَّمَانُ ، فَإِنْ رَدَّهَا صَاحِبُهَا إِلَيْهِ ، كَانَ ابْتِدَاءً اسْتِثْمَانٍ ، وَإِنْ لَمْ يَرُدَّهَا إِلَيْهِ ، وَلَكِنْ جَدَّدَ لَهُ الْاسْتِثْمَانَ ، أَوْ أَبْرَأَهُ مِنَ الضَّمَانِ ، بَرِئَ مِنَ الضَّمَانِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ الضَّمَانَ حَقُّهُ ، فَإِذَا أَبْرَأَهُ مِنْهُ بَرِئَ ، كَمَا لَوْ أَبْرَأَهُ مِنْ دَيْنٍ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِذَا جَدَّدَ لَهُ^(٤) اسْتِثْمَانًا ، فَقَدْ انْتَهَى الْقَبْضُ الْمَضْمُونُ بِهِ ، فَزَالَ الضَّمَانُ . وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا : إِذَا رَهَنَ الْمَغْصُوبَ عِنْدَ الْغَاصِبِ ، أَوْ أَوْدَعَهُ عِنْدَهُ ، زَالِ عَنْهُ ضَمَانُ الْعَصَبِ ، فَهَهُنَا أَوْلَى .

(٢) فِي ب : « الرَدِّ » .

(٣) فِي ب : « بِقِفْلٍ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ب .

فصل : ولو تَعَدَّى فَلَيْسَ الثَّوبُ ، أَوْ رَكِبَ^(٥) الدَّابَّةَ ، أَوْ أَخَذَ الْوَدِيعَةَ لَيْسَتْ عَمَلُهَا ، أَوْ لِيَحْزُونَ^(٦) فِيهَا ، ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَوْضِعِهَا بِنِيَّةِ الْأَمَانَةِ ، لَمْ يَسْرَأْ مِنَ الضَّمَانِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَبْرَأُ ؛ لِأَنَّهُ مُنْسِكَ لَهَا بِإِذْنِ مَالِكِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا قَبْلَ التَّعَدَّى . وَلَنَا ، / أَنَّهُ ضَمِنَهَا بِعُدْوَانٍ ، فَبَطَلَ الْإِسْتِثْمَانُ ، كَمَا لَوْ جَحَدَهَا ثُمَّ أَقْرَبَهَا ، وَهَذَا^(٧) يَنْطَلِقُ مَا ذَكَرُوهُ^(٨) .

ظ ٢١١/٦

فصل : وَلَا يَصِحُّ الْإِيدَاعُ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ أُوْدِعَ طِفْلٌ أَوْ مَعْتُوَةٌ إِنْسَانًا وَدِيعَةً ، ضَمِنَهَا بِقَبْضِهَا ، وَلَا يَزُولُ الضَّمَانُ عَنْهُ بِرَدِّهَا إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَزُولُ بِدَفْعِهَا إِلَى وَلِيِّهِ النَّاطِرِ لَهُ فِي مَالِهِ ، أَوْ الْحَاكِمِ . فَإِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مُمَيَّرًا ، صَحَّ إِيدَاعُهُ لِمَا أُذِنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ كَالْبَالِغِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَلِكَ . فَإِنْ أُوْدِعَ رَجُلٌ عِنْدَ صَبِيٍّ أَوْ مَعْتُوَةٍ وَدِيعَةً ، فَتَلَفَتْ ، لَمْ يَضْمَنْهَا ، سَوَاءً حَفِظَهَا أَوْ فَرَطَ فِي حِفْظِهَا . فَإِنْ أَتْلَفَهَا ، أَوْ أَكَلَهَا ، ضَمِنَهَا فِي قَوْلِ الْقَاضِي وَظَاهِرِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ . وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ سَلَطَهُ عَلَى إِتْلَافِهَا بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ ، فَلَا يَلْزَمُهُ ضَمَانُهَا^(٩) ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ دَفَعَ إِلَى صَغِيرٍ سِكِّينًا ، فَوَقَعَ عَلَيْهَا ، كَانَ ضَمَانُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ ؟ وَلَنَا ، أَنَّ مَا ضَمِنَهُ^(١٠) بِإِتْلَافِهِ قَبْلَ الْإِيدَاعِ ، ضَمِنَهُ بَعْدَ الْإِيدَاعِ ، كَالْبَالِغِ . وَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ سَلَطَهُ عَلَى إِتْلَافِهَا . وَإِنَّمَا اسْتَحْفَظَهَا إِيَّاهَا ، وَفَارَقَ دَفْعَ السِّكِّينِ ، فَإِنَّهُ سَبَبٌ لِلْإِتْلَافِ^(١١) ، وَدَفْعُ الْوَدِيعَةِ بِخِلَافِهِ .

فصل : وَإِنْ أُوْدِعَ عَبْدًا وَدِيعَةً ، خُرِّجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي الصَّغِيرِ ، إِنْ قُلْنَا : لَا

(٥) فِي الْأَصْلِ ، أ ، م : « وَرَكِبَ » .

(٦) فِي أ ، م : « لِيَحْزُونَ » .

(٧) فِي أ : « وَهَذَا » .

(٨) فِي م : « ذَكَرْنَاهُ » .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب ، وَفِي أ : « الضَّمَانُ » .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، أ : « ضَمِنَ » .

(١١) فِي ب : « الْإِتْلَافُ » .

يَضْمَنُ الصَّبِيَّ . فَأَتْلَفَهَا الْعَبْدُ ، كَانَتْ فِي ذِمَّتِهِ . وَإِنْ قُلْنَا : يَضْمَنُ . كَانَتْ فِي رَقَبَتِهِ .

فصل : وَإِنْ غَضِبَتِ الْوَدِيعَةُ مِنَ الْمُودَعِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، سَوَاءٌ أُخِذَتْ مِنْ يَدِهِ ، أَوْ أُكْرِهَ عَلَى تَسْلِيمِهَا فَسَلَّمَهَا بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ عُذْرٌ لَهُ ^(١٢) ، يُبِيحُ ^(١٣) دَفْعَهَا ، فَلَمْ يَضْمَنْهَا ، كَمَا لَوْ أُخِذَتْ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا .

(١٢) فِي م : وَهَاهُ .

(١٣) فِي م زِيَادَةٌ : وَ لَهُ .

باب قِسْمَةِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ وَالصَّدَقَةِ

الْفَيْءُ : هو الرَّاجِعُ إِلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ مَالِ الْكُفَّارِ بِغَيْرِ قِتَالٍ . يُقَالُ : فَاءَ الْفَيْءُ . / إذا رَجَعَ نَحْوُ الْمَشْرِقِ . وَالْغَنِيمَةُ : مَا أُخِذَ مِنْهُمْ قَهْرًا بِالْقِتَالِ . وَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْغَنَمِ ، وَهُوَ الْفَائِدَةُ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ^(١) فِي الْحَقِيقَةِ 'فَيْءٌ وَغَنِيمَةٌ' ، وَإِنَّمَا خُصَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِاسْمٍ مُيَّزٍ بِهِ عَنِ الْآخَرِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ الْآيَةُ ^(٢) ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ الْآيَةُ ^(٣) .

١٠٧٥ - مسألة ؛ قال : (وَالْأَمْوَالُ ثَلَاثَةٌ ؛ فَيْءٌ ، وَغَنِيمَةٌ ، وَصَدَقَةٌ)

يعنى - والله أعلم - أن ^(١) الْأَمْوَالُ الَّتِي تَلِيهَا الْوُلاَةُ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّهَا ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ ؛ قِسْمَانِ يُؤْخَذَانِ مِنْ مَالِ الْمُشْرِكِينَ ، أَحَدُهُمَا الْفَيْءُ : وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ مُشْرِكٍ لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ، كَالَّذِي تَرَكَوهُ فَرَعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَهَرَبُوا ، وَالْجِزْيَةُ وَعُشْرُ أَمْوَالِ أَهْلِ دَارِ ^(٢) الْحَرْبِ إِذَا دَخَلُوا إِلَيْنَا تُجَارًا ، وَنِصْفُ عُشْرِ تِجَارَاتِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَخَرَاجُ الْأَرْضِيِّينَ ، وَمَالٌ مِنْ مَاتَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَلَا وَارِثَ لَهُ . وَالْغَنِيمَةُ : مَا أُخِذَ بِالْقَهْرِ وَالْقِتَالِ مِنَ الْكُفَّارِ . وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ ؛ الصَّدَقَةُ : وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ مَالِ

(١-١) سقط من : ب .

(٢) سورة الحشر ٧ .

(٣) سورة الأنفال ٤١ .

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) سقط من : ب .

مُسْلِمٌ تَطْهِيرًا لَهُ ، وَهُوَ الزَّكَاةُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا . يُرَوَّى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ حَتَّى بَلَغَ : ﴿ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ^(٣) . ثُمَّ قَالَ : هَذِهِ هَؤُلَاءِ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ حَتَّى بَلَغَ : ﴿ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ ^(٤) . ثُمَّ قَالَ : هَذِهِ هَؤُلَاءِ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ حَتَّى بَلَغَ : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ^(٥) . ثُمَّ قَالَ : هَذِهِ اسْتَوْعَبَتْ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً ، وَلِئِنْ عِشْتُ لِيَأتِيَنَّ الرَّاعِي وَهُوَ بِسَرِّ جَمِيرٍ ^(٦) نَصِيْبُهُ مِنْهَا ، لَمْ يَغْرَقْ فِيهَا ^(٧) جَبِيْنُهُ ^(٨) .

فصل : وَلَمْ تَكُنِ الْغَنَائِمُ تَحِلُّ لِمَنْ مَضَى مِنَ الْأُمَمِ وَإِنَّمَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى ضَعْفَنَا ، فَطَيَّبَهَا لَنَا ، رَحْمَةً لَنَا ، وَرَأْفَةً بِنَا ، وَكَرَامَةً لِنَبِيِّنَا ﷺ . رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أُعْطِيتُ خُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ / نَبِيٌّ قَبْلِي » . فَذَكَرَ فِيهَا : « أَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ » . ^(٩) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٩) . وَقَدْ سَعِدَ ^(١٠) : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي

(٣) سورة التوبة ٦٠ .

(٤) سورة الأنفال ٤١ .

(٥) سورة الحشر ٧ - ١٠ .

(٦) السرو من الجبل : ما ارتفع عن مجرى السيل ، وانحدر عن غلظ الجبل ، ومنه سرو حمير لئلا يلهوهم بأرض اليمن ، وهو عدة مواضع . انظر : معجم البلدان ٣ / ٨٩ .

(٧) في أ، م : « به » . وفي سنن البيهقي : « فيه » .

(٨) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في قول أمير المؤمنين عمر ... ، من كتاب قسم الفىء والغنيمة . السنن الكبرى ٦ / ٣٥٢ .

(٩-٩) سقط من : الأصل ، أ ، ب .

وتقدم تخريج الحديث في : ١ / ١٣ .

وقوله ﷺ : « أَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ » مفردا ، أخرجه البخارى ، في : باب قول النبي ﷺ : أَحَلَّتْ لَكُمْ الْغَنَائِمُ ، من كتاب الخمس . صحيح البخارى ٤ / ١٠٤ .

(١٠) في : باب جامع الشهادة ، سنن سعيد بن منصور ٢ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

كما أخرجه الترمذى ، في : باب سورة الأنفال الآية ٦٧ ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ١١ / ٢٢١ ، ٢٢٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٥٢ .

هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِقَوْمِ سُودِ الرُّعُوسِ غَيْرِكُمْ ، كَانَتْ تَنْزِلُ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ تَأْكُلُهَا »^(١١) ثم كانت في أوّل الإسلام لرسول الله ﷺ ، بدليل قول الله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾^(١٢) . ثم صار أربعة أخماسها للغانمين ، والخمُسُ لغيرهم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ . فأضاف الغنيمة إليهم ، وجعل الخمُسَ لغيرهم ، فيدلُّ ذلك^(١٣) على أن سائرَها لهم ، وجرى ذلك معجى قوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾^(١٤) . أضاف ميراثه إليهما ، ثم جعل للأمِّ منه الثلث ، فدلَّ على أن الباقي للأب . وقال تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾^(١٥) . فأحلها لهم .

١٠٧٦ - مسألة : قال : (قَالَفَىء مَا أُخِذَ مِنْ مَالٍ مُشْرِكٍ^(١) ، وَلَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ . وَالْغَنِيمَةُ مَا أُوجِفَ عَلَيْهِ^(٢))

الركابُ : الإبلُ خاصّةً . والإيجافُ أصله التَّخْرِيكُ ، والمرادُ^(٣) ههنا الحركَةُ في السيرِ إليه . قال قتادة : ﴿ فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾^(٤) ما قَطَعْتُمْ وادِيًا ، ولا سَيْرْتُمْ إليها دَابَّةً ، إنما كانت حوائطُ بَنَى النَّضِيرِ ، أطعمها الله رسول الله ﷺ . قال

(١١) في ١ ، م : « فتأكلها » . وجاء بعد ذلك في الأصل ، ١ ، ب زيادة : « متفق عليه » . وهو ما سبق سقوطه من هذه النسخ بعد الحديث السابق .

(١٢) سورة الأنفال ١ .

(١٣) سقط من : ب .

(١٤) سورة النساء ١١ .

(١٥) سورة الأنفال ٦٩ .

(١) في م زيادة : « بحال » .

(٢) في م : « عليها » .

(٣) في ب زيادة : « به » .

(٤) سورة الحشر ٦ .

أبو عُبَيْد : الإيجاف ، الإيضاع . يعنى الإسراع . وقال الزَّجَّاجُ : الْوَجِيفُ دُونَ التَّقْرِيبِ مِنْ السَّيْرِ . يقال : وَجَفَ الْفَرَسُ ، وَأَوْجَفْتُهُ ^(٥) . أنا . قال الله تعالى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾ فكلُّ ما أُخِذَ مِنْ مَالِ مُشْرِكٍ بِغَيْرِ إِيْجَافٍ ، مثل الأموال التي يَتْرُكُونَهَا فَرَعًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، ونحو ذلك ، فهو فَيْءٌ . وما أَجْلَبَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ، وساروا إليه ، وقَاتَلُوا ^(٦) عليه ، فهو / غَنِيْمَةٌ ، سَوَاءٌ أُخِذَ عَنْوَةً ، أَوْ اسْتَنْزَلُوا أَهْلَهُ بِأَمَانٍ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ افْتَتَحَ حُصُونًا خَيْرَ بَعْضِهَا عَنْوَةً ، وَبَعْضُهَا اسْتَنْزَلَ أَهْلَهُ بِالْأَمَانِ ، فَكَانَتْ غَنِيْمَةً كُلِّهَا ^(٧) .

١٠٧٧ - مسألة : قال : (فُخْمَسُ الْفَيْءِ وَالْغَنِيْمَةُ مَقْسُومَةٌ عَلَى خُمْسَةِ أَهْلِهَا)

في هذه المسألة فصول أربعة :

أحدها : أَنَّ الْفَيْءَ مَخْمُوسٌ ، كما تُخْمَسُ الْغَنِيْمَةُ ، في إحدى الروايتين . وهو مذهبُ الشافعي . والرواية الثانية ، لا يُخْمَسُ . نقلها أبو طالب ، فقال : إِنَّمَا تُخْمَسُ الْغَنِيْمَةُ . قال القاضي : لم أجِدْ مِمَّا قَالَ الْخِرَقِيُّ مِنْ أَنَّ الْفَيْءَ مَخْمُوسٌ نَصًّا فَأَحْكِيهِ ^(١) ، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى ^(٢) أَنَّهُ غَيْرُ مَخْمُوسٍ . وهذا قولُ عامةِ أهلِ العلم . قال ابنُ المُنْذِرِ : لَا يُخْفَظُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَ الشَّافِعِيِّ فِي الْفَيْءِ خُمْسٌ ، كَخُمْسِ الْغَنِيْمَةِ . وأخبارُ عمرَ تَذُلُّ عَلَى مَا قَالَه الشَّافِعِيُّ ، وَلَئِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ . الآية ^(٣) . فجعله كَلَّهُ لَهُمْ ، ولم

(١) لعلة يقصر خلافاً لما قاله الشافعي .

(٥) في م : « وأوجفت » .

(٦) في م : « وقاتلوهم » .

(٧) انظر ما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في حكم أرض خيبر ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٤٣ .

والبيهقي ، في : باب قسمة ما حصل من الغنيمة ... ، من كتاب قسم الفئء والغنيمة . السنن الكبرى ٦ / ٣١٨ .

(١) في ب : « فأحكمه » .

(٢) في ب : « عليه » .

(٣) سورة الحشر ٧ - ١٠ .

يَذْكُرُ خُمْسًا. وَلَمَّا قَرَأَ عُمَرُ هَذِهِ الْآيَةَ قَالَ : هَذِهِ اسْتَوْعَبَتِ الْمُسْلِمِينَ^(٤) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ . فظاهرُ هذا أَنَّ جَمِيعَهُ لِهَؤُلَاءِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْخُمْسِ ، وَجَاءَتِ الْأَخْبَارُ عَنْ عُمَرَ دَالَّةٌ عَلَى اشْتِرَاكِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ ، فَوَجَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، كَيْلَا تَتَنَاقَضَ الْآيَةُ وَالْأَخْبَارُ وَتَتَعَارَضَ ، وَفِي إِجْبَابِ الْخُمْسِ فِيهِ جَمْعُ بَيْنَهُمَا وَتَوْفِيقٌ ، فَإِنَّ خُمْسَهُ لِلَّذِي سُمِّيَ فِي الْآيَةِ ، وَسَائِرِهِ يَنْصَرِفُ إِلَى مَنْ فِي الْخَبَرِ ، كَالْغَنِيمَةِ . وَلَئِنَّ مَالَ مُشْتَرَكٍ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُخْمَسَ ، كَالْغَنِيمَةِ وَالرَّكَازِ . وَرَوَى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ ، قَالَ : لَقِيتُ خَالِي وَمَعَهُ الرَّايَةُ ، فَقُلْتُ : إِلَى أَيْنَ ؟ فَقَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى رَجُلٍ عَرَّسَ بِامْرَأَةِ أَبِيهِ ، أَنْ أُضْرِبَ / عُنُقَهُ ، وَأُخْمَسَ مَالُهُ^(٥) .

ظ ٢١٣/٦

الفصل الثاني : أَنَّ الْغَنِيمَةَ مَخْمُوسَةٌ ، وَلَا اخْتِلَافَ^(٦) فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِحَمْدِ اللَّهِ . وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ ﴾^(٧) . لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي أَشْيَاءَ ؛ مِنْهَا سَلْبُ الْقَاتِلِ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْمَسُ ؛ فَإِنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنَّا لَا نُخْمَسُ السَّلْبَ^(٨) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ »^(٩) . يَقْتَضِي أَنَّهُ لَهُ كُلُّهُ ، وَلَوْ خُمْسٌ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُهُ

(٤) تقدم تخرجه في صفحة ٢٨٢ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرجل يزني بحريمه ، من كتاب الحدود . سنن أبي داود ٢ / ٤٦٧ . والترمذي ، في : باب في من تزوج امرأة أبيه ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٦ / ١١٧ . وابن ماجه ، في : باب من تزوج امرأة أبيه من بعده ، من كتاب الحدود . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٦٩ .

(٦) في ب : « خلاف » .

(٧) سورة الأنفال ٤١ .

(٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب السلب والمبارزة ، من كتاب الجهاد . المصنف ٥ / ٢٣٣ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب من لم يخمس الأسلاب ... ، من كتاب الخمس ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ... ﴾ . من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٤ / ١١٢ ، ٥ / ١٩٦ . =

له . وعن أبي قتادة ، أن رسول الله ﷺ نَفَلَ سَلْبَ رَجُلٍ قَتَلَهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ ، ولم يُخَمَّسْ . رواه سعيد ، في « سُنَّته »^(١٠) . ومنها ، إذا قال الإمام : مَنْ جاء بعشرة رؤوس فله رأس ، ومن طَلَعَ الحِصْنَ فله كذا من النَّفْلِ . فالظاهر أن هذا غير مُحْمُوسٍ ؛ لأنه في معنى السَّلْبِ . ومنها ، إذا قال الإمام : مَنْ أخذ شيئاً فهو له . وقلنا : يجوز ذلك . فقد قيل : لا خُمُسَ فيه ؛ لأنه في معنى الذي قبله . والصحيح أن الخُمُسَ لا يَسْقُطُ ؛ لأنه يَدْخُلُ في عُموم الآية ، ولا يدخل في معنى السَّلْبِ والنَّفْلِ ؛ لأنَّ تَرْكَ تَحْمِيسِهِمَا لا يُسْقِطُ خُمُسَ الغنِمةِ بالكلية ، وهذا يُسْقِطُهُ ، فلا يكون تَحْصِيصاً بل نَسْخاً لِحُكْمِهَا ، ونَسْخُهَا بالقياس غير جائز اتفاقاً . ومنها ؛ إذا دخل قومٌ لا مَنعةَ لهم دار الحرب بغير إذن الإمام ، فقد قيل : إنَّ ما غَنِمُوهُ^(١١) لهم من غير أن يُخَمَّسَ . والصحيح أنه يُخَمَّسُ ، ويُدْفَعُ إليهم أربعة أخماسه ؛ لدُخُولِهِ في عُموم الآية ، وعدم دليل يُوجِبُ تَحْصِيصَهُ .

الفصل الثالث : أن الخُمُسَ ممَّا يَجِبُ خُمُسُهُ من الفَيِّ والغنِمةِ شيء واحد ، في مَصْرِفِهِمَا ، وحُكْمِهِمَا ، ولا اختلاف في هذا بين القائلين^(١٢) «بوجوب الخُمُسِ»^(١٢) فيهما ، فإنَّ القائل بوجوب الخُمُسِ في الفَيِّ غير مَنْ قاله من أصحابنا الشافعي ، وقد وافق على هذا ، فإنه قال^(١٣) : الفَيُّ والغنِمةُ يجتمعان في أن فيهما الخُمُسَ لِمَنْ سَمَاهُ اللهُ تعالى : يَعْنِي في سورة / الأنفال ، في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ . الآية ، وفي سورة الحَشْرِ ، في قوله تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى

٢١٤/٦

= ومسلم ، في : باب استحقات القاتل سلب القتيل ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٢ / ١٣٧١ . وأبو داود ، في : باب السلب يعطى القاتل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٦٤ ، ٦٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من قتل قتيلاً فله سلبه ، من كتاب السير . عارضة الأحوذى ٧ / ٥٧ . وابن ماجه ، في : باب المبارزة والسلب ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٤٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في السلب ، من كتاب الجهاد ، الموطأ ٢ / ٤٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٩٠ ، ٢٧٩ ، ٥ / ١٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ .

(١٠) في : باب النفل والسلب ، سنن سعيد بن منصور ٢ / ٢٥٩ .

(١١) في الأصل ، ب : « غنموا » .

(١٢-١٢) في الأصل ، أ ، ب : « بالخمس » .

(١٣) في أ ، م زيادة : « في » .

رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴿١٤﴾ الْآيَةُ ، وَالْمُسْمُونُ فِي الْآيَتَيْنِ شَيْءٌ وَاحِدٌ .

الفصل الرابع : أَنَّ الْخُمْسَ يُقَسَّمُ عَلَى ^(١٤) خَمْسَةِ أَسْهُمٍ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَابْنُ جُرَيْجٍ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقِيلَ : يُقَسَّمُ عَلَى سِتَّةٍ ؛ سَهْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَسَهْمٌ لِرَسُولِهِ ، لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ﴾ . فَعَدَّ سِتَّةً ، وَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ سَهْمًا سَادِسًا ، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَى عِبَادِ اللَّهِ أَهْلِ الْحَاجَةِ ، وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ : سَهْمُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ أَنَّهُ إِذَا عَزَلَ الْخُمْسَ ضَرَبَ بِيَدِهِ فِيهِ ^(١٥) ، فَمَا قَبِضَ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ جَعَلَهُ لِلْكَعْبَةِ ، فَهُوَ الَّذِي سُمِّيَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تُجْعَلُوا لَهُ نَصِيبًا ، فَإِنَّ لِلَّهِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ بَقِيَّةُ السَّهْمِ الَّذِي عَزَلَهُ عَلَى خَمْسَةِ أَسْهُمٍ . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، فِي سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، كَانَتْ طُعْمَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ ، فَلَمَّا تُوفِّيَ حَمَلَ عَلَيْهِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١٦) . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ قَسَمَا الْخُمْسَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ ^(١٧) . وَنَحْوُهُ حُكْيَ ^(١٨) عَنْ ^(١٥) الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ ^(١٩) . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، قَالُوا : يُقَسَّمُ الْخُمْسُ عَلَى ثَلَاثَةِ الْيَتَامَى ،

(١٤) فِي م : ٥ إِلَى ٤ .

(١٥) سَقَطَ مِنْ م : .

(١٦) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى مِنَ الْخُمْسِ ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٦ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ عَنْ الْحَسَنِ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْخُمْسِ وَسَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفِ ٥ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ . عَنْ الْحَسَنِ وَالطَّبْرِيِّ ، فِي : بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَنْفَالِ ، الْآيَةِ رَقْمَ ٤١ . تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ١٠ / ٦ ، ٧ . عَنْ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ .

(١٧) انْظُرْ نَصَبَ الرَّايَةِ ، فِي كِتَابِ السَّيْرِ ٣ / ٤٢٤ . وَالطَّبْرِيُّ ، فِي : بَابِ تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَنْفَالِ ، الْآيَةِ رَقْمَ ٤١ ، تَفْسِيرِ الطَّبْرِيِّ ١٠ / ٧ . عَنْ أَبِي بَكْرٍ .

(١٨) فِي أ : ٥ يَحْكِي ٤ .

(١٩) الْحَسَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ الْهَاشِمِيُّ الْعُلَوِيُّ ، كَانَ مِنْ عَقْلَاءِ بَنِي هَاشِمٍ وَعُلَمَائِهِمْ . تَوَفَّى سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَةٍ . وَقِيلَ : فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ . الْعَبَرِ ١ / ١٢٢ .

والمساكين ، وابن السبيل . وأسقطوا سهم رسول الله ﷺ بموته ، وسهم قرابته أيضا . وقال مالك : الفىء والخمس واحد ، يُجعلان في بيت المال . قال ابن القاسم : وبلغنى عمن أثق به ، أن مالكا قال : يُعطى الإمام أقرباء رسول الله ﷺ على ما يرى . وقال الثوري : الخمس^(٢٠) يضعه الإمام حيث أراه الله عز وجل . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ / وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ . وسهم الله والرسول واحد . كذا قال عطاء ، والشعبي . وقال الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره : قوله : ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ افتتاح كلام . يعنى أن ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام باسمه^(٢١) ، تبركاً به . لا لإفراجه بسهم ، فإن الله تعالى الدنيا والآخرة . وقد روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، قالا : كان رسول الله ﷺ يُقسم الخمس على خمسة^(٢٢) . وما ذكره أبو العالية فشيء لا يدل عليه رأى ، ولا يقتضيه قياس ، ولا يُصار إليه إلا بنص صحيح يجب التسليم له ، ولا نعلم في ذلك أثراً صحيحاً ، سوى قوله ، فلا يترك ظاهر النص وقول رسول الله ﷺ وفعله من أجل قول أبي العالية . وما قاله أبو حنيفة ، فمخالف لظاهر الآية ؛ فإن الله تعالى سَمَّى لِرَسُولِهِ وقرابته شيئاً ، وجعل لهما في الخمس حقاً ، كما سَمَّى للثلاثة الأصناف الباقية ، فمن خالف ذلك ، فقد خالف نص الكتاب . وأما حمل أبي بكر وعمر ، رضي الله عنهما ، على سهم ذى القربى في سبيل الله ، فقد ذكر لأحمد ، فسكت ، وحرك رأسه ، ولم يذهب إليه ، ورأى أن قول ابن عباس ومن وافقه أولى ؛ لموافقته^(٢٣) كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، فإن ابن عباس لما سُئل عن سهم ذى القربى ، قال : إنا

(٢٠) في م : « والحسن » .

(٢١) سقط من : ب .

(٢٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٧١ . عن ابن عمر . والبيهقي ، في : باب بيان مصرف الغنime في ابتداء

الإسلام ... ، من كتاب قسم الفىء والغنime . السنن الكبرى ٦ / ٢٩٣ . عن ابن عباس .

(٢٣) في الأصل ، ا ، ب : « لموافقة » .

كُنَّا نَزْعُهُ أَنَّهُ^(٢٤) لَنَا، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا^(٢٥). ولعله أَرَادَ^(٢٦) بِقَوْلِهِ: أَبَى ذَلِكَ^(٢٦) عَلَيْنَا قَوْمُنَا. فَعَلَّ أُمِّي بَكْرٍ وَعُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي حَمَلِيهِمَا عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ. وَمَتَى اخْتَلَفَ الصُّحَابَةُ، وَكَانَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، كَانَ أَوْلَى. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ مُوَافِقٌ لِلْكِتَابِ^(٢٧) وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّ جُبَيْرَ بْنَ مُطْعِمٍ رَوَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْسِمْ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَلَا لِبَنِي^(٢٨) تَوْفِيلٍ مِنَ الْخُمْسِ شَيْئًا، كَمَا كَانَ يَقْسِمُ لِبَنِي هَاشِمٍ وَلِبَنِي^(٢٩) الْمُطَّلِبِ. وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يَقْسِمُ الْخُمْسَ نَحْوَ قَسَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ / يُعْطِي قُرْبَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَمَا كَانَ يُعْطِيهِمْ، وَكَانَ عُمَرُ يُعْطِيهِمْ وَعُثْمَانُ مِنْ بَعْدِهِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، فِي «مُسْنَدِهِ»^(٣٠). وَقَدْ تُكَلِّمَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُمِّي بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَنَّهُمَا حَمَلَا عَلَى سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ؛ فَقِيلَ: إِنَّهُ يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، عَنِ الْكَلْبِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا، وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ أَهْلِ الثَّقَلِ. فَإِنْ قَالُوا: فَالَنَّبِيُّ ﷺ لَيْسَ بِبَاقٍ، فَكَيْفَ يَبْقَى سَهْمُهُ؟ قُلْنَا: جِهَةٌ صَرَفَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْمَصَالِحُ بَاقِيَةٌ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَحِلُّ لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلُ هَذِهِ، إِلَّا الْخُمْسُ، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ». رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٣١).

(٢٤) في ١: «أَن ذَلِكَ».

(٢٥) أخرجه البيهقي، في: باب سهم ذِي الْقُرْبَى مِنَ الْخُمْسِ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ. السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٣٤٥ / ٦.

(٢٦) ٢٦-٢٦ في ١، ب: «بِذَلِكَ أُمِّي».

(٢٧) في الْأَصْلِ، ب: «الْكِتَابُ».

(٢٨) في الْأَصْلِ، م: «بَنِي».

(٢٩) في الْأَصْلِ، ب: «وَبَنِي».

(٣٠) تقدم تخريجُه في: ٤ / ١١١. وانظر المسند فيه.

(٣١) في: باب مَا جَاءَ فِي قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ. سنن سعيد بن منصور ٢٧٦ / ٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب فِدَاءِ الْأَمِيرِ بِالْمَالِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. سنن أبي داود ٥٧ / ٢. والنسائي، في: كتاب قسم الفَيْء. المجتبى ١١٩ / ٧، والإمام مالك، في: باب مَا جَاءَ فِي الْغُلُولِ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. الموطأ ٤٥٨ / ٢. والإمام أحمد في: المسند ٤ / ١٢٧، ١٢٨، ٥ / ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٦.

١٠٧٨ - مسألة ؛ قال : (وَسَهْمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصْرَفُ فِي الْكُرَاعِ
وَالسَّلَاحِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ)

وهذا قول الشافعي ، فإنه قال : أختار أن يضعه الإمام في كل أمر يخص به الإسلام وأهله ، من سد ثغر ، وإعداد كراع أو سلاح ، أو إعطائه أهل البلاء في الإسلام نفلاً عند الحرب وغير الحرب . وهذا نحو ما قال الخرقى . وهذا السهم كان لرسول الله ﷺ من الغنيمة ، حضر أو لم يحضر ، كما أن ^(١) سهم ^(٢) بقية أصحاب الخمس لهم ، حضروا أو لم يحضروا . وكان رسول الله ﷺ يصنع به ما شاء ، فلما توفي وليه أبو بكر ، ولم يسقط بموته . وقد قيل : إنما أضافه الله تعالى إلى نفسه وإلى رسوله ، ليعلم أن جهته جهة المصلحة ، وأنه ليس بمختص بالنبي ﷺ ، فيسقط بموته . وزعم قوم أنه سقط ^(٣) بموته ، ويرد على أنصبياء الباقيين من أهل الخمس ؛ لأنهم شركاؤه . وقال آخرون : بل يرد على الغانمين ؛ لأنهم استحلوها بقتالهم ، وخرجت منها سهام منها ^{٢١٥/٦} ظ سهم النبي ﷺ مادام حياً ، فإذا مات / وجب رده إلى من وجد سبب الاستحقاق فيه ، كما أن تركة الميت إذا خرج منها سهم بوصية ، ثم بطلت الوصية ، رد إلى التركة . وقالت طائفة : هو للخليفة بعده ؛ لأن أبا بكر روى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « إذا أطعم الله نبياً طعمة ، ثم قبضه ، فهي ^(٤) للذي يقوم بها من بعده » ، وقد رأيت أن أردّه على المسلمين ^(٥) . والصحيح أنه باق ، وأنه يصرف في مصالح المسلمين ، لكن الإمام يقوم مقام النبي ﷺ في صرفه فيما يرى ، فإن أبا بكر ، رضي الله عنه ، قال : لا أدع أمراً

(١) في ١ : « كان » .

(٢) في ١ ، م : « سهم » .

(٣) في ب : « يسقط » .

(٤) في ب ، م : « فهو » .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٣٠ .
والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤ .

رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهِ إِلَّا صَنَعْتُهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٦) . وَرَوَى عَنْ ^(٧) الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، أَنَّهُ قَالَ : اخْتَلَفُوا فِي هَذَيْنِ السَّهْمَيْنِ - يَعْنِي سَهْمَ الرَّسُولِ ﷺ وَسَهْمَ ذِي الْقُرْبَى - فَأَجْمَعَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَجْعَلُوهُمَا فِي الْخَيْلِ وَالْعُدَّةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَكَانَا فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي الْخَيْلِ وَالْعُدَّةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٨) .

فصل : وكان لرسول الله ﷺ من المَعْنَمِ الصَّفِيُّ ، وهو شيء يختاره من المَعْنَمِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، كَالْجَارِيَةِ وَالْعَبْدِ وَالثَّوْبِ وَالسِّيفِ وَنَحْوِهِ . وَهَذَا قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ : إِنَّ ذَلِكَ انْقِطَعَ بِمَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ أَحْمَدُ : الصَّفِيُّ إِنَّمَا كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصًّا ^(٩) ، لَمْ يَبْقَ بَعْدَهُ . وَلَا نَعْلَمُ مَخَالَفًا لِهَذَا إِلَّا أَبَا ثَوْرٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِنْ ^(٧) كَانَ الصَّفِيُّ ثَابِتًا لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَلِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَهُ عَلَى نَحْوِ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ النَّبِيُّ ﷺ ، وَيَجْعَلَهُ مَجْعَلِ سَهْمِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ . فَجَمَعَ بَيْنَ الشُّكِّ فِيهِ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ فِي إِبْقَائِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا سَبَقَ أَبَا ثَوْرٍ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ . وَقَدْ أَنْكَرَ قَوْمٌ كَوْنَ الصَّفِيِّ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ وَبَرَةً مِنْ ظَهْرِ بَعِيرٍ ^(١٠) ، فَقَالَ : « مَا يَحِلُّ لِي مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَلَا مِثْلُ هَذِهِ ، إِلَّا الْخُمْسَ ، وَهُوَ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ^(١١) . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ

٢١٦/٦ و

(٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ غَزْوَةِ خَيْبَرَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، فِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً . مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥ / ١٧٨ ، ٨ / ١٨٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : وَلَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ . مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٣٨٠ ، ١٣٨١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٤ .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٨) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْخُمْسِ وَسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى . مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . الْمُصَنَّفُ ٥ / ٢٣٨ .

(٩) فِي م : « خَاصَّة » .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ١ ، م : « بَعِيرَةٌ » .

(١١) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قِسْمَةِ الْغَنَائِمِ . سَنَنُ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ ٢ / ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(١٢) فِي : بَابِ فِي الْإِمَامِ يَسْتَأْثِرُ بِشَيْءٍ مِنَ الْفَيْءِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٧٤ ، ٧٥ . وَلَكِنْ مِنْ =

أبى أمامة ، عن النبي ﷺ . ولأن الله تعالى قال : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ (١٣) . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ بَاقِيَهَا لِلغَانِمِينَ . ولنا ، ما رَوَى أبو داود (١٤) ، بإسناده ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى بَنِي زُهَيْرِ بْنِ أَقِيْشٍ (١٥) : « إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَآتَيْتُمْ (١٦) الزَّكَاةَ ، وَأَدَيْتُمْ الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ ، وَسَهْمَ الصَّفِيِّ ، إِنَّكُمْ آمِنُونَ بِأَمَانِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ » . وفي حديثٍ وَفَدَ عَبْدِ الْقَيْسِ ، الذي رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : « وَأَنْ يُعْطُوا سَهْمَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالصَّفِيِّ » (١٧) . وقالت عائشة : كانت صَفِيَّةُ مِنَ الصَّفِيِّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨) . وَأَمَّا انْقِطَاعُهُ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَنَابَتْ بِاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ قَبْلَ أَبِي ثَوْرٍ وَبَعْدَهُ عَلَيْهِ ، وَكَوْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لَمْ يَأْخُذُوهُ ، وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ ، وَلَا يُجْمَعُونَ عَلَى تَرْكِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ .

١٠٧٩ - مسألة ؛ قال : (وَخُمْسٌ مَقْسُومٌ فِي صِلِيَّةِ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ابْنِي عَبْدِ مَنَاكِفٍ ، حَيْثُ كَانُوا ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ)

يعنى بقوله : « فِي صِلِيَّةِ بَنِي هَاشِمٍ » . أولاده دون مَنْ يُعَدُّ معهم مِنْ مَوَالِيهِمْ وَخُلَفَائِهِمْ . وفي هذه المسألة فصول خمسة :

-
- = رواية عمرو بن عبسة ، وانظر : إرواء الغليل ٥ / ٧٣ ، ٧٤ .
- أما رواية أبى أمامة ، فأخرجها النسائي ، في : كتاب قسم الفىء . المجتبى ٧ / ١١٩ . والبيهقى ، في : باب بيان مصرف خمس الخمس ، من كتاب قسم الفىء والغنيمة ... ، السنن الكبرى ٦ / ٣٠٣ . والحاكم ، في : باب ذكر الأنفال والغنائم ، من كتاب المغازى . المستدرک ٣ / ٤٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣١٨ ، ٣١٩ . (١٣) سورة الأنفال ٤١ .
- (١٤) في : باب ما جاء في سهم الصفى ، من كتاب الإمارة . سنن أبى داود ٢ / ١٣٨ .
- كما أخرجه النسائي ، في : كتاب قسم الفىء . المجتبى ٧ / ١٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٧٨ ، ٣٦٣ .
- (١٥) في الأصل ، أ : « أقيس » . وفي ب ، م : « قيس » . والتصويب من سنن أبى داود .
- (١٦) في م : « أدبتم » .
- (١٧) أخرجه البيهقى ، في : باب سهم الصفى ، من كتاب قسم الفىء والغنيمة . السنن الكبرى ٦ / ٣٠٣ .
- (١٨) في : باب ما جاء في سهم الصفى ، من كتاب الإمارة . سنن أبى داود ٢ / ١٣٧ .
- كما أخرجه الحاكم ، في : كتاب قسم الفىء ، وفي : باب تنفل رسول الله سيفه ذو الفقار ... ، من كتاب المغازى . المستدرک ٢ / ١٢٨ ، ٣ / ٣٩ .

أَحَدُهَا : أَنَّ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى ثَابِتٌ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ ، وَالْخِلَافُ فِيهِ . وَقَدْ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنْ ذَوِي السَّهَامِ ، وَثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْطِيهِمْ ، فَرَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ ، قَالَ : وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى فِي بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ، وَتَرَكَ بَنِي تَوْفِيلَ وَبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، ^(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَ^(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، ^(٣) وَالبُخَارِيُّ نَحْوَهُ . وَلَمْ يَأْتِ لَذَلِكَ نَسْخٌ وَلَا تَغْيِيرٌ ، فَوَجَبَ الْقَوْلُ بِهِ ، وَالْعَمَلُ بِحُكْمِهِ . قَالَ أَحْمَدُ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ ، عَنْ الْمَقْبُرِيِّ ، قَالَ : كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، فَكَتَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنَّا كُنَّا نَزْعُهُ أَنَّهُ لَنَا ، فَأَبَى ذَلِكَ ^(٤) عَلَيْنَا قَوْمُنَا ^(٥) . قَالَ أَحْمَدُ : أَنَا أَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ لِقَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَلَى مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « هُوَ لَنَا » .

الفصل الثاني : أَنَّ ذَا الْقُرْبَى هُمُ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو ^(٦) الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ بِدَلِيلٍ مَا رَوَى جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ ، قَالَ : لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى مِنْ خَيْبَرَ ، بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ ، أَتَيْتُ أَنَا وَعِثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَمَا بَنُو هَاشِمٍ فَلَا تُنْكِرُ فَضْلَهُمْ ، لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ بِهِ ^(٧) مِنْهُمْ ، فَمَا بَالُ إِخْوَانِنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ أُعْطِيَتْهُمْ وَتَرَكْنَا ، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ ؟ فَقَالَ : « إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ، وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : « إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ

(١-١) سقط من : الأصل ، م .

(٢-٢) سقط من : م . وفي ١ : « وذكره البخاري ونحوه » .

والحديث تقدم تخريجه في : ٤ / ١١١ . وانظر فيه صحيح البخاري ، والمسند .

(٣) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٩ .

(٥) سقط من : ب .

(٦) في ب زيادة : « عبد » .

(٧) في م : « ذى » .

وَلَا إِسْلَامَ . رواه أحمد ، والبُخَارِيُّ^(٨) . فرعى^(٩) لهم النَّبِيُّ ﷺ نُصَرَّتْهُمْ ومُوافَقَتَهُمْ
بَنِي هَاشِمٍ . وَمَنْ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْهُمْ وَأَبُوهُ مِنْ غَيْرِهِمْ ، لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ
يَذْفَعْ إِلَى^(١٠) أَقَارِبِ أُمِّهِ وَهُمْ بَنُو زُهْرَةَ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا دَفَعَ إِلَى أَقَارِبِ أَبِيهِ ، وَلَوْ دَفَعَ إِلَى
أَقَارِبِ أُمِّهِ لَدَفَعَ إِلَى بَنِي زُهْرَةَ ، وَخَبَرُ جُبَيْرٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُعْطِهِمْ شَيْئًا ، وَلَمْ يَذْفَعْ أَيْضًا إِلَى
بَنِي عَمَاتِهِ ، وَهُمْ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ وَعَبْدُ اللَّهِ وَالْمُهَاجِرُ ابْنَا أَبِي أُمَيَّةَ^(١١) ، وَبَنُو جَحْشٍ .

الفصل الثالث : أَنَّهُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ؛ لِدُخُولِهِمْ فِي اسْمِ الْقَرَابَةِ .

وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي قِسْمَتِهِ بَيْنَهُمْ . فَعَنْ أَحْمَدَ / ، أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُم لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ
الْأُنْثَى . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخَرَقِيِّ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ سَهْمٌ اسْتَحَقَّ بِقَرَابَةِ الْأَبِ
شَرْعًا ، فَفُضِّلَ فِيهِ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى كَالْمِيرَاثِ ، وَيُفَارِقُ الْوَصِيَّةَ وَمِيرَاثَ وَلَدِ الْأُمِّ ؛ فَإِنَّ
الْوَصِيَّةَ اسْتَحَقَّتْ بِقَوْلِ الْمُوصِي ، وَمِيرَاثُ وَلَدِ الْأُمِّ اسْتَحَقَّ بِقَرَابَةِ الْأُمِّ . وَالرَّوَايَةُ
الثَّانِيَّةُ ، يُسَوَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَالْمُزَنِيِّ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُمْ
أَعْطُوا بِاسْمِ الْقَرَابَةِ ، وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهَا سَوَاءٌ^(١٢) ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَصَّى لِقَرَابَةِ فُلَانٍ ، أَوْ
وَقَفَ عَلَيْهِمْ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَدَّ يَأْخُذُ مَعَ الْأَبِ ، وَابْنُ الْإِبْنِ يَأْخُذُ مَعَ الْإِبْنِ ؟ وَهَذَا يَدُلُّ
عَلَى مُخَالَفَةِ الْمَوَارِيثِ ، وَلِأَنَّهُ سَهْمٌ مِنْ خُمُسِ الْخُمُسِ لَجَمَاعَةٍ ، فَيَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ
وَالْأُنْثَى ، كَسَائِرِ سِهَامِهِ ، وَيَسْتَوِي بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ ؛ لِاسْتِوَائِهِمْ فِي
الْقَرَابَةِ ، فَأَشْبَهَ الْمِيرَاثَ .

الفصل الرابع : أَنَّهُ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمْ حَيْثُ^(١٣) كَانُوا مِنَ الْأَمْصَارِ ، وَبِجَبِّ تَعْيِينُهُمْ بِهِ
حَسَبَ الْإِمْكَانِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَخْتَصُّ^(١٤) أَهْلُ كُلِّ نَاحِيَةٍ

(٨) تقدم تخريجه في : ١١١ / ٤ .

(٩) في م : « فدعا » .

(١٠) سقط من : ب .

(١١) في ب : « واحد » .

(١٢) في م : « بحيث » .

(١٣) في م : « يخص » .

بِخُمْسٍ مَغْزَاهَا الَّذِي لَيْسَ لَهُمْ مَغْزَى سِوَاهُ ، فَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَغْزَى الرُّومِ لِأَهْلِ الشَّامِ
وَالْعِرَاقِ ، وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَغْزَى التُّرْكِ لِمَنْ فِي خُرَاسَانَ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى ؛ لَمَا يَلْحَقُ مِنَ
الْمَشَقَّةِ فِي ثَقْلِهِ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ ، وَلَأنَّهُ يَتَعَذَّرُ تَعْمِيمُهُمْ بِهِ^(١٤) ، فَلَمْ يَجِبْ ،
كَسَائِرِ أَهْلِ السُّهْمَانِ^(١٥) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ سَهْمٌ مُسْتَحَقٌّ بِقَرَابَةِ الْأَبِ ، فَوَجَبَ دَفْعُهُ
إِلَى جَمِيعِ الْمُسْتَحَقِّينَ ، كَالْمِيرَاثِ . فَعَلَى هَذَا يَبْعَثُ الْإِمَامُ إِلَى عُمَّالِهِ فِي الْأَقَالِيمِ ،
وَيَنْظُرُ كَمْ حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَإِنْ اسْتَوَتْ فِيهِ ، فَرَّقَ كُلَّ خُمْسٍ فِي مَنْ قَارَبَهُ ، وَإِنْ
اختلفتْ ، أَمَرَ بِحَمْلِ الْفَضْلِ لِيُدْفَعَ إِلَى^(١٦) مَنْ يَسْتَحِقُّهُ^(١٦) ، كَالْمِيرَاثِ . وَفَارَقَ
الصَّدَقَةَ ، حَيْثُ لَا تُنْقَلُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ بَلَدٍ لَا يَكَادُ^(١٧) / يَخْلُو مِنْ صَدَقَةٍ تُفَرَّقُ عَلَى فَقَرَاءِ
أَهْلِهِ ، وَالْخُمْسُ يُؤْخَذُ فِي بَعْضِ الْأَقَالِيمِ ، فَلَوْ لَمْ يُنْقَلْ لَأَدَّى إِلَى إِعْطَاءِ الْبَعْضِ وَحِرْمَانِ
الْبَعْضِ . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعْمِيمُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَذَّرُ ، فَلَمْ يَجِبْ ،
كَتَّعْمِيمِ الْمَسَاكِينِ . وَمَا ذَكَرَ مِنْ بَعْثِ الْإِمَامِ عُمَّالَهُ وَسُعَاتِهِ ، فَهُوَ مُتَعَذِّرٌ فِي زَمَانِنَا ؛ لِأَنَّ
الْإِمَامَ لَمْ يَبْقَ لَهُ حَكْمٌ إِلَّا فِي قَلِيلٍ مِنْ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَلَمْ يَبْقَ لَهُ جِهَةٌ فِي الْغَزْوِ ، وَلَا لَهُ فِيهِ
أَمْرٌ ، وَلَأنَّ هَذَا سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْخُمْسِ ، فَلَمْ يَجِبْ تَعْمِيمُهُ ، كَسَائِرِ سُهْمَانِهِ^(١٨) . فَعَلَى
هَذَا يُفَرَّقُهُ كُلُّ سُلْطَانٍ فِيمَا أُمِكنَ مِنْ بِلَادِهِ .

٢١٧/٦ ظ

الفصل الخامس : أَنْ غَنِيَّتُهُمْ وَفَقِيرَتُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبَى ثَوْرٍ .
وَقِيلَ : لَا حَقَّ فِيهِ لِعَنَى . قِيَاسًا لَهُ عَلَى بَقِيَّةِ السَّهَامِ . وَلَنَا ، عَمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّذِي
الْقُرْبَى ﴾^(١٩) . وَهَذَا عَامٌّ لَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْطَى

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في ب ، م : « السهم » .

(١٦-١٦) في م : « مستحقه » .

(١٧) سقط من : أ .

(١٨) في م : « سهامه » .

(١٩) سورة الأنفال ٤١ .

أَقَارِبَهُ كُلَّهُمْ ، وفيهم الأغنياء ، كالعباس وغيره ، ولم يُنْقَلْ تَخْصِيصُ الْفُقَرَاءِ مِنْهُمْ ، وقد رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « مُسْنَدِهِ » (٢٠) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الزُّبَيْرَ سَهْمًا ، وَأُمَّهُ سَهْمًا ، وَفَرَسَهُ سَهْمَيْنِ . وَإِنَّمَا أَعْطَى أُمَّهُ مِنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، وَقَدْ كَانَتْ مُوسِرَةً ، وَلَهَا (٢١) « مَوَالٍ وَمَالٌ » (٢٢) ، وَلَأنَّهُ مَالٌ مُسْتَحَقٌّ بِالْقَرَابَةِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ ، كَالْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ ، وَلَأنَّ عَثْمَانَ وَجُبَيْرًا طَلَبَا حَقَّهُمَا مِنْهُ ، وَسَأَلَا عَنْ عِلَّةٍ مَنَعَهُمَا وَمَنَعَ قَرَابَتَهُمَا ، وَهُمَا مُوسِرَانِ ، فَعَلَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِنُصْرَةِ بَنِي الْمُطَّلِبِ ذَوْنِهِمْ ، وَكَوْنِهِمْ مَعَ بَنِي هَاشِمٍ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَلَوْ كَانَ الْيَسَارُ مَانِعًا وَالْفَقْرُ شَرْطًا ، لَمْ يَطْلُبَا مَعَ عَدَمِهِ ، وَلَعَلَّ النَّبِيَّ ﷺ مَنَعَهُمَا يَسَارِهِمَا وَإِنْتِفَاءِ فَقَرِهِمَا .

١٠٨٠ - مسألة ؛ قال : (وَالْخُمْسُ الثَّالِثُ لِلْيَتَامَى)

وَهُمُ الَّذِينَ لَا آبَاءَ لَهُمْ ، وَلَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَتِمُّ بَعْدَ اخْتِلَامِ » (٢١) . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَا يَسْتَحِقُّونَ إِلَّا مَعَ الْفَقْرِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ / مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ ذَا الْأَبِ لَا يَسْتَحِقُّ ، وَالْمَالُ أَنْفَعُ مِنْ وُجُودِ الْأَبِ ، وَلَأنَّهُ صُرِفَ إِلَيْهِمْ لِحَاجَتِهِمْ ، فَإِنَّ اسْمَ الْيَتِيمِ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ فِي الْعُرْفِ لِلرَّحْمَةِ ، وَمَنْ كَانَ إِعْطَاؤُهُ لَذَلِكَ اعْتَبِرَتِ الْحَاجَةُ فِيهِ ، وَفَارَقَ ذَوِي الْقُرْبَى ، فَإِنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا لِقُرْبِهِمْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَكْرِمَةً لَهُمْ ، وَالْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ فِي الْقُرْبِ سَوَاءٌ ، فَاسْتَوَيَا فِي الِاسْتِحْقَاقِ . وَلَمْ أَعْلَمْ هَذَا نَصًّا

(٢٠) فِي : الْمُسْنَدُ ١ / ١٦٦ .

كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ سَهْمَانِ الْخَيْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْخَيْلِ . الْمُجْتَبَى ٦ / ١٩٠ . وَالذَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ السَّيْرِ . سَنَّ الدَّارِقُطْنِيُّ ٤ / ١١٠ ، ١١١ ، وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي سَهْمِ الرَّاحِلِ وَالْفَارَسِ ، مِنْ كِتَابِ قِسْمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٦ / ٣٢٦ .

(٢١-٢٢) فِي ١ : « أَمْوَالٌ » .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ مَتَى يَنْقُطِعُ الْيَتَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا . سَنَّ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ١٠٤ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ١ / ٢٩٤ ، وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ ، مِنْ كِتَابِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٧ / ٣٢٠ . وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ لَا رِضَاعَ بَعْدَ الْفُطَامِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . الْمُصَنَّفُ ٧ / ٤٦٤ .

عن أحمد . وعموم الآية^(٢) يَفْتَضِي تَغْيِيْمَهُمْ . وقال بعض أصحاب الشافعي : له قول آخر ، أنه للغني والفقير ؛ لعموم النص^(٣) في كل يتييم ، وقياساً له على سهم ذي القربى ، لأنه لو خص به الفقير ، لكان داخلاً في جملة المساكين الذين هم أصحاب السهم الرابع ، وكان يستغنى عن ذكرهم وتسميتهم . قال أصحابنا : ويُفَرَّقُ على الأيتام في جميع الأقطار ، ولا يختص^(٤) به أهل ذلك المَعزَى . والقول فيه كالقول في سهم ذي القربى . وقد تقدّم القول فيه .

١٠٨١ - مسألة ؛ قال : (والخمُسُ الرَّابِعُ لِلْمَسَاكِينِ)

وهم أهل الحاجة ، ويدخل فيهم الفقراء ، والفقراء والمساكين صنفان في الزكاة ، وصنّف واحد ههنا ، وفي سائر الأحكام ، وإنما يقع التمييز بينهما إذا جُمِعَ بينهما بلفظين ، ولم يرد ذلك إلا في الزكاة ، وسندكرهم في أصنافها^(١) . قال أصحابنا : ويُعَمُّ بها جميعهم في جميع البلاد ، كقولهم في سهم ذي القربى واليتامى . وقد تقدّم قولنا في ذلك .

١٠٨٢ - مسألة ؛ قال : (والخمُسُ الْخَامِسُ لِابْنِ السَّبِيلِ)

وسندكره أيضا في أصناف الصدقة ، ويُعطى كل واحد منهم قدر ما يوصله إلى بلده ؛ لأنّ دفعنا إليه لأجل الحاجة ، فأعطى بقدرها . فإن اجتمع في واحد أسباب ، كالمسكين إذا كان يتيماً وابن سبيل ، استحقّ بكل واحد منها^(١) ؛ لأنها أسباب

(٢) في ١ : النص .

(٣) في ١ : الآية .

(٤) في م : ويخص .

(١) في ب زيادة : « إن شاء الله » . انظر ما يأتي في ٣٠٦ وما بعدها .

(١) في ١ ، م : « منها » .

لأحكام ، فَوَجَبَ أَنْ تُثَبَّتَ أَحْكَامُهَا ، كما لو انْفَرَدَتْ . / فَإِنْ أُعْطِيَ لِيُثَمِّمَهُ ، فزال فقره ، لم يُعْطَ لِفَقْرِهِ شَيْئًا .

١٠٨٣ - مسألة ؛ قال : (وَأَرْبَعَةُ أَحْكَاسِ الْفَنَى لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ؛ غَنِيَّتُهُمْ وَفَقِيرُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ، إِلَّا الْعَبِيدُ)

لا نعلمُ خِلافًا بين أهلِ العلمِ اليومَ في أَنَّ الْعَبِيدَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْفَنَى . وظاهرُ كلامِ أحمدَ ، والخِرَقِيُّ ، أَنَّ سَائِرَ النَّاسِ لَهُمْ حَقٌّ فِي الْفَنَى ، غَنِيَّتُهُمْ وَفَقِيرُهُمْ . ذَكَرَ أَحْمَدُ الْفَنَى فَقَالَ : فِيهِ حَقٌّ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَهُوَ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ . وَقَالَ عَمْرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبٌ ، إِلَّا الْعَبِيدُ ، فَلَيْسَ لَهُمْ فِيهِ شَيْءٌ . وَقَرَأَ عَمْرٌ : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ . حَتَّى بَلَغَ : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ^(١) ثُمَّ قَالَ : هَذِهِ اسْتَوْعَبَتِ الْمُسْلِمِينَ عَامَّةً ، وَلَكِنْ عِشْتُ لِيَأْتِيَنَّ الرَّاعِي بِسَرِّو حِمِيرٍ نَصِيبُهُ مِنْهَا ، لَمْ يَغْرَقْ فِيهِ ^(٢) جَبِينُهُ ^(٣) . وَلَئِنَّهُ مَالٌ مَخْمُوسٌ ، فَلَمْ يَخْتَصْ بِهِ مَنْ فِيهِ مَنَفَعَةٌ ، كَأَرْبَعَةِ أَحْكَاسِ الْغَنِيمَةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ أَهْلَ الْفَنَى هُمُ أَهْلُ الْجِهَادِ مِنَ الْمُرَابِطِينَ فِي الثُّغُورِ ، وَجُنْدِ الْمُسْلِمِينَ ، وَمَنْ يَقُومُ بِمَصَالِحِهِمْ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي حَيَاتِهِ ، لِحُصُولِ النَّصْرَةِ وَالْمَصْلَحَةِ بِهِ ، فَلَمَّا مَاتَ صَارَتْ بِالْجُنْدِ ^(٤) ، وَمَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ، فَصَارَ ذَلِكَ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَأَمَّا الْأَعْرَابُ وَنَحْوُهُمْ مِمَّنْ لَا يُعَدُّ نَفْسَهُ لِلْجِهَادِ ، فَلَا حَقَّ لَهُمْ فِيهِ . وَالَّذِينَ يَغْزُونَ إِذَا نَشِيطُوا ، يُعْطَوْنَ مِنْ سَهْمِ سَبِيلِ اللَّهِ مِنَ الصَّدَقَةِ . قَالَ : وَمَعْنَى كَلَامِ ^(٥) أَحْمَدَ ، أَنَّهُ بَيْنَ الْغَنِيِّ وَالْفَقِيرِ ، يَعْنِي الْغَنَى الَّذِي فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ وَالْقُضَاةِ وَالْفُقَهَاءِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى كَلَامِهِ ، أَنَّ لِكُلِّ الْمُسْلِمِينَ الْإِتْفَاعَ بِذَلِكَ الْمَالِ ؛ لِكُونِهِ يُصَرَّفُ إِلَى مَنْ يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى ^(٦) جَمِيعِ

(١) سورة الحشر ٧ - ١٠ .

(٢) في م : فيها .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٢ .

(٤) في م : للجنود .

(٥) في ١ : قول .

(٦) في ب ، م : على .

المسلمين ، وكذلك يَتَتَفَعُونَ بِالْعُبُورِ عَلَى الْقَنَاظِرِ وَالْجُسُورِ الْمَعْقُودَةِ بِذَلِكَ الْمَالِ ،
وبالأنهار والطُرُقَاتِ الَّتِي أُصْلِحَتْ بِهِ . وسياق كلامه يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مُخْتَصِّصًا بِالْجُنْدِ
/ وإنما هو مَصْرُوفٌ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، لَكِنْ يَبْدَأُ بِجُنْدِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُمْ أَهَمُّ^(٧)
المصالح ؛ لَكُونِهِمْ يَحْفَظُونَ الْمُسْلِمِينَ ، فَيُعْطُونَ كِفَايَاتِهِمْ ، فَمَا فَضَّلَ قُدَّمَ الْأَهَمُّ
فَالْأَهَمُّ مِنْ عِمَارَةِ^(٨) الثُّغُورِ وَكِفَايَتِهَا بِالْأَسْلِحَةِ وَالْكَرَاعِ^(٩) ، وَمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ الْأَهَمُّ
فَالْأَهَمُّ ، مِنْ عِمَارَةِ^(٨) المساجِدِ وَالْقَنَاظِرِ ، وَإِصْلَاحِ الطُّرُقِ ، وَكِرَاءِ الْأَنْهَارِ ، وَسَدِّ
بُثُوقِهَا ، وَأَرْزَاقِ الْقَضَاةِ وَالْأَثَمَةِ وَالْمُؤَدِّينَ وَالْفُقَهَاءِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ
نَفْعٌ . وَلِلشَافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَنَحْوِ مِمَّا^(١٠) ذَكَرْنَاهُ^(١١) . وَاحْتَجُّوا عَلَى أَنَّ أَرْبَعَةَ أَخْمَاسِ الْفَيْءِ
كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ ، بِمَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ
ابْنَ الْخَطَّابِ ، وَالْعَبَّاسَ وَعَلِيَّ يَخْتَصِمَانِ إِلَيْهِ فِي أَمْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ عُمَرُ : كَانَتْ
أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ، مِمَّا لَمْ يُوجِفِ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ وَلَا
رِكَابٍ . وَكَانَتْ^(١٢) لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا دُونَ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْفِقُ
مِنْهَا عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَّتِهِ ، فَمَا فَضَّلَ جَعَلَهُ فِي الْكَرَاعِ وَالسَّلَاحِ ، ثُمَّ تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ﷺ ، فَوَلِيَهَا أَبُو بَكْرٍ بِمِثْلِ مَا وَلِيَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ وَلِيَتْهَا بِمِثْلِ مَا وَلِيَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١٣) . إِلَّا أَنَّ فِيهِ : يَجْعَلُ مَا بَقِيَ أَمْوَةَ الْمَالِ . وَظَاهِرُ^(١٤) أَخْبَارِ

(٧) فِي ب : هُمْ .

(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٩) الْكَرَاع : اسْمٌ يَشْمَلُ الْخَيْلَ وَالسَّلَاحَ .

(١٠) فِي أ ، ب : مَا .

(١١) فِي ب : ذَكَرْنَا .

(١٢) فِي م : وَكَانَ .

(١٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُجْنِ وَمَنْ يَتَرَسُّ بِتَرَسٍ صَاحِبِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَفِي : بَابِ حَبْسِ نَفَقَةِ الرَّجُلِ
قُوتِ سَنَةِ عَلَى أَهْلِهِ وَكَيْفِ نَفَقَاتِ الْعِيَالِ ، مِنْ كِتَابِ النِّفَقَاتِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : لَا نُورِثُ مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً ،
مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ ، وَفِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالتَّنَازُعِ فِي الْعِلْمِ وَالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ وَالْبِدْعِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ .
صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٤ / ٤٦ ، ٧ / ٨١ ، ٨٢ ، ٨٤ / ٨٥ ، ١٨٦ ، ٩٠ / ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، وَمُسْلِمٌ ، فِي :
بَابِ حُكْمِ الْفَيْءِ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٣ / ١٣٧٩ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَفَايَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَمْوَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ
٢ / ١٢٥-١٢٧ ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢٥ ، ٤٨ ، ٦٠ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
(١٤) فِي أ : فَظَاهِرٌ .

عمرَ تَذُلُّ على أن لجميع المسلمين في الفَيءِ حَقًّا ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَرَأَ الآيَةَ الَّتِي فِي سُورَةِ الْحَشْرِ
 قَالَ : هَذِهِ الآيَةُ اسْتَوْعَبَتْ الْمُسْلِمِينَ . وَجَعَلَ لِلرَّاعِي بِسَرِّهِ حِمْيَرٌ مِنْهُ نَصِيبًا ، وَقَالَ :
 مَا أَحَدٌ إِلَّا لَهُ فِي هَذَا الْمَالِ نَصِيبٌ^(١٥) . وَأَمَّا أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
 كَانَ يَنْفِقُ مِنْهُ عَلَى أَهْلِهِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَهَمِّ الْمَصَالِحِ ، فَبَدَأَ بِهِمْ ، ثُمَّ^(١٦) جَعَلَ بَاقِيَهُ أُسْوَةً
 الْمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ اخْتَصَّ بِهَا النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْفَيءِ ، وَتَرَكَ سَائِرَهُ
 ٢١٩/٦ ظ لمن / سُمِّيَ فِي الآيَةِ . وَهَذَا مُبَيَّنٌّ فِي قَوْلِ عُمَرَ : وَكَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَالِصًا دُونَ
 الْمُسْلِمِينَ .

فصل : واختلف الخلفاء الراشدون ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فِي قَسْمِ الْفَيءِ بَيْنَ أَهْلِهِ ،
 فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ^(١٧) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ فِيهِ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ
 عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَرُوي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَوَّى بَيْنَ النَّاسِ فِي الْعَطَاءِ ،
 وَأَدْخَلَ فِيهِ الْعَبِيدَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ، أَلَمْ تَجْعَلْ الَّذِينَ جَاهَدُوا فِي سَبِيلِ
 اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ، وَهَجَرُوا دِيَارَهُمْ لَهُ ، كَمَنْ إِنَّمَا دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ كَرْهًا ! فَقَالَ
 أَبُو بَكْرٍ : إِنَّمَا عَمِلُوا لِلَّهِ ، وَإِنَّمَا أُجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ ، وَإِنَّمَا الدُّنْيَا بَلَاغٌ . فَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَاضَلَ بَيْنَهُمْ ، وَأَخْرَجَ الْعَبِيدَ ، وَأَمَّا وَلِيَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَوَّى
 بَيْنَهُمْ ، وَأَخْرَجَ الْعَبِيدَ . وَذُكِرَ عَنْ عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ فَضَلَ بَيْنَهُمْ فِي الْقِسْمَةِ^(١٨) .
 فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَذْهَبُ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ ، أَيْ بَكْرٍ وَعَلِيٌّ التَّسْوِيَةُ ، وَمَذْهَبُ اثْنَيْنِ عُمَرُ وَعِثْمَانُ
 التَّفْضِيلَ . وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، أَنَّهُ أَجَازَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، عَلَى مَا يَرَاهُ

(١٥) تقدم تخرجه في صفحة ٢٨٢ .

(١٦) سقط من : م ، ١ .

(١٧) سقط من : ب .

(١٨) أخرجه البيهقي ، في : باب التسوية بين الناس في القسمة ، من كتاب قسم الفَيء . السنن الكبرى ٦ / ٣٤٨ بنحوه .

الإمام ، ويؤدّي اجتهاده إليه . فرَوَى عنه^(١٩) الحسن بن علي^(٢٠) بن الحسن^(٢١) ، أنه قال : للإمام أن يُفَضِّلَ قَوْمًا على قوم . وقال أبو بكر : اختيارُ أُمَيَّ بن عبد الله أن لا يُفَضَّلُوا . وهذا اختيارُ الشافعي . وقال أبي : رأيتُ قَسَمَ الله المَوارِثَ على العَدَدِ ، يكونُ الإخوةُ مُتفاضِلِينَ في العَناءِ عن المَيِّتِ ، والصَّلَةِ في الحَيَاةِ ، والحِفْظِ بعد الموتِ ، فلا يُفَضَّلُونَ ، وقَسَمَ رسولُ الله ﷺ من الأربعةِ الأَخماسِ على العَدَدِ ، ومنهم^(٢٢) مَنْ يُغْنِي^(٢٣) غَايَةَ العَناءِ ويكونُ الفَتْحُ على يَدَيْهِ ، ومنهم مَنْ يكونُ مَحْضَرُهُ إِمَّا غَيْرُ^(٢٤) نَافِعٍ ، وإِمَّا ضَرَرٌ بالجُبْنِ والهَزِيمَةِ ، وذلك أَنَّهُم اسْتَوَوْا في سَبَبِ الاسْتِحْقَاقِ ، وهو انتِصابُهُم للجِهَادِ ، فصاروا كالغَازِمِينَ . والصحيحُ ، إن شاء الله تعالى ، أن ذلك مُفَوَّضٌ إلى اجتهادِ الإمام ، يَفْعَلُ ما يَراه من تَسْوِيَةٍ وتَفْضِيلٍ ؛ / لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان يُعْطِي الأَنْفَالَ ، فيُفَضِّلُ قَوْمًا على^(٢٥) قَوْمٍ على^(٢٦) قَدَرِ غَنَائِهِمْ^(٢٧) . وهذا في معناه . والمشهورُ عن عمرَ ، رَضِيَ الله عنه ، أَنَّهُ حينَ كَثُرَ عِنْدَهُ المَالُ ، فَرَضَ للمُسلمِينَ أُعْطِيَاتِهِمْ ، فَرَضَ للمُهَاجِرِينَ من أَهْلِ بَدْرٍ خَمْسَةَ آلَافٍ خَمْسَةَ آلَافٍ ، ولِلأنصارِ من أَهْلِ بَدْرٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ ، وفَرَضَ لِأَهْلِ الحُدَيْبِيَّةِ ثَلَاثَةَ آلَافٍ ثَلَاثَةَ آلَافٍ ، وَلِأَهْلِ الفَتْحِ أَلْفِينَ أَلْفِينَ^(٢٨) ، وقال : بَمَنْ أَبْدَأُ؟ قِيلَ لَهُ : بِنَفْسِكَ . قال : لا ، وَلَكِنْ أَبْدَأُ بِقَرَابَةِ رَسولِ اللهِ ﷺ . فَبَدَأَ بِبَنِي هَاشِمٍ ، ثُمَّ بِبَنِي الْمُطَّلِبِ ؛ لقولِ رَسولِ اللهِ ﷺ : « إِنَّمَا بُنُو هَاشِمٍ وَبُنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ »

(١٩) في ١ ، ب ، م : عن .

(٢٠-٢١) سقط من : ب .

وهو الحسن بن علي بن الحسن الإسكافي ، أبو علي ، جليل القدر ، عنده عن الإمام أحمد مسائل صالحة حسان كبار ، أغرب فيها على أصحابه . طبقات الخنابلة ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢٢) في م : منهم .

(٢٣) في م : يعطى .

(٢٤) في م زيادة : الله .

(٢٥-٢٦) سقط من : م .

(٢٧) انظر ما ذكره أبو عبيد ، في الأموال ٣٠٧ ، ٣١٦ .

(٢٨) سقط من : م .

واحد» (٢٧). ثم بينى عبد شمس ؛ لأنه أخو هاشم لأبويه ، ثم بينى نوفل ؛ لأنه أخوهما لأبيهما ، ثم الأقرب فالأقرب (٢٨) . قال أصحابنا : ينبغي أن يتخذ الإمام ديواناً ، وهو دَقَّرَ فيه أسماء أهل الديوان ، وذكرُ أعطياتهم ، ويجعل لكل قبيلة عريفاً . فقد روى الزهري ، أن رسول الله ﷺ ، عَرَفَ عامَ خَيْبَر (٢٩) على كل عشرة عريفاً . وإذا أراد إعطاءهم بدأ بقراءة رسول الله ﷺ ، على ما روى عن عمر ، رضى الله عنه ، ويقدم الأقرب فالأقرب ، ويقدم بنى عبد العزى على بنى عبد الدار ؛ لأنَّ فيهم أصحاب رسول الله ﷺ ، لأنَّ خديجةَ منهم ، حتى ينقضى قريش ، وهم بنو النضر بن كنانة ، ثم من بعد قريش الأنصار ، ثم سائر العرب ، ثم العجم والموالي ، ثم تُفَرَضُ الأرزاق لمن يحتاج المسلمون (٣٠) إليهم ، من القضاة ، والمؤذنين ، والأئمة ، والفقهاء ، والقراء ، والبرد ، والعيون ، ومن لا غنى للمسلمين عنه ، ثم في إصلاح الحصون ، والكراع ، والسلاح ، ثم بمصالح المسلمين ، من بناء القناطر والجسور ، وإصلاح الطرق ، وكري الأنهار ، وسدَّ بثوقها ، وعمارة المساجد ، ثم ما فضل قسَّمَه في (٣١) سائر المسلمين ، ويخصُّ ذا الحاجة .

فصل : قال القاضى : ويعرف قدر حاجتهم / - يعنى أهل العطاء - وكفايتهم ، ويزداد ذو الولد من أجل ولده ، وذو الفرس من أجل فرسه . وإن كان له عبيد لمصالح الحرب حسب مؤنتهم في كفايته ، وإن كانوا الزينة أو تجارة ، لم يدخلوا في مؤنته . وينظر في أسعارهم في بلدانهم ؛ لأنَّ أسعار البلدان تختلف ، والعرض الكفاية ، ولهذا تعتبر الذرية والولد ، فيختلف عطاؤهم لاختلاف ذلك . وإن

(٢٧) تقدم تخريجه في : ١١١ / ٤ .

(٢٨) أخرجه البيهقي ، في : باب التفضيل على السابقة والنسب ، من كتاب قسم الفى والغنيمه . السنن الكبرى ٣٥٠ ، ٣٤٩ / ٦ .

(٢٩) في م : « حين » .

(٣٠) في م : « المسلمين » .

(٣١) في م : « على » .

كانوا سواء في الكفاية ، لا يُفَضَّلُ بعضهم على بعض ، وإنما تتفاضل كفايتهم ، ويُعْطَوْنَ قَدْرَ كَفَايَتِهِمْ ، في كُلِّ عامٍ مَرَّةً . وهذا - والله أعلم - على قول مَنْ رَأَى ^(٣٢) التَّسْوِيَةَ . فَأَمَّا مَنْ يَرَى التَّفْضِيلَ ، فَإِنَّهُ يُفَضَّلُ أَهْلُ السَّوَابِقِ وَالْعَنَاءِ فِي الْإِسْلَامِ ، عَلَى غَيْرِهِمْ ، بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ ، كَمَا أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَضَّلَ أَهْلَ السَّوَابِقِ ، فَقَسَمَ لِقَوْمِ خَمْسَةِ آلَافٍ ، وَلِآخَرِينَ أَرْبَعَةَ آلَافٍ ، وَلِآخَرِينَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ ، وَلِآخَرِينَ أَلْفَيْنِ أَلْفَيْنِ ، وَلَمْ يُقَدِّرْ ذَلِكَ بِالْكِفَايَةِ .

فصل : والعطاء الواجب لا يكون إلا لبالغ يطيق مثله القتال ، ويكون عاقلاً حراً بصيراً صحيحاً ، ليس به مريض يمنعه القتال ، فإن مريض الصحيح مريضاً غير مرجو الزوال ، كالزمانة ونحوها ، خرج من المقاتلة ، وسقط سهمه ، وإن كان مريضاً ^(٣٣) مرجو الزوال ، كالحمى والصُّدَاعِ والبرسام ، لم يسقط عطاؤه ؛ لأنه في حكم الصحيح ، ألا ترى أنه لا يستنيب في الحج كالصحيح . وإن مات بعد حلول وقت العطاء ، دُفِعَ حَقُّهُ إِلَى وَرَثَتِهِ . ومن مات من أجناد المسلمين ، دُفِعَ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ قَدْرَ كَفَايَتِهِمْ ؛ لأنه لو لم تُعْطَ ذُرِّيَّتُهُ بَعْدَهُ ، لَمْ يُجَرِّدْ نَفْسَهُ لِلْقِتَالِ ؛ لأنه يخاف على ذُرِّيَّتِهِ الضياع ^(٣٤) ، فإذا علم أنهم يكفون بعد موته ، سهل عليه ذلك ، ولهذا قال أبو خالد القناني ^(٣٥) :

لقد زاد الحياة إلى حُبِّا	بناتى إنهن من الضعاف
/ مخافة أن يرين الفقر بعدي	وأن يشربن رنقا بعد صاف ^(٣٥)
وأن يعرّين إن كسى الجوارى	فتنبو العين عن كرم عجاف ^(٣٦)
ولولا ذاك قد سوّمتُ مهري	وفي الرّحمن للضعفاء كاف

(٣٢) في ب : يرى .

(٣٣) سقط من : ب .

(٣٤) في النسخ : « الهنأ » ، والأبيات في : الكامل ٣ / ١٦٧ .

(٣٥) الرنق : الماء الكدر .

(٣٦) في م : « كوم عجاف » .

وإذا بلغ ذُكُورُ أولاده^(٣٧) ، واختاروا أن يكونوا في المُقاتلة ، فُرِضَ لهم ، وإن لم يختاروا ، ثَرِكُوا ، وَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْمُقَاتِلَةِ ، سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الْعَطَاءِ .

١٠٨٤ - مسألة ؛ قال : (وأربعة أحماس الغنيمة لمن شهد الواقعة ، للرجال سهم ، ولل فارس ثلاثة أسهم ، إلا أن يكون الفارس على هجين ، فيكون له سهمان ، سهم له ، وسهم لهجينه)

أجمع أهل العلم على أن أربعة أحماس الغنيمة للغانمين ، وقوله تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾^(١) يفهم منه أن أربعة أحماسها لهم ؛ لأنه أضافها إليهم ، ثم أخذ منها سهمًا لغيرهم ، فبقي سائرُها لهم ، كقوله تعالى : ﴿ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ﴾^(٢) . وقال عمر ، رضي الله عنه : الغنيمة لمن شهد الواقعة^(٣) . وذهب جمهور أهل العلم ، إلى أن للرجل سهمًا ، ولل فارس ثلاثة أسهم . وقال أبو حنيفة : للفارس سهمان . وخالفه أصحابه فوافقوا سائر العلماء . وقد ثبت عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم ؛ سهم له ، وسهمان لفرسه . متفق عليه^(٤) . وقال خالد الحذاء^(٥) : إنه^(٦) لا يختلف فيه عن النبي ﷺ ، أنه أسهم للفارس سهمين ،

(٣٧) في ب ، م : « أولادهم » .

(١) سورة الأنفال ٤١ .

(٢) سورة النساء ١١ .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب المدد يلحق بالمسلمين ... ، من كتاب قسم الفىء والغنيمة . السنن الكبرى ٣٣٥ / ٦ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب سهام الفرس ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٤ / ٣٧ . ومسلم ، في : باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين ، من كتاب الجهاد . صحيح مسلم ٣ / ١٣٨٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في سهمان الخيل ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٧ / ٤٣ . والترمذي ، في : باب في سهم الخيل ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ٧ / ٤٣ . وابن ماجه ، في : باب قسمة الغنائم ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٥٢ . والدارمي ، في : باب في سهمان الخيل ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢ ، ٦٢ ، ٧٢ ، ٨٠ .

(٥) خالد بن مهران الحذاء البصري الحافظ ، من كبار التابعين ، وقد رأى أنسا ، لم يحزنه لاقط ، وإنما قيل له ذلك لأنه كان يجلس على دكان حذاء ، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائة . اللباب ١ / ٢٨٦ ، العبر ١ / ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٦) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

ولصاحبه سَهْمًا ، وللرَّاجِلِ سَهْمًا^(٧) . والهَجِينُ من الخَيْلِ : هو الذى أبوه عَرَبِيٌّ وأُمُّه
غَيْرُ عَرَبِيَّةٍ . والمُقَرِّفُ عكس ذلك ، وهو الذى أبوه غَيْرُ عَرَبِيٍّ وأُمُّه عَرَبِيَّةٌ . ومنه قولُ هِنْدَ
بنت النُّعْمانِ بنِ بَشِيرٍ^(٨) :

وما هِنْدُ إِلَّا مُهْرَةٌ عَرَبِيَّةٌ سَلِيلَةُ أَفْرَاسٍ تَجَلَّلُهَا بَغْلُ
فإن ولدتْ مُهْرًا كَرِيمًا فبالْحَرَى وإن يَكُ إقْرَافٌ فما أَتَجَبَ الفَحْلُ

/ وأراد الخَرَقِيُّ بالهَجِينِ هُنَا ما عَدَا العَرَبِيَّ من الخَيْلِ ، من البَرَادِينِ وغيرها ، وقد
رَوَى عن أَحْمَدَ ، رَجِمَهُ اللهُ ، روايةً أُخْرَى ، أَنَّ البَرَادِينَ إِذَا أُدْرِكَتْ مِثْلُ العَرَابِ ، فلها
مِثْلُ سَهْمِهَا . وذكرَ القاضِي روايةً أُخْرَى ، فيما عدا العَرَابِ من الخَيْلِ لاسَهْمٍ^(٩) لها .
وفي هذه المسأَلَةِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ ، وأدِلَّةٌ على كُلِّ قولٍ ، أَخَرْنَا ذِكْرَها إلى بابِ الجِهَادِ ،
فإنَّ المسأَلَةَ مذكورةً فيه ، وهو اليَقِينُ بها ، إن شاء اللهُ تعالى .

١٠٨٥ - مسألة ؛ قال : (والصدقة لا يجاوزُ بها الثمانية الأصناف التي سَمَّى
اللهُ عَزَّ وَجَلَّ)

يعنى قولُ اللهِ تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَساكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ
عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(١) . وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا قال : يا رسولَ اللهِ ، أعْطِنِي من هذه الصَّدَقَاتِ .
فقال له رسولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ ، حَتَّى
حَكَمَ فِيهَا ، فَجَزَّأَهَا ثمانيةَ أَجْزَاءٍ ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيَتْكَ حَقُّكَ »^(٢) .

(٧) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب السير . سنن الدارقطني ٤ / ١٠٧ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في سهم
الراجل والفارس ، من كتاب الفئء والغنيمة . السنن الكبرى ٦ / ٣٢٧ .

(٨) البيتان في : أدب الكاتب ، لابن قتيبة ٣٥ ، ٣٦ ، والأغاني ١٦ / ٥٤ ، وعزاهما الحميدة أخت هند . واللسان
(هـ ج ن) . والأول في : اللسان والتاج (س ل ل) . وعجز الثاني في : اللسان (ق ر ف) .

(٩) في م : « يسهم » .

(١) سورة التوبة ٦٠ .

(٢) تقدم تخريجه في : ٤ / ١٢٤ .

والمراد بالصدقة ههنا الزكاة المفروضة ، دون غيرها من صدقة التطوع والكفارات والنذور والوصايا . ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى غير هذه الأصناف ، إلا ما روى عن أنس^(٣) ، والحسن ، أنهما قالا : ما أعطيت في الجسور والطرق ، فهي صدقة ماضية . والأول أصح ؛ وذلك لأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ﴾ . و « إِنَّمَا » لِلْحَصْرِ ثَبَتَ الْمَذْكُورَ ، وَتَنَفَى مَا عَدَاهُ ؛ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ حَرْفَيْ نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ ، فَجَرَى مَجْرَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا إِلَهُ الْوَاحِدُ ﴾^(٤) . أَيْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ ﴾^(٥) . أَيْ مَا أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ »^(٦) .

١٠٨٦ - مسألة ؛ قال : (الفقراء ، وَهُمْ الزَّمَنِيُّ ، وَالْمَكَافِيْفُ الَّذِينَ لَا حِرْفَةَ لَهُمْ ، وَالْحِرْفَةُ الصَّنَاعَةُ ، وَلَا يَمْلِكُونَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، وَلَا قِيَمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ . وَالْمَسَاكِينُ ، وَهُمْ السُّؤَالُ ، وَغَيْرُ السُّؤَالِ ، وَمَنْ لَهُمْ / الْحِرْفَةُ ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، وَلَا قِيَمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ)

الفقراء والمساكين صنفان في الزكاة ، وصنف واحد في سائر الأحكام ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَيْنِ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِمَا ، فَأَمَّا إِذَا جُمِعَ بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ ، وَفُيِّزَ بَيْنَ الْمُسَمَّيَيْنِ تَمَيِّزًا ، وَكِلَاهُمَا يُشْعَرُ بِالْحَاجَةِ وَالْفَاقَةِ وَعَدَمِ الْغِنَى ، إِلَّا أَنَّ الْفَقِيرَ أَشَدَّ حَاجَةً مِنَ الْمَسْكِينِ ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ^(١) اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالْأَصْمَعِيُّ . وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْمَسْكِينَ أَشَدَّ حَاجَةً . وَبِهِ قَالَ

(٣) في م : « عطاء » . وسقط من : ب .

(٤) سورة النساء ١٧١ .

(٥) سورة الرعد ٧ .

(٦) تقدم تخريجه في : ٨ / ٣٥٩ .

(١) سقط من : الأصل ، ب .

الْفَرَاءُ ، وَتَعْلَبُ ، وَابْنُ قُتَيْبَةَ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ ^(٢) . وَهُوَ الْمَطْرُوحُ عَلَى التُّرَابِ لَشِدَّةِ حَاجَتِهِ ، وَأَنْشَدُوا ^(٣) :

أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حُلُوبُهُ وَفَقَّ الْعِيَالِ فَلَمْ يَتْرَكْ لَهُ سَبْدٌ ^(٤)
فَأَخْبَرَ أَنَّ الْفَقِيرَ حُلُوبُهُ وَفَقَّ عِيَالَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَدَأَ بِالْفُقَرَاءِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ
أَهَمُّ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ ^(٥) . فَأَخْبَرَ
أَنَّ الْمَسَاكِينَ لَهُمْ سَفِينَةٌ يَعْمَلُونَ بِهَا . وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ أَحْنِي مَسْكِينًا ،
وَأَمْنِي مَسْكِينًا ، وَاحْشُرْنِي فِي زُمْرَةِ الْمَسَاكِينِ » ^(٦) . وَكَانَ يَسْتَعِيدُ مِنَ الْفَقْرِ ، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى شِدَّةَ الْحَاجَةِ ، وَيَسْتَعِيدُ مِنْ حَالَةٍ أَصْلَحَ مِنْهَا . وَلَئِنَّ الْفَقْرَ مُشْتَقٌّ
مِنْ فَقَرِ الظَّهْرِ ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، أَيْ مَفْقُودٌ ، وَهُوَ الَّذِي نُزِعَتْ ^(٧) فِقْرَةُ ظَهْرِهِ ،
فَانْقَطَعَ صُلْبُهُ ^(٨) . قَالَ الشَّاعِرُ ^(٩) :

لَمَّا رَأَى لُبْدُ النُّسُورِ تَطَايَرَتْ رَفَعَ الْقَوَادِمَ كَالْفَقِيرِ الْأَغْزَلِ ^(١٠)
أَيْ لَمْ يُطِقِ الطَّيْرَانِ ، كَالَّذِي انْقَطَعَ صُلْبُهُ . وَالْمَسْكِينُ ^(١١) مِفْعِيلٌ مِنَ السُّكُونِ ،
وَهُوَ الَّذِي أَسْكَنْتَهُ الْحَاجَةُ ، وَمَنْ كُسِرَ صُلْبُهُ أَشَدُّ حَالًا مِنَ السَّاكِنِ . فَأَمَّا الْآيَةُ فَهِيَ
حُجَّةٌ لَنَا ، فَإِنَّ نَعْتَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمَسْكِينِ بِكَوْنِهِ ذَا مَتْرَبَةٍ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا النَّعْتَ لَا
يَسْتَحِقُّهُ بِإِطْلَاقِ اسْمِ الْمَسْكِينَةِ ، كَمَا يَقَالُ : ثَوْبٌ ذُو عِلْمٍ . وَبِجُوزِ التَّعْبِيرِ بِالْمَسْكِينِ عَنْ ٢٢٢/٦ ظ

(٢) سورة البلد ١٦ .

(٣) البيت للراعي الحميري ، وهو في ديوانه ٥٥ .

(٤) السبد : القليل من الشعر . وماله سبد ولا لبد ، محركتان ، أى لا قليل ولا كثير .

(٥) سورة الكهف ٧٩ .

(٦) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم ، من أبواب الزهد . عارضة

الأحوذى ٩ / ٢١٣ . وابن ماجه ، فى : باب مجالسة الفقراء ، من كتاب الزهد . سنن ابن ماجه ٢ / ١٣٨١ .

(٧) فى النسخ : « يرفع » تصحيف وتحريف .

(٨) فى ١ ، م : « صاحبه » .

(٩) هو ليبيد بن ربيعة العامري . ديوانه ٢٧٤ .

(١٠) لبد : هو السابغ من نسور لقمان بن عاد . معمر جاهلي قديم ، زعموا أنه عاش عمر سبعة نسور .

(١١) فى ب ، م : « والسكين » .

الْفَقِيرِ ، بِقَرِينَةٍ وَبَغِيرِ قَرِينَةٍ ، وَالشُّعْرُ أَيْضًا حُجَّةٌ لَنَا ، فَإِنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّ الَّذِي كَانَتْ حَلَوْبَتُهُ وَفَقُّ الْعِيَالِ ، لَمْ يَتْرَكْ لَهُ ^(١٢) سَبْدٌ ، فَصَارَ فَقِيرًا لَا شَيْءَ لَهُ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَالْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى كَسْبِ مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ ، وَلَا لَهُ ^(١٣) مِنَ الْأَجْرَةِ أَوْ مِنَ الْمَالِ الدَّائِمِ مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ ، وَلَا لَهُ ^(١٤) خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، وَلَا قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ ، مِثْلَ الزَّمْنِيِّ وَالْمَكَافِيْفِ وَهُمْ الْعُمَيَّانُ ، سُمُّوا بِذَلِكَ لِكَفِّ أَبْصَارِهِمْ ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ فِي الْغَالِبِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى احْتِسَابِ مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ ، وَرَبِّمَا لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ أَصْلًا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ ^(١٥) . وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ : يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِمْ . أَنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ مُعْظَمُ الْكِفَايَةِ ، أَوْ نِصْفُ الْكِفَايَةِ مِثْلَ مَنْ يَكْفِيهِ عَشْرَةٌ فَيَحْصُلُ لَهُ مِنْ مَكْسَبِهِ أَوْ غَيْرِهِ خَمْسَةٌ فَمَا زَادَ ، وَالَّذِي لَا يَحْصُلُ لَهُ إِلَّا مَا لَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ ، كَالَّذِي لَا يَحْصُلُ لَهُ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَوْ دُونُهَا ، فَهَذَا هُوَ الْفَقِيرُ ، وَالْأَوَّلُ هُوَ ^(١٦) الْمُسْكِينُ ، فَيُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يُتِمُّ بِهِ كِفَايَتَهُ ، وَتَنْسُدُّ بِهِ حَاجَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعُهَا وَإِغْنَاءُ صَاحِبِهَا ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ . وَالَّذِي يَسْأَلُ ، وَيَحْصُلُ الْكِفَايَةُ أَوْ مُعْظَمُهَا مِنْ مَسْئَلَتِهِ ، فَهُوَ مِنَ الْمَسَاكِينِ ، لَكِنَّهُ يُعْطَى جَمِيعَ كِفَايَتِهِ ، وَيُعْنَى عَنِ السُّؤَالِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَيْسَ الْمُسْكِينُ بِالطَّوَّافِ الَّذِي تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ ، وَلَكِنَّ الْمُسْكِينِ الَّذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ ، وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ » ^(١٧) . قُلْنَا ، هَذَا تَجَوُّزٌ ، وَإِنَّمَا نَفَى

(١٢) فِي أ ، ب ، م ، ن : هَمْ .

(١٣-١٤) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقْلَ نَظَرٍ .

(١٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٧٣ .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ ، مِنْ كِتَابِ التَّفْسِيرِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٥٣ ، ٦٠ / ٤٠ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الْمُسْكِينِ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧١٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَخَذَ الْغِنَى ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٧٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ تَفْسِيرِ الْمُسْكِينِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٦٣ ، ٦٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُسْكِينِ الَّذِي يَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ ، مِنْ =

المَسْكَنَةُ عَنْهُ^(١٧) مع وجودها فيه حقيقة ، مُبَالِغَةً فِي إِثْبَاتِهَا فِي الذِي لَا يَسْأَلُ النَّاسَ ، كما قال عليه السلام : « لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ ، وَإِنَّمَا / الشَّدِيدُ الذِي يَغْلِبُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ »^(١٨) . وقال : « مَا تُعْدُونَ الرَّقُوبَ فِيكُمْ ؟ » . قالوا : الذِي لَا يَعِيشُ لَهُ وَلَدٌ . قال : « لَا ، وَلَكِنَّ الرَّقُوبَ الذِي لَمْ يُقَدِّمِ مِنْ وَلَدِهِ شَيْئًا »^(١٩) . وقال : « مَا تُعْدُونَ الْمُفْلِسَ فِيكُمْ ؟ » . قالوا : الذِي لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ . قال : « لَا ، وَلَكِنَّ الْمُفْلِسَ الذِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِحَسَنَاتٍ أَمْثَالِ الْجِبَالِ ، وَيَأْتِي وَقَدْ ظَلَمَ هَذَا ، وَلَطَمَ هَذَا ، وَأَخَذَ مِنْ عَرَضِ هَذَا ، فَيَأْخُذُ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، حَتَّى إِذَا نَفَدَتْ حَسَنَاتُهُ ، أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِمْ ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُصَكُّ لَهُ صَكٌّ إِلَى النَّارِ »^(٢٠) .

فصل : وَمَنْ كَانَ ذَا مَكْسَبٍ يُغْنِي بِهِ نَفْسَهُ وَعِيَالَهُ إِنْ كَانَ لَهُ عِيَالٌ ، وَكَانَ لَهُ قَدْرٌ كِفَايَتِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ ، مِنْ أَجْرِ عَقَارٍ ، أَوْ غَلَّةِ مَمْلُوكٍ أَوْ سَائِمَةٍ ، فَهُوَ غَنِيٌّ لَا حَقَّ لَهُ فِي الزَّكَاةِ . وبهذا قال ابنُ عمرَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ^(٢١) . وقال أبو حنيفة : إِنْ لَمْ يَمْلِكْ نِصَابًا فَلَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ

= كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٧٩ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في المساكين ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٢ / ٩٢٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٨٤ ، ٤٤٦ ، ٢ / ٣١٦ ، ٤٤٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٩ ، ٥٠٦ .

(١٧) سقط من : ب .

(١٨) تقدم تخريجه في : ٦ / ٥٣٦ .

(١٩) أخرجه مسلم ، في : باب فضل من يملك نفسه عند الغضب ... ، من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ٢٠١٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٨٢ ، ٥ / ٣٦٧ .

(٢٠) أخرجه مسلم ، في : باب تحريم الظلم ، من كتاب البر . صحيح مسلم ٤ / ١٩٩٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص ، من أبواب القيامة . عارضة الأحوذى ٩ / ٢٥٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٠٣ ، ٣٣٤ ، ٣٧٢ .

(٢١) سقط من : ١ ، م .

أَغْنِيَاءَهُمْ ، فتردُّ في فقرائهم » (٢٢) . فجعل الغني من تؤخذ منه الصدقة ، ولا تؤخذ إلا من النصاب . ولأن هذا لا يملك نصاباً ، ولا قيمته ، فجاز له الأخذ ، كالذي لا كفاية له . ولنا ، ما روى عبد الله بن عدي بن الحيار ، أن رجلين أتيا رسول الله ﷺ وهو يقسم الصدقة ، فسألاه شيئاً منها ، فصعد بصره فيهما ، وقال لهما : « إن شئتما أعطيتكما منها ، ولا حظ فيها لغني ، ولا لقوي مكتسب » . رواه أبو داود ، ورواه الإمام أحمد (٢٣) ، عن يحيى بن سعيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبيد الله . وقال : هذا أجودهما (٢٤) إسناداً ، ما أجوده من حديث ، ما أعلم روى في هذا أجود من هذا . قيل له : فالحديث عن النبي ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني ، ولا لذي مرة سوي » (٢٥) ؟ قال : لا أعلم فيه شيئاً يصح . قيل له : يرويه سالم بن أبي الجعد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : سالم لم يسمع من أبي هريرة . والغني يختلف ؛ فمنه غني يوجب الزكاة ، / وغني يمنع أخذها ، وغني يمنع المسألة ، ويخالف ما قاسوا عليه هذا ، فإنه محتاج إليها ، والصدقة أوساخ الناس ، فلا تباح إلا عند الحاجة إليها ، وهذا المختلف فيه لا حاجة به إليها ، فلا تباح له .

فصل : وإن كان الرجل صحيحاً جلداً ، وذكر أنه لا كسب له ، أعطى منها ، وقيل قوله بغير يمين ، إذا لم يعلم يقين كذبه ، ولا يحلفه ؛ لأن النبي ﷺ أعطى الرجلين اللذين سألاه ، ولم يحلفهما . وفي بعض رواياته ، أنه قال : أتينا النبي ﷺ ، فسألناه من الصدقة ، فصعد فينا البصر وصوبه (٢٥) ، فرآنا جلدتين ، فقال : « إن شئتما أعطيتكما » . وذكر الحديث .

فصل : فإن ادعى أن له عيلاً ، فقال القاضي ، وأبو الخطاب (٢٦) يُقلد (٢٦) ويُعطى

(٢٢) تقدم تخريجه في : ١١٧ / ٤ .

(٢٣) في الأصل ، ١ : أجودها .

(٢٤) تقدم تخريجه في : ١١٨ / ٤ .

(٢٥) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٢٦) قلده : أعطاه عطية .

لهم ، كما يُقْلَدُ في دَعْوَى حَاجَتِهِ . وقال (٢٧) ابن عَقِيل : عندى لا يُقْبَلُ قَوْلُهُ (٢٨) إِلَّا بَيِّنَةٌ ؛
لأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعِيَالِ ، ولا تُتَعَذَّرُ إقامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ ، وفَارَقَ ما إذا ادَّعى أَنَّهُ لا كَسْبَ لَهُ ،
فإنَّهُ يَدَّعى ما يُوافِقُ الْأَصْلَ ؛ لأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْكَسْبِ والمالِ ، وتَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إقامَةُ الْبَيِّنَةِ
عَلَيْهِ . ولو ادَّعى الْفَقْرَ مَنْ عُرِفَ بِالْغِنَى ، لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ تُشْهَدُ بأنَّ ماله تَلَفٌ أو
نَفَدٌ ؛ لما رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « لَا تَحِلُّ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا لثَلَاثَةٍ ؛ رَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى
يَشْهَدَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فَلانًا فاقَةً ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ ،
حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشِهِ ، أو سَدَادًا مِنْ عَيْشِهِ » (٢٩) . وهل يُعْتَبَرُ في الْبَيِّنَةِ عَلَى الْفَقْرِ
ثَلَاثَةٌ ، أو يُكْتَفَى بِاثنَيْنِ ؟ فيه وَجْهَانِ ؛ أحدهما ، لا يَكْفِي إِلَّا ثَلَاثَةٌ ؛ لظَاهِرِ الْحَبَرِ .
والثاني ، يُقْبَلُ قولُ اثنَيْنِ ؛ لأنَّ قولَهُما يُقْبَلُ في الْفَقْرِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ ، الْمَبْنِيَّةِ
عَلَى الشُّعْ وَالضُّيْقِ ، ففي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلَى ، والخَبَرُ إِنَّمَا وَرَدَ في حِلِّ الْمَسْأَلَةِ ، فَيُقْتَصَرُ
عَلَيْهِ . وإن لم يُعْرَفْ لَهُ مالٌ ، قَبِلَ قَوْلُهُ ، ولم يُسْتَحْلَفْ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَسْتَحْلِفِ
الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ رَأَاهُمَا جَلْدَيْنِ . فإن رَأَاهُ مُتَجَمِّلًا / قَبِلَ قَوْلَهُ أيضًا ؛ لأنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ
الْغِنَى ، بِدَلِيلِ قولِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَخْسِبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ . لكن يَنْبَغِي
أَنْ يُخْبِرَهُ أَنَّ ما يُعْطِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لئلا يَكُونَ مَمَّنْ لا تَحِلُّ لَهُ الزَّكَاةُ . وإن رَأَاهُ ظاهِرَ
الْمَسْكِنَةِ ، أَعْطَاهُ مِنْهَا ، ولم يَحْتَجْ (٣٠) أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ شَرْطَ جَوَازِ الْأَخْذِ ، ولا أَنَّ ما يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ
زَكَاةٌ . قال أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وقد سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْفَعُ زَكَاةً إِلَى رَجُلٍ : هل يَقُولُ لَهُ :
هذه زَكَاةٌ ؟ فقال : يُعْطِيهِ وَيَسْكُتُ ، ولا يَقْرَعُهُ . فاكْتَفَى بِظَاهِرِ حالِهِ عَنْ سؤَالِهِ
وَتَعْرِيفِهِ .

فصل : وإذا كان للرجل بضاعة يتجر بها ، أو ضيعة يستغلها تكفيها غلتها ، له

(٢٧) في م : « قال » .

(٢٨) سقط من : ب .

(٢٩) تقدم تخريجه في : ١١٩ / ٤ .

(٣٠) في الزيادة : « إلى » .

ولعِيَالِه ، فهو غَنِيٌّ ، لَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ شَيْئًا ، وَإِنْ لَمْ تَكْفِهِ ، جَازِلُهُ الْأَخْذُ مِنْهَا قَدْرَ مَا يُتَمُّ بِهِ الْكَفَايَةُ ، وَإِنْ كَثُرَتْ قِيَمَةُ ذَلِكَ . وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ .

١٠٨٧ - مسألة ؛ قال : (وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ^(١)) ، وَهُمْ الْجَبَاةُ لَهَا ، وَالْحَافِظُونَ لَهَا)

يعنى العاملين على الزكاة ، وهم الصنف الثالث من أصناف الزكاة ، وهم السعاة الذين يبعثهم الإمام لأخذها من أربابها ، وجمعها وحفظها ونقلها ، ومن يعينهم ممن يسوقها ويرعاها ويحملها ، وكذلك الحاسب والكاتب والكيال والوزان والعداد ، وكل من يحتاج إليه فيها فإنه يعطى أجرته منها ؛ لأن ذلك من مؤنتها ، فهو كعلفها ، وقد كان النبي ﷺ يبعث على الصدقة سعاة ، ويعطيهم عمالتهم ^(٢) ، فبعث عمر ، ومعاذًا ، وأبا موسى ، ورجلاً من بني مخزوم ، وابن اللثبية ، وغيرهم ^(٣) . وطلب منه ابنه أعمه الفضل ابن العباس ، وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ، أن يبعثهما ، فقالا : يا رسول الله ، لو بعتنا على هذه الصدقة ، فنصيب ما يصبى الناس ، ونؤدى إليك ما يؤدى الناس ؟ ظ ٢٢٤/٦ فأبى أن يبعثهما ، وقال : « إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ أَوْسَاخُ النَّاسِ » ^(٤) . / وهذه قصص

(١) في م : « على الزكاة » .

(٢) في م : « عملاتهم » .

(٣) انظر التخريج الذى تقدم فى : ٤ / ١٠٧ ، ١٠٨ . وأضف إليه : ما أخرجه البخارى ، فى : باب قول الله تعالى : ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ ومحاسبة المصدقين مع الإمام ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب احتيال العامل ليهدى ، من كتاب الحيل ، وفى : باب هدايا العمال ، وفى : باب محاسبة الإمام عماله ، من كتاب الأحكام ، وفى : باب من لم يقبل الهدية لعله ... ، من كتاب الهبة . صحيح البخارى ٢ / ٩٠ ، ١٦٠ / ٣٦ ، ٨٨ ، ٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ . والنسائي ، فى : باب من آتاه الله عز وجل مالاً من غير مسألة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٧٧ ، ٧٨ . والدارمى ، فى : باب ما يهدى لعمال الصدقة لمن هو ، من كتاب الزكاة ، وفى : باب فى العامل إذا أصاب فى عمله شيئاً ، من كتاب السير . سنن الدارمى ١ / ٣٩٤ ، ٢ / ٢٣٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ١٧ ، ٤٠ ، ٤٢٣ / ٥ .

(٤) تقدم تخريجه فى : ٤ / ١٠٩ .

اشتهرت ، فصارت كالمُتواتر ، وليس فيه اختلاف ، مع ما ورد من نص^(٥) الكتاب فيه فأغنى عن التطويل .

فصل : ومن شرط العامل أن يكون بالغاً عاقلاً أميناً ؛ لأن ذلك ضرب من الولاية ، والولاية تُشترط فيها هذه الخصال ، ولأن الصبي والمجنون لا قبض لهما ، والخائن يذهب بمال الزكاة ويضيعه على أربابه . ويشترط إسلامه . واختار هذا القاضي . وذكر أبو الخطاب وغيره ، أنه لا يشترط إسلامه ؛ لأنه إجارة على عمل ، فجاز أن يتولاه الكافر ، كجباية الخراج . وقيل عن أحمد في ذلك روايتان . ولنا ، أنه يشترط له^(٦) الأمانة ، فاشترط له الإسلام ، كالشهادة ، ولأنه ولاية على المسلمين ، فلم يجز أن يتولاه الكافر ، كسائر الولايات ، ولأن من ليس من أهل الزكاة ، لا يجوز أن يتولى العمالة كالحري ، ولأن الكافر ليس بأمين ، ولهذا قال عمر : لا تأتمنوهم وقد خَوَّنهم الله تعالى . وقد أنكر عمر على أبي موسى توليته الكتابة نصرانياً^(٧) . فالزكاة التي هي ركن الإسلام أولى . ويشترط كونه من غير ذوى القربى ، إلا أن يدفع إليه أجرته من غير الزكاة . وقال أصحابنا : يجوز له الأخذ منها ؛ لأنها أجر على عمل تجوز للعني ، فجازت لذوى القربى ، كأجرة النقال والحافظ . وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشافعي . ولنا ، حديث الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث ، حين سألا النبي ﷺ أن يبعثهما على الصدقة ، فأبى أن يبعثهما ، وقال : « إنما هذه الصدقة أوساخ الناس ، وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد » . وحديث أبي رافع أيضاً^(٨) . وهذا ظاهر في تحريم أخذهم^(٩) لها عمالة^(٩) ، فلا تجوز مخالفته . ويفارق النقال والحمال والراعي ، فإنه يأخذه أجره لحمله

(٥) في م : « نشر » .

(٦) سقط من ١ :

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب لا ينبغي للقاضي ولا للوالي ... ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ١٢٧ / ١٠ .

(٨) تقدم تخريجه في : ٤ / ١١٠ .

(٩-٩) في ١ ، م : « العمالة » .

٢٢٥/٦ ولا لِعِمَالِهِ . ولا يشترط كَوْنُهُ حُرًّا ؛ لأنَّ العبدَ يحصلُ منه المَقْصُودُ / كالحُرِّ ، فجازَ أن يكونَ عامِلًا كالحُرِّ . ولا كَوْنُهُ فَقِيرًا إِذَا كُتِبَ لَهُ مَا يَأْخُذُهُ ، وَحُدُّهُ ، كما كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَالِهِ فَرَايَضَ الصَّدَقَةِ ، وكما كَتَبَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَالِهِ ، أو بَعَثَ مَعَهُ مَنْ يُعْرِفُهُ ذَلِكَ . ولا كَوْنُهُ فَقِيرًا ؛ لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْعَامِلَ صِنْفًا غَيْرَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، فلا يُشْتَرَطُ وجودُ مَعْنَاهُمَا فِيهِ ، كما لا يُشْتَرَطُ مَعْنَاهُ فِيهِمَا ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ ، إِلَّا لِحُمْسَةٍ ؛ لِعَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أو لِعَامِلٍ عَلَيْهَا ، أو لِرَجُلٍ ابْتِاعَهَا بِمَالِهِ ، أو لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ ، فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ إِلَى الْغَنِيِّ » . رواه أَبُو دَاوُدَ (١٠) . وذكر أصحابُ الشافعي أَنَّهُ تُشْتَرَطُ الْحُرِّيَّةُ ؛ لأنَّ الْعِمَالََةَ وِلَايَةٌ ، فَنَافَاها الرُّقُّ ، كَالْقَضَاءِ . وَيُشْتَرَطُ الْفِقْهُ ؛ لِيَعْلَمَ قَدْرَ الْوَاجِبِ وَصِفَتَهُ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَا تُسَلِّمُ مُنَافَاةَ الرُّقِّ لِلْوِلَايَاتِ الدِّينِيَّةِ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فِي الصَّلَاةِ ، وَمُفْتِيًا ، وَرَاوِيًا لِلْحَدِيثِ ، وَشَاهِدًا ، وَهَذِهِ مِنَ الْوِلَايَاتِ الدِّينِيَّةِ . وَأَمَّا الْفِقْهُ ، فَإِنَّمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِمَعْرِفَةِ مَا يَأْخُذُهُ وَيَتْرُكُهُ ، وَيَحْصُلُ ذَلِكَ بِالْكِتَابَةِ (١١) لَهُ ، كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَاحِبَاهُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

فصل : والإمامُ مُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْعَامِلَ إِجَارَةً صَحِيحَةً ، بِأَجْرِ مَعْلُومٍ ، إِمَّا عَلَى مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ ، وَإِمَّا عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ ، وَبَيْنَ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ جُعْلًا مَعْلُومًا عَلَى عَمَلِهِ ، فَإِذَا عَمِلَهُ اسْتَحَقَّ الْمَشْرُوطَ ، وَإِنْ شَاءَ بَعَثَهُ مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةٍ ثُمَّ أَعْطَاهُ ؛ فَإِنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَلَمَّا رَجَعْتُ عَمَلَنِي ، فَقُلْتُ : أُعْطِهُ (١٢) أَخْرَجَ إِلَيْهِ (١٣) مِنِّي . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ (١٤) . فَإِنْ تَلَفَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِهِ قَبْلَ وُصُولِهَا إِلَى

(١٠) تقدم تخريجه في : ١٠٣ / ٤ .

(١١) في ١ ، م : « بالكتاب » .

(١٢) في م زيادة : « من » .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) تقدم تخريجه في : ١٠٨ ، ١٠٧ / ٤ .

أربابها من غير تفریط ، فلا ضمان عليه ، ويستحق أجره من بيت المال ، وإن لم تنلف أعطى أجر عمله منها ، وإن كان أكثر من ثمنها أو أقل ، ثم قسّم الباقي على أربابه ؛ / لأن ذلك من مؤنتها ، فجرى مجرى علفها ومداواتها . وإن رأى الإمام إعطاه أجره من بيت المال ، أو يجعل له رزقا في^(١٥) بيت المال ، ولا يعطيه منها شيئا ، فعَل . وإن تولى الإمام أو الوالى من^(١٦) قبله ، أخذ الصدقة وقسمتها ، لم يستحق منها شيئا ؛ لأنه يأخذ رزقه من بيت المال .

فصل : ويجوز للإمام أن يولى الساعى جبايتها دون تفريقها^(١٧) . ويجوز أن يولى جبايتها وتفريقها ؛ فإن النبي ﷺ ولى ابن اللثبية فقديم بصدقته على النبي ﷺ ، فقال : هذا لكم ، وهذا أهدي لى^(١٨) . وقال لقبيصة : « أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة ، فنأمر لك بها »^(١٩) . وأمر معاذا أن يأخذ الصدقة من أغنيائهم فيردها في فقرائهم^(٢٠) . ويروى^(٢١) أن زيادا ولى عمران بن حصين الصدقة ، فلما جاء قيل له : أين المال ؟ قال : أو للمال بعثتنى ! أخذناها كما كنّا نأخذها على عهد رسول الله ﷺ ، ووضعناها حيث كنّا نضعها على عهد رسول الله ﷺ . رواه أبو داود^(٢٢) . وعن أبى جحيفة قال : أتانا مصدق النبي ﷺ ، فأخذ الصدقة من أغنيائنا ، فوضعها في فقرائنا ، وكنت غلاما يتيما ، فأعطاني منها قلوفا . أخرجه الترمذى^(٢٣) .

(١٥) فى ب : « من » .

(١٦) سقط من : ب .

(١٧) فى الأصل ، ب ، م : « تفرقتها » .

(١٨) فى ب ، م : « إلى » .

وانظر ما تقدم فى تخريج حديث ابن اللثبية فى حاشية صفحة ٣١٢ .

(١٩) تقدم تخريج حديث قبيصة فى : ٤ / ١١٩ .

(٢٠) تقدم تخريجه فى : ١ / ٢٧٥ ، ٤ / ٥ .

(٢١) فى ب : « وروى » .

(٢٢) تقدم تخريجه فى : ٤ / ١٣٢ .

(٢٣) تقدم تخريجه فى : ٤ / ٩٧ .

١٠٨٨ - مسألة ؛ قال : (والمؤلفة قلوبهم ، وهم المشركون المتألفون على الإسلام)

هذا الصنف الرابع من أصناف الزكاة المستحقون لها . وقال أبو حنيفة : انقطع سهمهم . وهو أحد أقوال الشافعي ؛ لما روي أن مشركاً جاء يلتبس من عمر مالا ، فلم يعطه ، وقال : ﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ ^(١) . ولم ينقل عن عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أعطوا شيئا من ذلك ، ولأن الله تعالى أظهر الإسلام ، وقمع المشركين ، فلا حاجة بنا إلى التأليف . وحكى حنبل ، عن أحمد ، أنه قال : المؤلفة قد انقطع حكمهم اليوم . والمذهب / على خلاف ما حكاه حنبل ، ولعل معنى قول أحمد : انقطع حكمهم . أي لا يحتاج إليهم في الغالب ، أو أراد أن الأئمة لا يعطوهم اليوم ^(٢) شيئا ، فأما إن احتاج إليهم جاز الدفع إليهم ، فلا يجوز الدفع إليهم إلا مع الحاجة . ولنا ، على جواز الدفع إليهم قول الله تعالى : ﴿ وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ ^(٣) . وهذه الآية في سورة براءة ، وهي من ^(٤) آخر ما نزل من القرآن على رسول الله ﷺ . وقد ثبت أن رسول الله ﷺ أعطى المؤلفة من المشركين والمسلمين ^(٥) . وأعطى أبو بكر ، رضي الله عنه ، عدي بن حاتم ، وقد قدم عليه بثلاثمائة جمل من إبل الصدقة ، ثلاثين بعيرا . ومخالفة كتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ، واطراحهما ^(٦) بلا حجة لا يجوز ، ولا يثبت النسخ بترك

(١) سورة الكهف ٢٩ . وفي النسخ : « من شاء فليؤمن » خطأ .

(٢) سقط من : ١ .

(٣) سورة التوبة ٦٠ .

(٤) سقط من : م .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب قوله : « والمؤلفة قلوبهم » ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٦ / ٨٤ .

ومسلم ، في : باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام ... ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٣٨ .

والترمذي ، في : باب ما جاء في إعطاء المؤلفة قلوبهم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٧١ . والنسائي ،

في : باب المؤلفة قلوبهم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٦٥ .

(٦) في ١ ، م : « واطراحها » .

عمر وعثمان إعطاء المؤلفة ، ولعلهم لم يحتاجوا إلى إعطائهم ، فتركوا ذلك لعدم الحاجة إليه ، لا لسقوطه .

فصل : والمؤلفة قلوبهم ضربان ؛ كفار ومسلمون ، وهم جميعا السادة المطاعون في قومهم وعشائريهم . فالكفار ضربان ؛ أحدهما ، من يرجى إسلامه ، فيعطى لتقوى نيته في الإسلام ، وتميل نفسه إليه ، فيسلم ؛ فإن النبي ﷺ يوم فتح مكة ، أعطى صفوان بن أمية الأمان ، واستنظره صفوان أربعة أشهر لينظر في أمره ، وخرج معه إلى حنين ، فلما أعطى النبي ﷺ العطاء قال صفوان : مالي ؟ فأومأ النبي ﷺ إلى واد فيه إبل محملة ، فقال : « هذا لك » . فقال صفوان^(٧) : هذا عطاء من لا يخشى الفقر^(٨) . والضرب الثاني ، من يخشى شره ، ويرجى بعطيته كف شره وكف غيره معه . ورؤي عن ابن عباس أن قوما كانوا يأتون النبي ﷺ ، فإن أعطاهم مدحوا الإسلام ، وقالوا : هذا دين حسن . وإن منعهم ذموا وعابوا^(٩) . وأما المسلمون فأربعة / أضرب ؛ قوم من سادات المسلمين لهم نظراء من الكفار ، ومن المسلمين الذين لهم نية حسنة في الإسلام ، فإذا أعطوا رجى إسلام نظرائهم وحسن نياتهم ، فيجوز إعطاؤهم ؛ لأن أبا بكر رضي الله عنه ، أعطى عدي بن حاتم ، والزبير بن بذر ، مع حسن نيتهما وإسلاميهما . والضرب الثاني ، سادات مطاعون في قومهم يرجى بعطيتهم قوة إيمانهم ، ومناصحتهم في الجهاد ، فإنهم يعطون ؛ لأن النبي ﷺ أعطى عيينة بن حصن ، والأقرع بن حابس ، وعلقمة بن علاثة ، والطلقاء من أهل مكة ، وقال للأنصار : « يا معشر الأنصار علام تأسون ؟ على لعاة^(١٠) من الدنيا تألفت بها قوما

(٧) في م زيادة : إن .

(٨) أخرجه مسلم ، في : باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئا قط ، فقال : لا . وكثرة عطائه ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٨٠٦ .

(٩) انظر إرواء الغليل ٣ / ٣٦٩ .

(١٠) اللعاة : الخصب والدنيا .

لَا إِيمَانَ لَهُمْ ، وَوَكَّلْتُكُمْ إِلَى إِيْمَانِكُمْ ؟ » (١١) . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (١٢) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ تَعْلَبَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَى أَنَسًا وَتَرَكَ أَنَسًا ، فَبَلَغَهُ عَنِ الَّذِينَ تَرَكَ أَنَّهُمْ عَتَبُوا ، فَصَعَدَ الْمِنْبَرَ ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ قَالَ : « إِنِّي أُعْطِيَ أَنَسًا وَأَدْعُ أَنَسًا ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِيَ ، أُعْطِيَ أَنَسًا لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَجِ ، وَكُلُّ أَنَسًا إِلَى مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ ؛ مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ تَعْلَبَ . وَعَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : حِينَ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ أَمْوَالَ هَوَازِنَ ، طَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي رِجَالًا مِنْ قُرَيْشٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ ، فَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَمْنَعُنَا ، وَسَيُوفُنَا تَقَطُّرُ مِنْ دِمَائِهِمْ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي أُعْطِيَ رِجَالًا (١٣) حَدِيثِي عَهْدٍ (١٤) بِكَفْرِ أَتَالَفَهُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٥) . الضَّرْبُ الثَّلَاثُ ، قَوْمٌ فِي طَرْفِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، إِذَا أُعْطُوا دَفَعُوا عَمَّنْ يَلِيهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . الضَّرْبُ الرَّابِعُ : قَوْمٌ إِذَا أُعْطُوا أَجَبُوا الزَّكَاةَ مِمَّنْ لَا يُعْطِيهَا إِلَّا أَنْ يَخَافَ . (١٥) وَكُلُّ هَؤُلَاءِ (١٥) يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِمْ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهُمْ / مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ، فَيَدْخُلُونَ فِي عُمُومِ الْآيَةِ . ٢٢٧/٦

- (١١) أخرجه مسلم ، في : باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام ... ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٣٨ ، ٧٣٩ . والنسائي ، في : باب المؤلفة قلوبهم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٦٥ .
- (١٢) في : باب من قال في الخطبة بعد الثناء : أما بعد ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب ما كان النبي ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم من الخمس ونحوه ... ، من كتاب الخمس ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ إِنْ الْإِنْسَانُ خَلِقَ هَلُوعًا ... ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢ / ١٣ ، ٤ / ١١٤ ، ٩ / ١٩١ .
- كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٦٩ .
- (١٣-١٤) في الأصل ، أ ، ب : « حديث عهد » . وفي م : « حدثاء عهد » . وفي البخاري : « حديث عهدهم » . والمثبت في صحيح مسلم .
- (١٤) أخرجه البخاري ، في : باب ما كان النبي ﷺ يعطى المؤلفة قلوبهم من الخمس ونحوه ، من كتاب الخمس . صحيح البخاري ٤ / ١١٤ . ومسلم ، في : باب إعطاء المؤلفة ومن يخاف على إيمانه ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٣٣-٧٣٧ .
- كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٦٦ .
- (١٥-١٥) في ١ : « فهؤلاء » .

١٠٨٩ - مسألة ؛ قال : (وفي الرقاب ، وهم المكاتبون)

لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في ثبوت سهم الرقاب ، ولا يختلف المذهب في أن المكاتبين من الرقاب يجوز صرف الزكاة إليهم . وهو قول الجمهور . وخالفهم مالك ، فقال : إنما يصرف سهم الرقاب في إعتاق العبيد ، ولا يُعجبنى أن يُعان منها مكاتب . وخالف أيضاً ظاهر الآية ؛ لأن المكاتب من الرقاب ، لأنه عبد ، واللفظ عام ، فيدخل في عموميه . إذا ثبت هذا ، فإنه يدفع إلى المكاتب جميع ما يحتاج إليه لوفاء كتابته ، فإن لم يكن معه شيء ، جاز أن يدفع إليه جميعها . وإن كان معه شيء ، ثم له ما يتخلص به ؛ لأن حاجته لا تندفع إلا بذلك . ولا يدفع إلى من معه وفاء كتابته شيء ؛ لأنه مستغن عنه في وفاء الكتابة . قيل ^(١) : ولا يدفع إليه بحكم الفقر شيء ^(٢) ؛ لأنه عبد . ويجوز أن يدفع إليه في كتابته قبل حلول النجم ؛ لئلا يحل النجم ولا شيء معه ، فتفسخ الكتابة . ولا يدفع إلى مكاتب كافر شيء ؛ لأنه ليس من مصارف الزكاة . ولا يقبل قول المكاتب ^(٣) إنه مكاتب إلا ببيّنة ؛ لأن الأصل عدمها ، فإن صدقه السيد ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يقبل ؛ لأن الحق في العبد لسيدّه ، فإذا أقر باتباع حقه عنه قبل . والثاني ، لا يقبل ؛ لأنه متهم في أنه يواطئه ليأخذ به المال .

فصل : ويجوز للسيد دفع زكاته إلى ^(٤) مكاتبه ؛ لأنه قد صار معه في باب المعاملة كالأجنبي ، حتى ^(٥) يعجّر بينهما الربا ، فصار كالغريم يدفع زكاته إلى ^(٦) غريمه . ويجوز للمكاتب ردّها إلى سيده بحكم الوفاء ؛ لأنها رجعت إليه بحكم الإيفاء ، أشبه إيفاء الغريم دينه بها . قال ابن عقيل : ويجوز دفع الزكاة إلى سيد / المكاتب وفاء عن الكتابة .

٢٢٧/٦ ظ

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) سقط من : ١ .

(٣) في م : « مكاتب » .

(٤ - ٤) سقط من : ب . نقل نظر .

وهو الأولي ؛ لأنه أعجل لعنته ، وأوصل إلى المقصود الذي كان الدفع من أجله ، فإنه إذا أخذ المكاتب قد يدفعه وقد لا يدفعه . ونقل حنبل أنه قال : قال سفيان : لا تُعطى مكاتبا لك من الزكاة . قال : سمعت أبا عبد الله يقول : وأنا أرى مثل ذلك . وقال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يُسأل : يُعطى المكاتب من الزكاة ؟ قال : المكاتب بمنزلة العبد ، فكيف يُعطى ؟ ومعناه - والله أعلم - لا يُعطى مكاتبه من الزكاة ؛ لأنه عبده وماله ، يرجع إليه إن عجز^(٥) ، وإن عتق فله ولاؤه ، ولا تُقبل شهادته لمكاتبه ، ولا شهادة مكاتبه له .

١٠٩٠ - مسألة ؛ قال : (وقد روى عن أبي^(١) عبد الله ، رحمه الله ، رواية أخرى ، أنه يُعتق منها)

اختلفت الرواية عن أحمد ، رحمه الله ، في جواز الإعتاق من الزكاة ، فروى عنه جواز ذلك . وهو قول ابن عباس ، والحسن ، والزهري ، ومالك ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، والعباسي ، وأبي ثور ، لعموم قول الله تعالى : ﴿ وَفِي الرِّقَابِ ﴾^(٢) . وهو مُتناول للقن ، بل هو ظاهر فيه ، فإن الرقبة إذا أُطلقت انصرفت إليه ، كقوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾^(٣) . وتقدير الآية ، وفي إعتاق الرقاب . ولأنه إعتاق للرقبة ، فجاز صرف الزكاة فيه^(٤) ، كدفعه في الكتابة . والرواية الأخرى ، لا يجوز . وهو قول إبراهيم ، والشافعي ؛ لأن الآية تقتضي صرف الزكاة إلى الرقاب ، كقوله : ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٥) يريد الدفع إلى المجاهدين ، كذلك ههنا . والعبد القن لا يدفع إليه شيء .

(٥) في م زيادة : « يرجع إليه » . تكرار .

(١) سقط من : م .

(٢) سورة التوبة ٦٠ .

(٣) سورة النساء ٩٢ ، وسورة المجادلة ٣ .

(٤) في ١ : « إليه » .

قال أحمد، في رواية أبي طالب: قد كنت أقول: يُعْتَقُ من زكاته، ولكن أها به اليوم؛ لأنه^(٥) يَجُزُّ الولاء. وفي موضع آخر، قيل له: فما يُعْجِبُكَ من ذلك؟ قال: يُعَيِّنُ من ثَمَنِها، فهو أَسْلَمُ. وقد رَوَى نحو هذا عن الثَّعْبِيِّ، وسعيد بن جبيرة، فإنَّهما قالا: لا يُعْتَقُ من الزَّكَاةِ رَقَبَةٌ كَامِلَةٌ، لكن يُعْطَى منها في رَقَبَةٍ، ويُعَيِّنُ مُكَاتِّبًا. وبه قال أبو حنيفة وصاحباها؛ لأنه إذا / أُعْتَقَ من زكاته، انْتَفَعَ بولاءٍ مَنْ أَعْتَقَهُ، فكأنَّه صَرَفَ الزَّكَاةَ إلى نَفْسِهِ. وأخذ ابن عقيل من هذه الرواية، أن أحمد رَجَعَ عن القول بالإعْتاقِ من الزَّكَاةِ. وهذا - والله أعلم - من أحمد إنما كان على سبيلِ الْوَرَعِ، فلا يَفْتَضِي رُجُوعًا؛ لأنَّ الْعِلَّةَ التي تَمْلِكُ بها جَرُّ الْوَلَاءِ، ومَذْهَبُهُ أن ما رَجَعَ من الْوَلَاءِ رُدُّ في مِثْلِهِ، فلا يَنْتَفِعُ إذا باعْتاقَهُ من الزَّكَاةِ.

فصل: ولا يجوز أن يشتري من زكاته مَنْ يُعْتَقُ عليه بالرحم، وهو كل ذى رحم محرَّم، فإن فعل عتق عليه، ولم تُسْقَطْ عنه الزَّكَاةُ. وقال الحسن: لا بأس أن يُعْتَقَ أباه من الزَّكَاةِ؛ لأنَّ دَفْعَ الزَّكَاةِ لم يَحْصُلْ إلى أبيه، وإنما دَفَعَ الثَّمَنَ إلى بائِعِهِ. ولنا، أن نَفَعَ زَكَاةَ عَادٍ إلى أبيه، فلم يَجُزْ، كَالو دَفَعَهَا إليه، ولأنَّ عِتْقَهُ حَصَلَ بِنَفْسِ الشَّرَاءِ مُجَازَاةً وَصِلَةً لِلرَّحِمِ^(٦)، فلم يَجُزْ أن يَحْتَسِبَ له به عن الزَّكَاةِ، كَنَفَقَةِ أَقَارِبِهِ. ولو أُعْتَقَ عَبْدُهُ الْمَمْلُوكُ^(٧) له عن زكاته، لم يُجْزِئُهُ^(٨)؛ لأنَّ أدَاءَ الزَّكَاةِ عن كلِّ مالٍ من جنسِهِ، والعَبْدُ ليس من جنس ما تَجِبُ الزَّكَاةُ فيه. ولو أُعْتَقَ عَبْدًا^(٩) عن عبيد التَّجَارَةِ^(١٠)، لم يَجُزْ؛ لأنَّ الْوَاجِبَ في قِيَمَتِهِمْ، لا في عَيْنِهِمْ.

فصل: ويجوز أن يشتري من زكاته أسيرًا مُسْلِمًا من أيدي الْمُشْرِكِينَ؛ لأنه فَكُّ رَقَبَةٍ

(٥) في الأصل، ب، م: د ولأنه .

(٦) في الأصل، ب: د الرحم .

(٧) في الأصل: د الملك .

(٨) في م: د يجز .

(٩-١٠) في م: د من عبيده للتجارة .

من الأسير ، فهو كفك رقبة العبد من الرق ، ولأن فيه إغزازا للدين ، فهو كصرفه إلى المولفة قلوبهم ، ولأنه يدفعه^(١٠) إلى الأسير^(١١) في فك^(١١) رقبته ، فأشبه ما يدفعه إلى الغارم لفك رقبته من الدين .

١٠٩١ - مسألة ؛ قال : (فَمَا رَجَعَ مِنَ الْوَلَاءِ رُدُّ فِي مِثْلِهِ)

يَعْنِي يُعْتَقُ بِهِ أَيْضًا . وَهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْوَلَاءُ لِلْمُعْتَقِ ؛ لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ »^(١) . وقال مالك : وَلَاؤُهُ لِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ لَا مُسْتَحِقُّ لَهُ ، أَشْبَهَ مَالٌ مَنْ لَا وِارِثَ لَهُ . وَقَالَ الْعَنْبَرِيُّ : يَجْعَلُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِلصَّدَقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ عِنَقَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَوَلَاؤُهُ يَرْجِعُ إِلَيْهَا ، وَلَئِنْ عِنَقَهُ / بِمَالٍ هُوَ لِلَّهِ ، وَالْمُعْتَقُ نَائِبٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الشِّرَاءِ وَالْإِعْتِقَاقِ ، فَلَمْ يَكُنِ الْوَلَاءُ لَهُ ، كَمَا لَوْ تَوَكَّلَ فِي الْإِعْتِقَاقِ ، وَكَالسَّاعِي إِذَا اشْتَرَى مِنَ الزُّكَاةِ رَقَبَةً وَأَعْتَقَهَا ، وَلَئِنْ الْوَلَاءُ أَثَرُ الرُّقِّ ، وَفَائِدَةٌ مِنَ الْمُعْتَقِ ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمُرْكُومِ ، لِإِفْضَائِهِ إِلَى أَنْ يَنْتَفِعَ بِزَكَاتِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ لَهُ . وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْوَلَاءِ .

فصل : وَلَا يَغِقِلُ عَنْهُ . اخْتَارَهُ الْحَلَّالُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَاةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَغِقِلُ عَنْهُ .
اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَقٌ ، فَيَغِقِلُ عَنْهُ ، كَالَّذِي أَعْتَقَهُ مِنْ مَالِهِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْخُذْ بِمِيرَاثِهِ بِالْوَلَاءِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِزَكَاتِهِ ، وَالْعَقْلُ عَنْهُ لَيْسَ بِإِنْتِفَاعٍ ، فَيَنْقَى^(٢) عَلَى الْأَصْلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَغِقِلْ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ وَكِيلًا فِي الْعِتْقِ ، وَلَئِنْ لَا يَرِثُهُ ، فَلَمْ يَغِقِلْ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ دِينُهُمَا ، وَمَا ذَكَرَهُ يَبْطُلُ بِالْوَكِيلِ وَالسَّاعِي إِذَا أَعْتَقَ مِنَ الزُّكَاةِ .

(١٠) في ب : دفعه .

(١١-١١) في م : لفك .

(١) تقدم تخريجه في : ٣٥٩ / ٨ .

(٢) في ١ : فبقى .

وهم المدينون العاجزون عن وفاء ديونهم^(١) . هذا الصنف السادس من أصناف مصارف^(٢) الزكاة . ولا خلاف في استحقاتهم ، وثبوت سهمهم ، وأن المدينين العاجزين عن وفاء ديونهم منهم ، لكن إن غرم في معصية ، مثل أن يشتري خمرًا ، أو يصرفه في زنا أو قمار أو غنائ ونحوه ، لم يدفع إليه قبل التوبة شيء ؛ لأنه إعانة على المعصية ، وإن تاب ، فقال القاضي : يدفع إليه . واختاره ابن عقيل ؛ لأن إبقاء^(٣) الدين الذي في الذمة ليس من المعصية ، بل يجب تفرغها ، والإعانة على الواجب قربة لا معصية ، فأشبه من أثلف ماله في المعاصي حتى افتقر ، فإنه يدفع إليه من سهم الفقراء . وفيه وجه آخر ، لا يدفع إليه ؛ لأنه استدانة للمعصية ، فلم يدفع إليه ، كما لو لم يتب ، ولأنه لا يؤمن أن يعود إلى الاستدانة للمعاصي ، ثقة منه بأن دينه يقضى ، بخلاف من أثلف ماله في المعاصي ، فإنه يُعطى لفقره ، لا لمعصيته .

فصل : ولا يدفع / إلى غريم كافر ؛ لأنه ليس من أهل الزكاة ، ولذلك لا يدفع إلى فقيرهم ولا مكائبيهم . وإن كان من ذوى القربى ، فقال أصحابنا : يجوز الدفع إليه ؛ لأن علة منعه من الأخذ منها لفقره صيانته^(٤) عن أكلها ، لكونها أوساخ الناس ، وإذا أخذها لغريمه ، فصرفها إلى الغرماء ، فلا يتأله دناءة وسخها ، ويحتمل أن لا يجوز ؛ لعدم التصوص في منعهم من أخذها ، وكونها لا تحل لهم ، ولأن دناءة أخذها تخلص ، سواء أكلها أو لم يأكلها ، ولا يدفع منها^(٥) إلى غريم له ما يقضى به غرمه ؛ لأن الدفع إليه لحاجته ، وهو مستغن عنها .

(١) في الأصل ، ا : « دينهم » .

(٢) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٣) في م : « إبقاء » .

(٤) في ب ، م : « صيانة » .

(٥) سقط من : ب .

فصل : ومن الغارمين صنف يُعْطَوْنَ مع الْغِنَى ، وهو مَنْ ^(٦) غَرِمَ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وهو أن يَقَعَ بين الْحَيِّينَ وَأَهْلِ الْقَرَتَيْنِ عداوةٌ وَضَغَائِنٌ ، يَتَلَفُ فِيهَا نَفْسٌ أَوْ مَالٌ ، وَيَتَوَقَّفُ صَلَاحُهُمْ عَلَى مَنْ يَتَحَمَّلُ ذَلِكَ ، فَيَسْعَى إِنْسَانٌ فِي الْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمْ ، وَيَتَحَمَّلُ الدِّمَاءَ الَّتِي بَيْنَهُمْ وَالْأَمْوَالَ ، فَيُسَمَّى ذَلِكَ حِمَالَةً ، بفتح الحاء ، وكانت العربُ تُعْرِفُ ذَلِكَ ، وكان الرجلُ منهم يَتَحَمَّلُ الْحِمَالَةَ ، ثم يَخْرُجُ فِي الْقَبَائِلِ فَيَسْأَلُ ^(٧) حَتَّى يُودِّيَهَا ، فَوَرَدَ الشَّرْعُ بِإِبَاحَةِ الْمَسْأَلَةِ فِيهَا ، وَجَعَلَ لَهُمْ ^(٨) نَصِيبًا مِنَ الصَّدَقَةِ ، فَرَوَى قَبِيصَةُ بْنُ الْمُخَارِقِ ، قَالَ : تَحَمَّلْتُ حِمَالَةً ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَسَأَلْتُهُ فِيهَا ، فَقَالَ : « أَقِمْ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ ، فَنَأْمُرَكَ بِهَا » . ثُمَّ قَالَ : « يَا قَبِيصَةُ ، إِنْ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِثَلَاثَةٍ ؛ رَجُلٍ تَحْمَلُ حِمَالَةً فَيَسْأَلُ فِيهَا حَتَّى يُودِّيَهَا ، ثُمَّ يُمْسِكُ ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَاجْتَا حَتَّى مَالَهُ ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَشْهَدَ ^(٩) ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَامِ مِنْ قَوْمِهِ ، لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ ^(١٠) ، أَوْ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ سُحْتٌ يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُحْتًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ^(١١) .

٢٢٩/٦ ظ وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ ، إِلَّا لِحُمْسَةٍ ^(١٢) » . ذَكَرَ مِنْهُمْ ^(١٣) الْغَارِمَ . وَلَأنَّهُ إِنَّمَا يُقْبَلُ ضَمَانُهُ وَتَحْمُلُهُ إِذَا كَانَ مَلِيًّا ، وَبِهِ حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ مَعَ الْغِنَى ، وَإِنْ أَدَّى ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَقَطَ

(٦) سقط من : م .

(٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٨) في ب ، م ، د : له .

(٩) في م زيادة : د له .

(١٠) سقط من : ب .

(١١) تقدم تخريجه في : ٤ / ١١٩ .

(١٢) تقدم تخريجه في : ٤ / ١٠٣ .

(١٣) في م : منها .

الغُرم ، وإن استدان وأداها ، جازَ له الأخذُ ؛ لأنَّ الغُرمَ باقٍ ، والمطالبة قائمةٌ ، والفرقُ بين هذا الغُرم والغُرم لمصلحة نفسه ، أنَّ هذا الغُرم يُؤخذُ^(١٤) لحاجتنا إليه لإطفاءِ الثَّائرة ، وإخمادِ الفِتنة ، فجازَ له الأخذُ مع الغنى ، كالغازي والمؤلفِ والعاملِ^(١٥) . والغارمُ لمصلحة نفسه يأخذُ لحاجة نفسه ، فاعتبرت حاجته وعجزه ، كالفقير والمُسكين والمُكاتبِ وابنِ السَّبيل . وإذا كان الرجلُ غنياً ، وعليه دينٌ لمصلحة لا يطيقُ قضاءه ، جازَ أن يُدفعَ إليه ما يُتمُّ به قضاءه ، مع ما زاد عن حدِّ الغنى . فإذا قلنا : الغنى يحصلُ بخمسينِ درهماً . وله مائةٌ ، وعليه مائةٌ ، جازَ أن يُدفعَ إليه^(١٦) خمسونَ ، ليتمَّ قضاءُ المائةِ من غيرِ أن ينقصَ غناه . قال أحمدُ : لا يُعطى من عنده خمسونَ درهماً أو حسابها من الذهبِ ، إلَّا مديناً ، فيعطى دينه ، وإن كان يُمكنه قضاءُ الدينِ من غيرِ نقصٍ من الغنى لم يُعطَ شيئاً .

فصل : وإذا أراد الرجلُ دفعَ زكاته إلى الغارِمِ ، فله أن يُسلمَها إليه ليُدفعَها إلى غريمه ، وإن أحبَّ أن يُدفعَها إلى غريمه قضاءً عن دينه ، فعن أحمدَ فيه روايتان ؛ إحداهما ، يجوزُ ذلك . نقلَ أبو الحارثِ ، قال : قلتُ لأحمدَ : رجلٌ عليه ألفٌ ، وكان على رجلٍ زكاةُ ماله ألفٌ ، فأداها عن هذا الذي عليه الدينُ ، يجوزُ هذا من زكاته ؟ قال : نعم ، ما أرى بذلك بأساً . وذلك لأنَّه دفعَ الزكاةَ في قضاءِ دينه ، فأشبهَ ما لو دفعَها إليه فقصي^(١٧) بها دينه . والثانية ، لا يجوزُ دفعُها إلى الغريمِ . قال أحمدُ : أحبُّ إلَيَّ أن يُدفعَ إليه ، حتى يقضى هو عن نفسه . قيل : هو محتاجٌ يخافُ أن يُدفعَ إليه ، فيأكله / ، ولا يقضى دينه . قال : فقلْ له يوكله حتى يقضيه . فظاهرُ هذا أنَّه لا يُدفعُ الزكاةُ إلى الغريمِ إلَّا بوكالةِ الغارِمِ ؛ لأنَّ الدينَ إنما هو على الغارِمِ ، فلا يصحُّ قضاؤه إلَّا

(١٤) رسم الكلمة في النسخ : « يأخذ » .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في م : « له » .

(١٧) في ا ، ب : « يقضى » . وفي م : « يقضى » .

بَتَوَكِيلِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الاسْتِحْبَابِ ، وَيَكُونُ قَضَاؤُهُ عَنْهُ جَائِزًا . وَإِنْ كَانَ دَافِعُ الزَّكَاةِ الْإِمَامَ ، جَازَ أَنْ يَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ مِنْ غَيْرِ تَوَكِيلِهِ ؛ لِأَنَّ لِلْإِمَامِ وَلَايَةً عَلَيْهِ فِي إيفاءِ الدَّيْنِ ، وَلِهَذَا يُجْبِرُهُ عَلَيْهِ إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُ . وَإِذَا ادَّعَى الرَّجُلُ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا ، فَإِنْ كَانَ يَدَّعِيهِ مِنْ جِهَةِ إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، فَالْأَمْرُ فِيهِ ظَاهِرٌ لَا يَكَادُ يَخْفَى ، فَإِنْ خَفِيَ ذَلِكَ ، لَمْ يَقْبَلْ مِنْهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ ، وَإِنْ غَرِمَ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ ، لَمْ يُدْفَعْ إِلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْغَرَمِ ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ . فَإِنْ صَدَّقَهُ الْغَرِيمُ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ، كَالْمُكَاتِبِ إِذَا صَدَّقَهُ سَيِّدُهُ .

١٠٩٣ - مسألة ؛ قال : (وَسَهْمٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَهُمْ الْغُرَاةُ يُعْطَوْنَ مَا يَشْتَرُونَ بِهِ الدَّوَابَّ وَالسَّلَاحَ ، وَمَا يَتَقَوَّوْنَ ^(١) بِهِ عَلَى الْعَدُوِّ ، وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ)

هَذَا الصَّنْفُ السَّابِعُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ . وَلَا خِلَافَ فِي اسْتِحْقَاقِهِمْ ، وَبَقَاءِ حُكْمِهِمْ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُمُ الْغُرَاةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُوَ الْغُرُوْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) . وَقَالَ : ﴿ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) . وَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا ﴾ ^(٤) . وَذَكَرَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ ، فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّهُمْ يُعْطَوْنَ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ : لَا تُدْفَعُ إِلَّا إِلَى فَقِيرٍ . وَكَذَلِكَ قَالُوا فِي الْغَارِمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ؛ لِأَنَّ مَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لَا تَحِلُّ لَهُ ، كَسَائِرِ أَصْحَابِ السُّهُمَانِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمُعَاذٍ : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » ^(٥) . فَظَاهِرُ هَذَا

(١) فِي م : « يَنْفَقُونَ » .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٤٤ .

(٣) سُورَةُ الصَّفِّ ١١ . وَفِي النُّسخِ : « وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِهِ » خَطَأً .

(٤) سُورَةُ الصَّفِّ ٤ .

(٥) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي : ١ / ٢٧٥ ، ٤ / ٥ .

أَنَّهَا كُلُّهَا/ تُرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ ، وَالْفَقِيرُ عِنْدَهُمْ مَنْ لَا يَمْلِكُ نِصَابًا . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : ٢٣٠/٦ ظ
« لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ إِلَّا لِخُمْسَةٍ ؛ لِغَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِغَارِمٍ »^(٦) . وَذَكَرَ
بَقِيَّتَهُمْ . وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْفُقَرَاءَ وَالْمَسَاكِينَ صِنْفَيْنِ ، وَعَدَّ بَعْدَهُمَا سِتَّةَ أَصْنَافٍ ، فَلَا
يَلْزَمُ وَجُودَ صِفَةِ الصَّنْفَيْنِ فِي بَقِيَّةِ الْأَصْنَافِ ، كَمَا لَا يَلْزَمُ وَجُودُ صِفَةِ الْأَصْنَافِ فِيهِمَا^(٧) ،
وَلأنَّ هَذَا يَأْخُذُ^(٨) لِحَاجَتِنَا إِلَيْهِ ،^(٩) فَأُشْبِهَ الْعَامِلَ وَالْمَوْلَى ، فَأَمَّا أَهْلُ سَائِرِ السُّهُمَانِ ،
فإنَّمَا يُعْتَبَرُ فَقْرُ مَنْ يَأْخُذُ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا ، دُونَ مَنْ يَأْخُذُ لِحَاجَتِنَا إِلَيْهِ^(١٠) . فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ،
فَمِنْ قَالِ ، إِنَّهُ يُرِيدُ الْغَزْوَ . قَبْلَ قَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْبَيْتَةِ عَلَى نِيَّتِهِ^(١١) ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ
قَدْرُ كِفَايَتِهِ لِمُؤْنَتِهِ وَشِرَاءِ السَّلَاحِ وَالْفَرَسِ إِنْ كَانَ فَارِسًا ، وَحُمُولَتِهِ وَدِرْعِهِ وَلِبَاسِهِ^(١٢)
وَسَائِرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لَغَزْوِهِ ، وَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ ، وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ دَفْعًا مُرَاعَى ، فَإِنْ لَمْ يَغْزِرْهُ ؛
لِأَنَّهُ أَخَذَهُ كَذَلِكَ ، وَإِنْ غَزَا وَعَادَ ، فَقَدْ مَلَكَ مَا أَخَذَهُ ؛ لِأَنَّنَا دَفَعْنَا إِلَيْهِ قَدْرَ الْكِفَايَةِ ،
وَإنَّمَا ضَيَّقَ عَلَى نَفْسِهِ . وَإِنْ مَضَى إِلَى الْغَزْوِ ، فَرَجَعَ مِنَ الطَّرِيقِ ، أَوْ لَمْ يُتِمَّ الْغَزْوَ الَّذِي
دُفِعَ إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ ، رَدَّ مَا فَضَلَ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَخَذَ لِأَجْلِهِ لَمْ يَفْعَلْهُ كُلَّهُ .

فصل : وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ هَذَا السُّهُمَ الْغَزَاةُ الَّذِينَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الدِّيَّانِ ، وَإِنَّمَا
يَتَطَوَّعُونَ بِالْغَزْوِ إِذَا تَشَيَّطُوا . قَالَ أَحْمَدُ : وَيُعْطَى ثَمَنُ الْفَرَسِ ، وَلَا يَتَوَلَّى مُخْرَجُ الزَّكَاةِ
شِرَاءَ الْفَرَسِ بِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِيثَاءُ الزَّكَاةِ ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا بِنَفْسِهِ ، فَمَا أُعْطِيَ إِلَّا
فَرَسًا . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي شِرَاءِ السَّلَاحِ وَالْمُؤْنَةِ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : إِنْ دَفَعَ ثَمَنُ
الْفَرَسِ وَثَمَنُ السَّيْفِ ، فَهُوَ أَعْجَبُ إِلَيَّ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ هُوَ ، رَجَوْتُ أَنْ يُجْزِئَهُ . وَقَالَ

(٦) تقدم تخريجه في : ١٠٩ / ٤ .

(٧) في ١ ، م : « فيها » .

(٨) في ١ ، ب ، م زيادة : « لحاجته إليها دون أن يأخذ » .

(٩-٩) سقط من : ب .

(١٠) في النسخ : « بينته » . ولعل الصواب ما أثبتناه .

(١١) في ب ، م : « وأثاته » .

أيضا : يشتري الرجل من زكاته الفرس ، وَيَحْمِلُ عَلَيْهِ^(١٢) ، وَالْقَنَاءَ ، وَيُجَهِّزُ الرَّجُلَ ؛ وذلك لأنه قد^(١٣) صَرَفَ الزَّكَاةَ / فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فجاز ، كما لو دَفَعَهَا إِلَى الْغَازِي فَاشْتَرَى بها . قال : ولا يشتري من الزَّكَاةِ فَرَسًا يَصِيرُ حَبِيسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، ولا دَارًا ، ولا ضَيْعَةً يُصَيِّرُهَا^(١٤) فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(١٥) لِلرِّبَاطِ ، ولا يَقْفُهَا عَلَى الْمُجَاهِدِينَ ؛ لأنه لم يُؤْتِ الزَّكَاةَ لِأَحَدٍ ، وهو مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِهَا . قال : ولا يَغْزُو الرَّجُلُ عَلَى الْفَرَسِ الَّذِي أَخْرَجَهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ ؛ لأنه لا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ نَفْسَهُ مَصْرَفًا لَزَكَاةِهِ ، كما لا يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ ، ومتى أَخَذَ الْفَرَسَ الَّذِي اشْتَرَيْتَ بِمَالِهِ ، صار مَصْرَفًا لَزَكَاةِهِ .

١٠٩٤ - مسألة ؛ قال : (وَيُعْطَى أَيْضًا فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ مِنْ^(١) سَبِيلِ اللَّهِ)

وَيُرَوَّى هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، الْحَجُّ مِنْ^(٢) سَبِيلِ اللَّهِ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ؛ لَمَّا رَوَى أَنَّ رَجُلًا جَعَلَ نَاقَةً لَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، فَأَرَادَتْ أَمْرَأَتُهُ الْحَجَّ ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ : « ارْكَبِيهَا ، فَإِنَّ الْحَجَّ مِنْ^(٣) سَبِيلِ اللَّهِ » . ^(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ^(٥) . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رَوَاةٌ أُخْرَى ، لَا يَصْرِفُ مِنْهَا فِي الْحَجِّ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ^(٦) ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَهَذَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ سَبِيلَ اللَّهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْجِهَادِ ، فَإِنَّ كُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ^(٧) (مِنْ ذِكْرِ^(٨) سَبِيلِ اللَّهِ ، إِنَّمَا أُريدَ بِهِ الْجِهَادُ ، إِلَّا الْيَسِيرَ ، فَيَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى

(١٢) فِي ب : « عَلَيْهَا » .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٤-١٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ .

(١) فِي أ ، ب : « فِي » .

(٢) فِي ب ، م : « فِي » .

(٣-٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، م . وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ

١ / ٤٥٩ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(٥-٦) فِي أ : « فِي » .

ذلك ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ إِرَادَتُهُ بِهِ ، وَلأنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تُصَرَّفُ إِلَى أَحَدِ رَجُلَيْنِ ، مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا ، كَالْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ لِقَضَاءِ دُيُونِهِمْ ، أَوْ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ، كَالْعَامِلِ وَالْغَازِيِ وَالْمُؤَلِّفِ وَالْغَارِمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ . وَالْحَجُّ مِنَ الْفَقِيرِ لَا تَنْفَعُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ ، وَلَا حَاجَةٌ بِهِمْ إِلَيْهِ ، وَلَا حَاجَةٌ بِهِ أَيْضًا إِلَيْهِ ، لأنَّ الْفَقِيرَ لَا فَرَضَ عَلَيْهِ فَيُسْقِطُهُ ، وَلَا مَصْلَحَةَ لَهُ فِي إِجْبَائِهِ عَلَيْهِ ، وَتَكْلِيفُهُ مَشَقَّةٌ قَدْ رَفَّهَ اللَّهُ مِنْهَا ، وَخَفَّفَ عَنْهُ إِجْبَائَهَا ، وَتَوْفِيرُ هَذَا الْقَدْرِ عَلَى ذَوِي الْحَاجَةِ مِنْ سَائِرِ الْأَصْنَافِ ، أَوْ دَفْعُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ / أَوَّلَى . وَأَمَّا الْخَبَرُ فَلَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ الْحَجُّ مِنْ ^(٦) سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالْمَرَادُ بِالْآيَةِ غَيْرُهُ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ ، لَكَوْنِهِ ابْنَ سَبِيلٍ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لأنَّ ابْنَ السَّبِيلِ الْمُسَافِرُ الْمُتَنَقِّطُ بِهِ ، وَمَنْ ^(٧) هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى السَّفَرِ ، وَلَا حَاجَةَ بِهَذَا إِلَى هَذَا السَّفَرِ . فَإِنْ قُلْنَا : يُدْفَعُ فِي الْحَجِّ مِنْهَا . فَلَا يُعْطَى إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ سِوَاهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَنِيٍّ ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سِوَى » ^(٨) . وَقَالَ : « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِعَنِيٍّ ، إِلَّا لِخَمْسَةٍ » ^(٩) . وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَاجَّ مِنْهُمْ . وَلأنَّه يَأْخُذُ لِحَاجَتِهِ ، لَا ^(١٠) لِحَاجَةِ الْمُسْلِمِينَ إِلَيْهِ ^(١١) ، فَاعْتَبِرَتْ فِيهِ الْحَاجَةُ ، كَمَنْ يَأْخُذُهُ ^(١٢) لِفَقْرِهِ . وَالثَّانِي ، أَنْ يَأْخُذَهُ ^(١٣) لِحَاجَةِ الْفَرَضِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لأنَّه يَحْتَاجُ إِلَى إِسْقَاطِ فَرَضِهِ وَإِبْرَاءِ ذِمَّتِهِ ، أَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَهُ مَنْدُوحَةٌ عَنْهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ جَوَازُ ذَلِكَ فِي الْفَرَضِ وَالتَّطَوُّعِ مَعًا . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ

(٦) فِي ب : « فِي » .

(٧) فِي م : « أَوْ مِنْ » .

(٨) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي : ١٠٩ / ٤ .

(٩) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي : ١٠٣ / ٤ .

(١٠) فِي ب : « وَلَا » .

(١١) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، م : « يَأْخُذُ » .

(١٣) فِي ب ، م : « يَأْخُذُ » .

الْخَرَقِيُّ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ^(١٤) سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلِأَنَّ الْفَقِيرَ لَا فَرَضَ عَلَيْهِ ، فَالْحَجَّةُ مِنْهُ كَالْتَطَوُّعِ ، فَعَلِيَ هَذَا يَجُوزُ أَنْ يُدْفَعَ إِلَيْهِ ، مَا يَحُجُّ بِهِ حَجَّةٌ كَامِلَةٌ ، وَمَا يُعِينُهُ فِي حَجِّهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ مِنْ زَكَاةِ نَفْسِهِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَغْزُوَ بِهَا .

١٠٩٥ - مسألة ؛ قال : (وابنُ السَّيْلِ ، وَهُوَ الْمُتَنَقِّطُ بِهِ ، وَلَهُ الْيَسَارُ فِي بَلَدِهِ ، فَيُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ مَا يُلْغُهُ)

ابن السَّيْلِ : هو الصَّنْفُ الثَّامِنُ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ . وَلَا خِلَافَ فِي اسْتِحْقَاقِهِ وَبَقَاءِ سَهْمِهِ ، وَابْنُ السَّيْلِ هُوَ الْمُسَافِرُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى بَلَدِهِ ، وَلَهُ الْيَسَارُ فِي بَلَدِهِ ، فَيُعْطَى مَا يَرْجِعُ بِهِ . وَهَذَا قَوْلُ قَتَادَةَ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ^(١) مَالِكٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ الْمُجْتَازُ^(٢) ، وَمَنْ يَرِيدُ إِنْشَاءَ السَّفَرِ إِلَى بَلَدٍ أَيْضًا ، فَيُدْفَعُ إِلَيْهِمَا مَا يَحْتَاجَانِ إِلَيْهِ لَذَهَابِهِمَا وَعَوْدِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ السَّفَرَ لغيرِ مَعْصِيَةٍ ، فَأَشْبَهَ / الْمُجْتَازَ . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ السَّيْلِ هُوَ الْمُتَلَزِمُ لِلطَّرِيقِ الْكَائِنِ فِيهَا ، كَمَا يَقَالُ : وَلَدُ اللَّيْلِ . لِلَّذِي يُكْثِرُ الْخُرُوجَ فِيهِ ، وَالْقَاطِنُ فِي بَلَدِهِ لَيْسَ فِي طَرِيقٍ ، وَلَا يَثْبُتُ لَهُ حَكْمُ الْكَائِنِ فِيهَا ، وَلِهَذَا لَا يَثْبُتُ لَهُ حَكْمُ السَّفَرِ بِهِمْ بِهِ^(٣) دُونَ فِعْلِهِ^(٤) ، وَلِأَنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ ابْنِ السَّيْلِ إِلَّا الْغَرِيبَ دُونَ مَنْ هُوَ فِي وَطَنِهِ وَمَنْزِلِهِ ، وَإِنْ انْتَهَتْ بِهِ الْحَاجَةُ مُنْتَهَاهَا ، فَوَجَبَ أَنْ يُحْمَلَ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ عَلَى الْغَرِيبِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا يُعْطَى وَلَهُ الْيَسَارُ فِي بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ ، وَالِانْتِفَاعِ بِهِ ، فَهُوَ كَالْمَعْدُومِ فِي حَقِّهِ . فَإِنْ كَانَ ابْنُ السَّيْلِ فَقِيرًا فِي بَلَدِهِ ، أُعْطِيَ لِفَقْرِهِ وَكَوْنِهِ^(٥) ابْنَ سَبِيلٍ^(٦) ، لَوْجُودِ الْأَمْرَيْنِ فِيهِ ، وَيُعْطَى لَكَوْنِهِ ابْنَ سَبِيلٍ قَدَرًا مَا

(١٤) فِي الْأَصْلِ ، م : ١ : فِي ١ .

(١) فِي ١ ، م : ١ : قَالَ ١ .

(٢) فِي النِّسْخِ : ١ : الْمُخْتَارُ ١ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٤) فِي ب : ١ : مِثْلُهُ ١ .

(٥) فِي ١ ، ب : ١ : وَلَكُونُهُ ١ .

(٦) فِي م : ١ : السَّبِيلُ ١ .

يُوصَلُّهُ إِلَى بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ إِلَيْهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ ، فَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهِ ، وَتُدْفَعُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فِي بَلَدِهِ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى مَالِهِ ، فَصَارَ كَالْمَعْدُومِ . وَإِنْ فَضَّلَ مَعَهُ شَيْءٌ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى بَلَدِهِ رَدَّهُ ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ لِلْحَاجَةِ ، وَقَدْ حَصَلَ الْغِنَى بِدُونِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَخَذَ لِعَزْوٍ فَلَمْ يَغْزُ . وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا ، أَوْ اتَّصَلَ بِسَفَرِهِ الْفَقْرُ ، أَخَذَ الْفَضْلَ لِفَقْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ فَاتَ الْاسْتِحْقَاقُ بِكَوْنِهِ ابْنَ سَبِيلٍ ، حَصَلَ الْاسْتِحْقَاقُ بِجِهَةِ أُخْرَى . وَإِنْ كَانَ غَارِمًا ، أَخَذَ الْفَضْلَ لِعُثْمِهِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ ابْنُ السَّبِيلِ مُجْتَازًا يَرِيدُ بَلَدًا غَيْرَ بَلَدِهِ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : يَجُوزُ أَنْ يُدْفَعَ إِلَيْهِ مَا يَكْفِيهِ فِي مُضِيِّهِ إِلَى مَقْصِدِهِ وَرُجُوعِهِ إِلَى بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ إِعَانَةٌ عَلَى السَّفَرِ الْمُبَاجِجِ ، وَبَلُوغِ الْغَرَضِ الصَّحِيحِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ السَّفَرِ مُبَاجِحًا ، إِمَّا قُرْبَةً كَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ وَزِيَارَةِ الْوَالِدَيْنِ ، أَوْ مُبَاجِحًا كَطَلَبِ الْمَعَاشِ وَالتَّجَارَاتِ . فَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ فَلَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَيْهَا ، وَتَسَبُّبٌ إِلَيْهَا ، فَهُوَ كِفْعَلُهَا ، فَإِنَّ وَسِيلَةَ الشَّيْءِ جَارِيَةٌ مَجْرَاهُ . وَإِنْ كَانَ السَّفَرُ / لِلتَّزْهِةِ ، فَقِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَعْصِيَةٍ . وَالثَّانِي ، لَا يُدْفَعُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى هَذَا السَّفَرِ . وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ لِلْسَّفَرِ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ لِلْمُنْشِئِ لِلْسَّفَرِ مِنْ بَلَدِهِ ، وَلَئِنْ هَذَا السَّفَرُ إِنْ كَانَ لْجِهَادٍ ، فَهُوَ يَأْخُذُ لَهُ ^(٨) مِنْ سَهْمٍ فِي ^(٩) سَبِيلِ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ حَجًّا فَغَيْرُهُ أَهَمُّ مِنْهُ . وَإِذَا لَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ فِي هَذَيْنِ ، فَقِي غَيْرَهُمَا أَوَّلَى . وَإِنَّمَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ لِلرُّجُوعِ إِلَى بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ تَدْعُو حَاجَتُهُ إِلَيْهِ ^(١٠) وَلَا غِنَى بِهِ عَنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ الْحَاقُّ غَيْرَهُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَغْنَاهُ ، فَلَا يَجُوزُ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ ، وَلَا نَصٌّ فِيهِ ، فَلَا يَشْتَبُ جَوَازُهُ لِعَدَمِ النَّصِّ وَالْقِيَاسِ .

ظ ٢٣٢/٦

(٧) سقط من : ب .

(٨) سقط من : أ ، ب .

(٩) سقط من : أ ، م .

(١٠) سقط من : م .

فصل : وإذا ادَّعى الرجل أنه ابن سبيل^(١١) ، ولم يُعرف ذلك ، لم يُقبل إلا ببيّنة . وإن ادَّعى الحاجة ، ولم يكن عُرف له مالٌ في مكانه الذي هو به ، قبل قوله من غير بيّنة ؛ لأنَّ الأصل عَدَمُهُ معه . وإن عُرف له مالٌ في مكانه ، لم تُقبل دَعَوَاهُ للفقير إلا ببيّنة ، كما لو ادَّعى إنسان المسكنة .

فصل : وجملة من يأخذ مع الغنى خمسة ؛ العامل ، والمؤلف قلبه ، والغازي ، والغارم لإصلاح ذات البين ، وابن السبيل الذي له اليسار في بلده . وخمسة لا يُعطون إلا مع الحاجة ؛ الفقير ، والمسكين ، والمكاتب ، والغارم^(١٢) لمصلحة نفسه^(١٣) في مباح ، وابن السبيل . وأربعة يأخذون أخذًا مُستقرًا ، لا يلزمهم ردُّ شيء بحال ؛ الفقير ، والمسكين ، والعامل ، والمؤلف . وأربعة يأخذون أخذًا غير مُستقر ؛ المكاتب ، والغارم ، والغازي ، وابن السبيل .

فصل : ومن سافر لمعصية ، فأراد الرجوع إلى بلده ، لم يُدفع إليه ، ما لم يتب . فإن تاب ، احتمل جواز الدفع إليه ؛ لأنَّ رجوعه ليس بمعصية ، فأشبه رجوع غيره ، بل ربما كان رجوعه إلى بلده تركًا للمعصية ، وإقلاعا / عنها ، كالعاق يُريد الرجوع إلى أبويه ، والفار من غريمه أو امرأته^(١٤) يريد الرجوع إليهما . ويَحْتَمِلُ أن لا يُدفع إليه ؛ لأنَّ سبب ذلك المعصية ، فأشبه الغارم في المعصية .

١٠٩٦ - مسألة ؛ قال : (وليس عليه أن يُعطى لكل هؤلاء الأصناف ، وإن كانوا موجودين ، إنما عليه أن لا يجاوزهم^(١))

وذلك لأن الآية إنما سبقت لبيان من يجوز الصرّف إليه ، لا لإيجاب الصرّف إلى

(١١) في م : السبيل .

(١٢-١٢) في ب : لمصلحته .

(١٣) في أ : وامراته .

(١) في ب : يتجاوزهم .

الجميع ، بدليل أنه لا يجب تميم كل صنف بها . وقد ذكر الله تعالى في آية أخرى صرفها إلى صنف واحد ، فقال سبحانه : ﴿ إِن تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٢) . وقال النبي ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » . متفق عليه (٣) . فلم يذكر في الآية ولا في (٤) الخبر إلا صنفًا واحدًا . وقال النبي ﷺ لقيصة حين تحمل حمالة : « أِقِمِ يَا قَيْصَةَ ، حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا » (٥) . فذكر دفعها إلى صنف واحد (٦) ، وهو من الغارمين . وأمر بنى زريق بدفع صدقاتهم إلى سلمة بن صخر . رواه أبو داود (٧) . وهو شخص واحد . وبعث إليه علي رضي الله عنه بذهنية في ثريتها ، فقسمها بين المؤلفة قلوبهم (٨) ، وهم صنف واحد . والآثار في هذا كثيرة ، نذكر على أن النبي ﷺ لم يكن يعتقد في كل صدقة ثابتة دفعها إلى جميع الأصناف ، ولا تميمهم بها ، بل كان يدفعها إلى من تيسر من أهلها ، وهذا هو اللائق بحكمة الشرع وحسنه ، إذ غير جائز أن يكلف الله سبحانه من وجبت عليه شاة ، أو صاع من البر ، أو نصف مثقال ، أو خمسة دراهم ، دفعها إلى ثمانية عشر نفسًا ، أو أحدًا وعشرين ، أو أربعة وعشرين / نفسًا ، من ثمانية أصناف ، لكل ثلاثة منهم ثمنها ، والغالب تعذر وجودهم في الإقليم العظيم ، وعجز السلطان عن إيصال مال بيت المال مع كثرتهم إليهم على هذا الوجه ، فكيف يكلف الله سبحانه وتعالى كل من وجبت عليه زكاة جمعهم

٢٣٣/٦ ظ

(٢) سورة البقرة ٢٧١ .

(٣) تقدم تخريجه في : ١ / ٢٧٥ ، ٤ / ٥ .

(٤) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٥) تقدم تخريجه في : ٤ / ١١٩ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في : باب في الظهار ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥١٣ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب في الظهار ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ٢ / ١٦٣ ، ١٦٤ . والإمام

أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٧ .

(٨) تقدم تخريجه في : ٤ / ١٢٨ .

وإعطاءهم ، وهو سبحانه القائل : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ^(٩) .
 وقال : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ ^(١٠) . وقال : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ
 نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(١١) . وأظنُّ مَنْ قال بوجوب دفعها على هذا الوجه إنما يقوله
 بلسانه ، ^(١٢) ولا يفعله ^(١٣) ، ولا يقدر على فعله ، وما بلغنا أن النبي ﷺ فعل هذا في صدقة
 من الصدقات ، ولا أحدا من خلفائه ، ولا من صحابته ، ولا غيرهم ، ولو كان هذا هو
 الواجب في الشريعة المطهرة لما أغفلوه ، ولو فعلوه مع مشقة لنقل وما أهمل ، إذ لا يجوز
 على أهل التواتر إهمال نقل ما تدعو الحاجة إلى نقله ، سيما مع كثرة مَنْ تجب عليه
 الزكاة ، ووجود ذلك في كل زمان ، وفي كل ^(١٤) مصر ^(١٥) وبلد ، وهذا أمر ظاهر ، وقد
 سبقَتْ هذه المسألة والكلام ^(١٦) فيها فيما تقدّم ^(١٧) .

فصل : ويستحب تفريقها ^(١٨) على ما أمكن من الأصناف ، ليخرج من الخلاف ،
 وتعيم من ^(١٩) أمكن من كل صنف . فإن كان المتولّى لتفريقها الساعي ، استحب
 إحصاء أهل السهمان من عمله ، حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناهي
 أسمائهم ، وأنسابهم ، وحاجاتهم ، وقدر كفاياتهم ، لتكون تفرقة عقيب جمع
 الصدقة . ويبدأ بإعطاء العامل ؛ لأنه يأخذه على طريق المعاوضة ، فكان استحقاقه

(٩) سورة الحج ٧٨ .

(١٠) سورة البقرة ١٨٥ .

(١١) سورة البقرة ٢٨٦ .

(١٢-١٣) سقط من : م .

(١٣) في الأصل ، ا ، ب : د وكل .

(١٤) في ا : د عصر .

(١٥) سقطت الواو من : م .

(١٦) في : ٤ / ١٢٧-١٣١ .

(١٧) في ب ، م : د تقديمها .

(١٨) في ب : د ما .

أَقْوَى ، ولذلك إِذَا عَجَزَتِ الصَّدَقَةُ عَنْ أَجْرِهِ ، ثُمَّ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَئِنْ مَا يَأْخُذُهُ أَجْرٌ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرَقُهُ » ^(١٩) . ثُمَّ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمُّ ، وَأَهْمُهُمْ أَشَدُّهُمْ ^(٢٠) حَاجَةٌ ، فَإِنْ كَانَتِ الصَّدَقَةُ تَفِي بِحَاجَةِ / جَمِيعِهِمْ ، أُعْطِيَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ قَدْرَ مَا يَدْفَعُ بِهِ حَاجَتَهُ ، فَيُعْطَى الْفَقِيرُ مَا يُغْنِيهِ ، وَهُوَ مَا تَحْصُلُ لَهُ بِهِ الْكَفَايَةُ فِي عَامِهِ ذَلِكَ ، لَهُ وَلِعِيَالِهِ ، وَيُعْطَى الْمُسْكِينُ مَا تَتِمُّ بِهِ الْكَفَايَةُ ، إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرِقِ ^(٢١) ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ؛ يُعْطِيَهُ ^(٢٢) مَا تَتِمُّ بِهِ الْكَفَايَةُ ، وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَزِيدُهُ ^(٢٣) عَلَى خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتِهَا مِنَ الذَّهَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عِيَالٌ ، فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، وَيَدْفَعُ إِلَى الْعَامِلِ قَدْرَ أَجْرِهِ ، وَإِلَى الْغَارِمِ مَا يَقْضِي بِهِ غُرْمَهُ ، وَإِلَى الْمُكَائِبِ مَا يُؤْفَى ^(٢٤) كِتَابَتَهُ ، وَالْغَازِي يُعْطَى مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِمُؤْنَةِ غَزْوِهِ ، وَابْنُ السَّبِيلِ مَا يُبْلَغُهُ إِلَى بَلَدِهِ . وَإِنْ تَقَصَّتِ الصَّدَقَةُ عَنْ كِفَايَتِهِمْ ، فَرَّقَ فِيهِمْ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَنْقُصَ مِنْ كُلِّ صَنِيفٍ عَنْ أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ أَقْلُ الْجَمْعِ ، إِلَّا الْعَامِلَ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ وَاحِدًا . وَإِنْ فَضَلَتِ الصَّدَقَةُ عَنْ كِفَايَتِهِمْ ، نَقَلَ الْفَاضِلَ إِلَى أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ الْمُتَوَلَّى لَتَفْرِيقِهَا رُبُّهَا ، فَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِأَهْلِهَا مِنْ أَهْلِهِ ، وَيُفَرِّقُهَا فِي الْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ ، وَهُوَ مَنْ اشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ ، وَقَرَّبَ مِنْهُ نَسَبُهُ ، وَيُعْطَى مَنْ أَمَكَّنَهُ .

فصل : وَإِنْ اجْتَمَعَ فِي وَاحِدٍ سَبَبَانِ ، يَجُوزُ الْأَخْذُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا ، كَالْفَقِيرِ الْغَارِمِ ، أُعْطِيَ بِهِمَا جَمِيعًا ، فَيُعْطَى مَا يَقْضِي ^(٢٥) غُرْمَهُ ، ثُمَّ يُعْطَى مَا يُغْنِيهِ ؛ لِأَنَّ

(١٩) تقدم تخريجه في : ٨ / ١٧ .

(٢٠) في م : « أشد » .

(٢١) في ١ ، ب : « والورق » .

(٢٢) سقط من : ب .

(٢٣) في م : « يزيد » .

(٢٤) في م نهادة : « به » .

(٢٥) في نهادة : « به » .

الشَّخْصَ الَّذِي فِيهِ الْمَعْنِيَانِ كَشَخْصَيْنِ ، وَجَدَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَحَدُ الْمَعْنِيَيْنِ ،
فَيَسْتَحِقُّ بِهِمَا كَالْمِيرَاثِ لِابْنِ عَمٍّ هُوَ زَوْجٌ أَوْ أَخٌ مِنْ أُمٍّ ، وَلَوْ أَوْصَى لِقَرَاتِهِ وَلِلْفُقَرَاءِ ،
اسْتَحَقَّ الْقَرِيبُ الْفَقِيرُ سَهْمَيْنِ .

١٠٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ لِابْنِي هَاشِمٍ)

وَلَا لِمَوَالِيهِمْ ، وَلَا لِلْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا ، وَلَا لِلْوَلَدِ وَإِنْ سَفَلَ . وَلَا لِلزَّوْجِ ، وَلَا
لِلزَّوْجَةِ ، وَلَا لِمَنْ تَلَزَّمَهُ مُوْتَنُهُ ، وَلَا لِكَافِرٍ ، وَلَا لِمَمْلُوكٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا / مِنَ الْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا ^(١) ، فَيُعْطُونَ بِحَقِّ مَا عَمِلُوا ، وَلَا لِعَنْيٍّ ، وَهُوَ الَّذِي يَمْلِكُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتَهَا
مِنَ الذَّهَبِ . هَذِهِ الْمَسَائِلُ قَدْ تَكَرَّرَتْ ^(٢) ، وَذَكَرْنَا شَرْحَهَا فِي بَابِ الزَّكَاةِ ^(٣) ، بِمَا أَغْنَى
عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا .

١٠٩٨ - مسألة ؛ قال : (وَإِذَا تَوَلَّى الرَّجُلُ إِخْرَاجَ زَكَاتِهِ ، سَقَطَ الْعَامِلُونَ ^(١))

وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَأْخُذُ أَجْرَ عِمَالَتِهِ ، فَإِذَا أَخْرَجَ الرَّجُلُ زَكَاتَهُ نَفْسِهِ ، لَمْ يَكُنْ ثُمَّ
عَامِلًا عَلَيْهَا ، وَلَا مَنْ يَسْتَحِقُّ أَجْرًا ، فَيَسْقُطُ ^(٢) سَهْمُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فِي جَوَائِزِ السُّلْطَانِ ، كَانَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، يَتَوَرَّعُ
عَنْهَا ، وَيَمْنَعُ بَيْنَهُ وَعَمَّهُ مِنْ أَخْذِهَا ، وَهَجَرَهُمْ حِينَ قَبِلُوهَا ، وَسَدَّ الْأَبْوَابَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ حِينَ
أَخَذُوهَا ، وَلَمْ يَكُنْ يَأْكُلُ مِنْ بُيُوتِهِمْ شَيْئًا ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ يُصْنَعُ عِنْدَهُمْ . وَأَمْرُهُمْ

(١) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢) في ب : « كرت » .

(٣) في ٤ : ٩٨ - ١٢٧ .

(١) في ١ : « العامل » .

(٢) في الأصل ، ب : « فسقط » .

بالصدقة بما أخذوه . وإنما فعل ذلك ، لأن أموالهم تختلط بما يأخذونه من الحرام من الظلم وغيره ، فيصير شبهة ، وقد قال النبي ﷺ : « الحلال بين ، والحرام بين ، وبين ذلك أمورٌ مشتبّهات ، لا يعلمها كثيرٌ من الناس ، فمن اتقى الشبهات ^(٣) استبرأ لدينه وعرضه ، ومن واقع الشبهات ^(٤) أوشك أن يقع في الحرام ، كالراتب حول الحمى ، يوشك أن يقع فيه ^(٥) . وقال النبي ﷺ : « دغ ما يريك إلى ما لا يريك » ^(٥) . واحتج أحمد بأن جماعة من الصحابة تنزّهوا عن مال السلطان ؛ منهم حذيفة ، وأبو عبيدة ، ومعاذ ، وأبو هريرة ، وابن عمر . ولم ير أبو عبد الله ذلك حراماً ؛ فإنه سئل ، ف قيل له : مال السلطان حرام ؟ فقال : لا ، وأحب إلي أن يتزّه عنه . وفي رواية قال : ليس أحد من المسلمين إلا وله في هذه الدراهم حق ، فكيف أقول إنها سُحّت ؟ وقد كان الحسن ، والحسين ، وعبد الله بن جعفر ، وكثير من الصحابة ، يقبلون جوائز معاوية . وروى عن علي ، رضي الله عنه ، أنه قال : لا بأس بجوائز السلطان ، ما يُعطىكم من الحلال أكثر مما يُعطىكم من الحرام ^(٦) . وقال : لا تسأل السلطان شيئاً ، فإن أعطاك فخذ ؛ فإن ما في بيت المال من الحلال أكثر مما فيه من الحرام ^(٦) . وروى ^(٧) عمر بن شبة ^(٨) الثميري ^(٩) في « كتاب القضاء » أن الحسن ، وابن سيرين ، والشعبي ، دخلوا على عمر بن هبيرة ، فأمر لكل واحد منهم بألف درهم ^(١٠) ألف درهم ^(١٠) ، وأمر للحسن بألفي درهم ، فقبض

(٣-٣) سقط من : ب .

(٤) تقدم تخريجه في : ٦ / ٣٧٢ .

(٥) تقدم تخريجه في : ٦ / ٣٧٣ .

(٦) ذكره صاحب كنز العمال ٤ / ٥٨٤ ، عن ابن جرير ووكيع .

وقد سبق في : ٢ / ٢٩٧ .

(٧) في زيادة : « عن » .

(٨) في النسخ : « شبة » .

(٩) في م : « البحرى » .

وهو عمر بن زيد (شبة) بن عبيدة التميمي ، المؤرخ المحدث ، توفي سنة أربع وستين ومائتين . تاريخ التراث العربي

١ / ٢٠٥ - ٢٠٧ .

(١٠-١٠) سقط من : م .

الحسنُ جائِزته ، وأبى ابنُ سِيرين أن يَقْبِضَ ، فقال لابنُ سِيرين : مالك لا تَقْبِضُ ؟ قال : حتى يَعمُ الناس . فقال الحسنُ : والله لو عَرَضَ لَكَ ولى لَصُ ، فَأُخَذَ رِدَائِي وِرْدَاءَكَ ، ثم بَدَّاهُ أن يَرُدُّ عَلَيَّ رِدَائِي ، كنت أقول : لا أَقْبِلُ رِدَائِي حتى تُرَدُّ عَلَيَّ ابنُ سِيرين رِدَاءَهُ ؟ كنتُ أَحِبُّ أن تكونَ أَمَقُّهُ ممَّا أنتَ يا ابنُ سِيرين . ولأنَّ جوائزَ السلطانِ لها وَجْهٌ في الإباحةِ والتَّحْلِيلِ ، فإنَّ له جِهَاتٍ كثيرةً من الفَيءِ والصدقةِ وغيرهما .

فصل : وقال أحمد^(١١) : جوائزُ السلطانِ أَحَبُّ إِلَيَّ من الصدقةِ . يعنى أن الصدقةَ أوساخُ الناس ، صِينَ عنها النَّبِيُّ ﷺ وآله ، لَدَناءَتُها ، ولم يُصانُوا عن جَوائِزِ السُّلطانِ . وسُئِلَ أحمدُ عَمَّنْ عَامَلَ السُّلطانَ فَرَبِحَ أَلْفًا ، وآخَرَ أَجَازَهُ السُّلطانُ بِأَلْفٍ ، أَيُّهُما أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قال : الجائزةُ . وذلك لأنَّ الَّذِي يَرَبِحُ عَلَيْهِ^(١٢) أَلْفًا ، لا يَرَبِحُها في الغالبِ إِلَّا بنوعٍ من التَّدْلِيسِ والعَبْنِ الفَاحِشِ ، والجائزةُ عَطَاءٌ من الإمامِ بِرِضاهُ^(١٣) ، لا تَدْلِيسَ فيها ولا عَبْنَ . وقال أحمدُ : إذا كان بَيْنَكَ وبين السُّلطانِ رَجُلٌ . يعنى فهو أَحَبُّ إِلَيَّ من أَخِذه منه . وذلك لأنَّ الوَسائِطَ كُلَّما كَثُرَتْ ، قَرَبَتْ إلى الحِلِّ ؛ لأنَّها مع البُعْدِ تَتَبَدَّلُ ، وتُخَصَّلُ فيها أسبابٌ مُبِیْحَةٌ ، واللهُ سُبْحانَهُ أَعْلَمُ .

(١١) في ١ ، ب نهادة : (في ١) .

(١٢) سقط من : ب .

(١٣) في ب نهادة : (لأنه) .